الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

كبار رجال المؤسسة الدينية يرفضون الحوار من مكة الى مدريد



حوار مدريد بلا مشايخ!

الفوزان يقود حملة ضد الملك: علماء الوهابية ظاهرة انشقاقية



قطر تلوي الذراع السعودية وتغيّر اتفاقية الحدود



صراع الأمراء على العرش



دولة الفتوى



فتنة إمبراطورية تخشى الخدش

النفوذ السعودي الى انحدار



تسيطر الوهابية فيبقى العنف

نقد الإنتهاكات وصمم سعودي



فهد: ملك الوهابية المفضّل

قلق التمثيل والهوية الوطنية

هذا العدد

دولة الفتوى

موضوعة الفتوى في هذا البلد ليست حكراً على طبقة محددة، فقد فُتِح بابُ الإجتهاد على مصراعيه، فوهب كل من أوتي حظاً ولو بمقدار شعيرة من العلم حق الإفتاء، ويكاد يعجب المرء كيف أن النزوع الإفتائي تسلل الى اللغة اليومية المتداولة بين الناس، حتى دخلت كلمات من قبيل: حلال وحرام، وكفر وإيمان، وشرك وضلال وبدع، وطائفة من المفردات ذات الطبيعة الحكمية، في نسيج لغة التداول على المستوى الفردي والجماعي.

الإفتاء ليس بحاجة الى لجنة في هذا البلد، فقد بات حقاً مشاعاً يتنازعه من علا كعبه أو دنى في حومة العلم الشرعي، ولا حراسة على الأحكام بعد أن تآكلت سلطة الإفتاء طالما أن شروط حيازتها ليست بالأمر المجهد، ولربما صادفك من نبت الريش بالأمس القريب على جسده وقد تحوّل إلى محكمة تفتيش متنقلة يوزع بطاقات الجنة والنار على أهل الدنيا كمن يبيع بطاقات المباريات في السوق السوداء.

في هذا البلد، وقد لا تجد شبيه له في بلدان أخرى، يصبح الأنا والآخر على قاعدة دينية مادة سجالية ممتدة، ليس بين العلماء بل وبين الكتّاب وروّاد المجالس الخاصة والعامة بل وحتى المناظرات العقدية العقيمة، وقد تتبطّن أحياناً حتى التقارير الأخبارية، والتحليلات السياسية، ومقالات الرأي التي عادة يكتبها أناس يجهرون بخصومة مطلقة للتطرف الديني.

تتحدد المسافات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات على أساس معادلة الأنا والآخر الديني، ولذلك لا غرابة أن يفاجئك السؤال الديني حتى تتحدد، في ضوء الإجابة، المسافة الشرعية بين الأنا والآخر، ليست من منطلق إنساني وإنما من خلفية عقدية غائرة، لتصبح الأنا المسلم والآخر الكافر.

كتب شروحات العقيدة التوحيدية تزوّدك بشلال من الوجيهات التصنيفية، التي تصوغ بوعي أو خلافه عقلية تنزع نحو تقديم حكم شرعي في كلٍ واقعة، بدءً من قتل البعوضة وإنتهاء بالتحليق في الفضاء ومروراً بطبيعة الحال بسلسلة مفتوحة من الموضوعات التي قد لا تخطر على بال بشر وربما لم يسمع قسم عنها إلا من خلال الفتوى.

بعد أن تكاثرت مصادر الإفتاء في السنوات الأخيرة، سعت الحكومة الى بذل جهود أولية لاختبار إمكانية حصر سلطة الإفتاء في هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء الرسمية برئاسة المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وكانت المفاجأة أن: سلطة هيئة كبار العلماء تقلّصت إلى حد كبير، وضعف دور المفتي، والأهم من ذلك كله أن عدد المفتين تجاوز عدد المستفتين، أضف إلى ذلك ظاهرة التمرّدات السلمية التي يقوم بها أعضاء المؤسسات الدينية في مستويات دنيا ومتوسطة على تعليمات الدولة، بل هناك من يتحدث عن بدايات تشكّل سلطة دينية موازية غير خاضعة لهيمنة الدولة.

ليس الكلامِ هنا عن سلطة تمارس دورها في تقسيم السكّان إلى مؤمنين وكفّار، فذلك أمر لم يعد بالإمكان السيطرة عليه لأنه جزء جوهري من الأيديولوجية الدينية للدولة، وبالتالي فإن الأخيرة مسؤولة بدرجة أساسية عن إيجاد حلول حاسمة من أجل تجنيب البلاد تصدّعات بنيوية في المجتمع والسلطة معاً.

ولكن الكلام يدور، بصورة محدّدة، حول انفلات مصادر الفتوى واشتغالاتها الممتدة على مجمل الموضوعات العامة، حتى يخيِّل للمرء بأن الفتوى باتت جزءً من الزاد اليومي لقطاع كبير من السكّان، وسنحتاج إلى آلية لقياس عدد الفتاوى التي تصدر في هذا البلد على مدار الساعة، سواء في هيئة إجابات عن أسئلة شرعية أم أحكام ترد فيٍ خطبة دينية أو مجلس وعظ أو احتفال ديني أو مخيم صيفي فضلاً عن المنشورات الدينية الشعبية التي تشتمل على عشرات بل مئات الفتاوى في موضوعات عامة وخاصة.

جذر القضية في كل هذا النشاط الإفتائي المفتوح، أن صغير الموضوع وكبيره مشدود بالعقيدة الكبرى (التوحيد)، حيث تخضع شؤون الناس الخاصة والعامة لمعادلة الإيمان والكفر، وهي معادلة تكاد تحيط بكل تفاصيل الحياة اليومية للأفراد: الألوان، وقصات الشعر، والملابس، والأكل، وطريقة المشي، وأسلوب الكلام، وتبادل التهاني، والتصوير، والرياضة، كلها موضوعات للدين الرسمي فيها حكم.

أثيرت دهشتي وأنا أقرأ فتوى للشيخ إبن عثيمين المثبتة في كتاب (فتاوى المرأة المسلمة) الذي جمعه وحقّقه الشيخ عرفان الدمشقي. سئل الشيخ عن: حكم فرق المرأة شعرها على الجنب؟ فأجاب بقوله: (السنّة في فرق الشعر أن يكون في الوسط، من الناصية وهي مقدم الرأس إلى أعلى الرأس، لأن الشعر له اتجاهات إلى الأمام وإلى الخلف وإلى اليمين وإلى الشمال، فالفرق المشروع يكون في وسط الرأس، أما الفرق على الجنب فليس بمشروع..).

كنت أتمنى لو أن هذه الفتوى مثّلت الإستثناء الذي لا يخلّ بالقاعدة، فنظرت في سجّلات الفتاوى الصادرة عن العلماء الصغار والكبار فوجدت ما يجلب الذهول، وإذا بهم يخوضون في مسائل لم يصدر فيها نص شرعي صريح، وليس فيها ما يدعو للحكم، مثل قبعة الجندي، وتحية العلم، وتبادل بطاقات الأعياد، وتقديم باقة ورد لمريض وموضوعات أخرى لا حصر لها.

وفيما يتوارى مبدأ (الأصل الإباحة)، يتربّص المفتون - وقد تكاثروا كالفطر - بالناس وهم يشهرون في وجوهم سلاح الفتوى.. ولو إتبّع الناس فتاواهم لأصابتهم أمراض الهلوسة والتوجّس في حركاتهم وسكناتهم، وسرّهم وعلنهم، ومن كل خطوة يمشونها، وكل لقمة يمضغونها، فهل يبشّر هؤلاء بغير مبدأ الخالق الرحيم بعباده وهو القائل عزّ وجل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر).

أعجبني كاتب في صحيفة (اليوم) وهو يطالب في أبريل الماضي بـ (فتوى خضراء) لإنقاذ البيئة من الغازات السامة المنبعثة من عوادم السيارات، فلربما يشجع ذلك على إفتتاح بازار للفتوى ومكاتب خاصة لها تستقبل الطلبات مع (ملف علاقي أخضر).

من مكة الى مدريد

قطار الحوار بلا سكة محلية

محمد السباعي

إنتهى في مكة المكرمة في السادس من يونيو الماضي (المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار) بإيحاءاته المواربة، ببيان وصفه مشاركون بأنه (ختم المصادقة) على مؤتمر (حوار الأديان) في مدريد. وبحسب أحد المشاركين، أن مؤتمر مكة لم يكن سوى ظاهرة إستعراضية خلت من أي جدول أعمال أو توصيات عملية لاحقة، وكأن المنظمين أرادوا حشد تأييد واسع للخطوة اللاحقة، أي حوار الأديان.

لم يطل الوقت على جدل مضطرد بشأن مكان إنعقاد المؤتمر، بعد أن أثارت أنباء (الدعوات) التي بعثها المفتي العام الى خامات يهود لحضور مؤتمر (حوار الأديان)، وتصاعد نبرة الغضب في الوسط السلفي من خطوة كهذه تأتي في سياق تقارير متوالية عن علاقات سريّة بين الرياض وتل أبيب، ما يجعل السعودية هدفاً لحليفها الديني الذي يحاول درء عار (العلاقة مع اليهود والنصارى)، الذي طالما رمت به خصومها، وهدفاً أيضاً لضحايا السعودية في مواقع عديدة حيث يتسقطون الدليل الدامغ لتقويض دعاوى النقاء الديني والرمزية السياسية للعرب والمسلمين.

على أية حال، تلقت العائلة المالكة الرسالة في مرحلة مبكرة، ووجدت أن إدارة حوار بهذا الحجم في محيط رفع أهله شعار (أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب) ليست ممكنة، وقرّرت الذهاب الى منتصف الطريق حيث تلتقي مع هدف طموح عجزت عن أن تحققه بصورة منفردة وعلى أراضيها، فاختارت تقاسم الجائزة مع مدريد، ولعل في ذلك تذكير بماضٍ تليد يجعله حاضراً في الحفلة الحوارية.

بالمناسبة، ليس حوار الأديان إبتكاراً سعودياً، فقد سبقت الإعلان عنه سلسلة مؤتمرات بهذا العنوان كانت تعقد في العاصمة القطرية، الدوحة، وإلى ما قبل شهرين كانت الأخيرة تحتضن مؤتمر حوار الأديان الخامس في قطر بعنوان (القيم الروحية والسلام العالمي)، والذي ناقش إشكالية الحوار بين الأديان والبعد الروحي المشترك وأثره في التعايش السلمي والتواصل بين الأديان، واختتم المؤتمر أعماله بالإعلان عن تأسيس مركز قطر الدولي لحوار الأديان بإشراف جامعة قطر، كما تم الإتفاق على وضع هيكلية للمؤتمر تتألف من مجلس إداري وآخر إستشاري، تتمثل فيه الديانات السماوية الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية.

السعودية التي (تكافح) من أجل تحسين صورتها منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتقديم نفسها بوصفها راعية للتعايش والحوار والسلم الدولي، تواجه صعوبات جديّة في الداخل، حيث لا بنية ثقافية تحتية صلبة تؤهّلها للعب دور من هذا القبيل، ما لم تدخل في مواجهة مفتوحة مع حليفها الديني أو تجترح إستراتيجية جديدة تقوم على تعديلات جوهرية في أيديولوجيتها الدينية ومناهج التعليم الرسمي، ما يؤسس لثقافة تربوية تقوم على حرية الإعتقاد والتعايش السلمي بين المعتقدات، وحق المؤمنين بالأديان السماوية بكل فروعها في ممارسة شعائرهم في الأرض التي يعيشون عليها، بما في

ثمة عجز حواري داخلي يراد تغطيته عبر إستدانة خارجية من خلال حشد علماء من المذاهب كافة كيما يوفّر مظلة واسعة لمؤتمر (حوار الأديان)

ذلك الجزيرة العربية، أسوة بما قامت به دولة قطر والإمارات والكويت والبحرين وغيرها. بكلمات أخرى، أن تسن الحكومة السعودية تشريعات تجيز للمسيحيين المقيمين في المملكة بممارسة شعائرهم في دور عبادة (كنائس) خاصة بهم، وهو ما يتنبّه له رجال الدين السلفيين الذين يرون في (حوار الأديان) مقدمة لاستحققات دينية مكلفة تجعلهم يخوضون منازلة الدفاع عن الذات وعقيدة (الولاء والبراء)، إذ ليس مقبولاً من وجهة النظر السلفية أن تكون الجزيرة العربية حاضنة لغير دين الإسلام.

يستحضر علماء الدين في الخط السلفي موقف الداعية الكبير الشيخ يوسف القرضاوي من مؤتمر (حوار الأديان) في قطر، ليس على قاعدة رفض الحوار بين الأديان، ولكن على قاعدة موقف سياسي من المشروع الصهيوني، ودور بعض علماء اليهود في إسباغ مشروعية عليه. نشير الى أن الشيخ القرضاوي عقد لقاءً مع بعض الخامات اليهود المعارضين للصهيونية، والذين يطلقون على أنفسهم اليهود الربانيين، الأمر الذي دفع بهم الى تعليق شارة مكتوب عليها (أنا يهودي ولست صهيونياً). بل أعطى الشيخ إشارات إيجابية بقوله (إن اليهود المتمسّكين بدينهم وبالتوراة غير المحرّفة قريبون جداً من المسلمين)، كما أشاد بموقف بعض اليهود المتضامنين معه سنة ٢٠٠٤ خلال زيارته الى لندن، وهؤلاء من اليهود غير الصهاينة.

تدرك السعودية بأن مبادرة حوارية من النوع الذي يستوعب الأديان السماوية الثلاثة غير قابلة للتسويق مالم يتم حشد أكبر قدر ممكن من المؤيدين في الداخل الإسلامي، وهو بالتحديد ما تم التخطيط له في مؤتمر علماء المسلمين في مكة. مشارك في المؤتمر نقل أجواء اليوم الأخير حيث تلى الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الشيخ عبد الله التركي البيان الختامي، حين أكّد على إجماع المشاركين من العلماء على بنود الحوار واتفاقهم على موضوعة حوار الأديان، دون مجرد التصويت الشكلي على البيان بل اعتبر حضور المشاركين والاستماع لتلاوة البيان كافٍ لتسجيل الاجماع!. اللافت أن البيانات اللاحقة أكدت على (رعاية) سعودية لحوار تعقده الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، و(استجابة) لـ (نداء علماء الأمة الإسلامية بعقد مذتمر عالمي لحوار يدعى له المعنيون بالحوار من مختلفة أتباع الرسالات الإلهية والثقافات). ثمة تأكيد متكرر من جانب الشيخ التركي على (إجماع إسلامي) على مبادرة الملك عبد الله، من خلال (نداء مكة المكرمة الذي أصدره علماء ومفكرو الأمة مؤخراً).

إذاً، لم يكن مؤتمر مكة مطلوباً لذاته، بل لم يستطع منظمو المؤتمر ورعاته إخفاء الهدف من ورائه، فثمة عجز حواري داخلي يراد تغطيته عبر إستدانة خارجية من خلال حشد أكبر من المشاركين من علماء الأمة الإسلامية من المذاهب

كافة كيما يوفّر مظلة واسعة لمبادرة الملك عبد الله في (حوار الأديان).

مع ذلك، جاء القرار المفاجيء بنقل مكان الحوار الى خارج المملكة، في إعلان مشترك سعودي ـ إسباني بإجراء حوار الأديان في مدريد في شهر يوليو الحالي. وبهذا جاءت الاستجابة السعودية لنداء علماء المسلمين ناقصة وتنطوي على أسئلة كبرى حول قرار نقل الحوار الى خارج الحدود.

يستدعي القرار السعودي الجديد ما طرأ قبل يوم من انعقاد مؤتمر مكة حين أصدر إثنان وعشرون عالماً سلفياً بياناً لاهباً ضد الشيعة والى حد ما الصوفية، الأمر الذي فسّره مراقبون بأنه رد فوري وصريح على أي مبادرة حوارية في الدائرة الإسلامية، وسيكون الأمر بالغ الصعوبة فيما لو قرر هؤلاء إصدار بيان مماثل يشنّون فيها حملة كراهية ضد اليهودية والمسيحية، بما يفسد الطبخة الحوارية السعودية، ويفتح ملف التشدد الديني المحصّن رسمياً، وقد يدفع حكومات ومؤسسات غربية لجهة تشديد الضغوطات على الحكومة السعودية من أجل الالتزام باستحقاقات الحوار بين الأديان.

وفيما يبدو، فإن ثمة تسويّة تمت بين الجناح السلفي المتشدد وجناح الملك عبد الله، بأن يتم نقل موقع الحوار الى الخارج على أن يلتزم العلماء المتشدّدون الهدوء خلال فترة إنعقاد مؤتمر حوار الأديان. وبحسب مصادر مقرّبة من الملك عبد الله، فإن أوساط الأخير أبلغت رسالة واضحة لهؤلاء العلماء بأن بياناتهم قد تثير عليهم ردود فعل من الخارج ما يضطر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات متشددة ضدهم من أجل تخفيف الضغوطات الواقعة على الملك عبد الله شخصياً، بوصفه راعياً للمبادرة. ونقل أحدهم عن الأخير قوله لهؤلاء (لا تحرجونا مع الناس) وطالبهم (بتقدير حساسية الموقف) وخصوصاً في ظل تواصل الإتهامات على السعودية بوصفها مركزاً للتطرف الديني.

البيان السعودي بشأن مؤتمر مدريد جاء عاماً ومفتوحاً على تفسيرات متعددة، حيث نقلت (واس) في العشرين من يونيو الماضي بأن المؤتمر ستشارك فيه (شخصيات بارزة من مختلف أتباع الرسالات الإلهية من المتخصصين في الحوار وموضوعاته التي تتصل بحياة المجتمعات الانسانية وبالتعاون الدولي وحقوق الانسان وقضايا الأمن والسلام ولتعايش المشترك في العالم). وتلفت عبارة (الرسالات الإلهية) الى أن ثمة حساسية من ذكر الأديان بأسمائها، ما يجعل إختيار عنوان عام ومرن.

وبالرغم من التزام الجانب الأسباني الصمت حيال الإتفاق مع السعودية بعقد المؤتمر في مدريد، رغم أن الرياض تكفلت بنفقات المؤتمر بصورة كاملة، وقد تأتي ثمرة زيارة ولي العهد الأمير سلطان في يونيو الماضي، إلا أن الصمت الأسباني قد يكون مقصوداً لجهة إبقاء السعودية في صورة الحدث بوصفها الراعية الأساسية للمبادرة، على أن تكون مدريد مجرد موقع محايد.

وفيما لا مؤشرات حتى الآن على مشاركة دينية سعودية سواء من أتباع المذهب الوهابي أو من أتباع المذاهب الأخرى الصوفية أو الشيعة في مؤتمر مدريد، فإن الإنطباع السائد محلياً وخارجياً بأن (حوار الأديان) جزء من حملة علاقات عامة سعودية، لا شأن له بتطوير إستراتيجية حوارية، فتلك مهمة تتطلب إشراك رجال الدين السلفيين المنقسمين ليس على الحوار فحسب، بل وعلى الدولة نفسها التي ينظر إليها على أنها ذات ولاية أدنى من ولاية العلماء، وهم وحدهم المخوّلين بتصنيف الموضوعات الشرعية، وبالتأكيد فإن حوار الأديان يقع في صلب إشتغالات العالم السلفي.

في محاولة لصنع ذاكرة حوارية سعودية، تستعيد الصحافة السعودية إحضار محاولات مهملة أو هامشية في السابق. فقد أدرجت صحيفة (الوطن) في ١٨ أبريل الماضي، مبادرة الملك عبد الله في سياق مسيرة حوارية، بحسب وصف الصحيفة، التي بدأت في أوائل السبعينيات الميلادية. وترصد الصحيفة بعض الحوادث الحوارية من بينها ثلاث ندوات للحوار في مدينة الرياض نظمته وزارة العدل السعودية في مارس ١٩٧٢ مع وفد من كبار رجال القانون والفكر المسيحي في أوروبا، تبعه لقاء الوفد الإسلامي في

(حوار الأديان) جزء من حملة علاقات عامة سعودية، لا شأن له بتطوير إستراتيجية حوارية، فتلك مهمة تتطلب إشراك المشايخ

مدينة الفاتيكان في أكتوبر ١٩٧٤ أعقبته لقاءات في باريس وجنيف وستراسبورج. وتمضي الصحيفة في سردها، حيث ذكرت ندوات حوارية جرت في عام ١٩٩٢ حيث توجّه وفد من رابطة العالم الإسلامي الى كل من باريس والفاتيكان ومدريد تخللها إجتماع أعضاء الوفد بالبابا يوحنا بولس الثاني. وفي عام ١٩٩٥، زار وفد إسلامي عالمي، حسب وصف الصحيفة، الفاتيكان وانتهى الحوار بين الوفدين إلى إبرام إتفاقية مشتركة وتشكيل لجنة دائمة بين المسلمين والكاثوليك تحت مسمى (لجنة الإتصال الإسلامي الكاثوليكي).

تثير هذه الفعاليات ملاحظات جديّة: أن تلك الفعاليات لم تكن جزءً من فعل ثقافي حقيقي يتجاوز إطاره البروتوكولي المحض، ويدخل في إستراتيجية ثقافية عامة، بدليل أن لا البيانات الدينية ومناهج التعليم الديني مسّها بعض الوحي الحواري بما يحول دون وقف فتاوى تكفير الأديان الأخرى، والتحريض على الكراهية الدينية وقتل (اليهود والنصارى). من جهة أخرى، أن تلك الفعاليات لم تدخل في الذاكرة العامة الشعبية والرسمية، فلا رجل الدولة يستحضرها في سياق (مسيرة حوارية) كما تزعم الصحيفة، بحيث يبنى على الشيء مقتضاه، ولا رجل الشارع يستدعيها من ذاكرته الحوارية بحيث تصبح مبادرة الملك عبد الله الأخيرة إمتداداً أميناً لمسيرة حوارية، وتعبيراً صادقاً عن ثقافة أصيلة في هذا البلد.

ما يظهر بوضوح أن السعودية قررت إختطاف عدد من المبادرات الرائدة في المنطقة، مثل حوار الأديان القطري، وحوار الحضارات الإيراني (الذي أطلقه محمد خاتمي خلال فترة رئاسته)، وحتى عملية السلام في الشرق الأوسط صارت السعودية أباً لها، كيما تبدو أمام العالم بوصفها قائد قطار حوار الأديان الذي (يشق طريقه لنشر الخير في ربوع العالم)، بحسب صحيفة (الوطن) السعودية.

المشكلة تبقى دائماً حتى إشعار آخر، كامنة في عزلة المبادرات السعودية الحوارية والتعايشية، لأنها غير مؤصّلة ثقافياً ولا عقدياً، وكونها ـ أي المبادرات ـ تصدر عن حاجة خاصة بالسعودية تتمثل في محو صورة نمطية علقت بها منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ويكفي القول بأن قرار عقد مؤتمر (حوار الأديان) في مدريد يكشف حقيقة أخرى وهي أن الملك والمناصرين لمبادرته هذه ليسوا على استعداد للدخول في مواجهة المجتمع الديني السلفي من أجل تثبيت معادلة جديدة تقوم على التعايش مع الآخر، والحوار معه، والإقرار بحقه في الاعتقاد، وبالتالي فإننا أمام مناسبة إحتفالية لا تهدف أكثر من تثبيت الصبغة وطلاء الوجه.

وإذا قدّر للجان حوارية مشتركة إسلامية ـ مسيحية مثل (اللجنة الدائمة للحوار بين الأديان في الأزهر الشريف)، و(المنتدى الإسلامي العالمي للحوار والفاتيكان)، و(لجنة الإتصال الإسلامي ـ الكاثوليكي)، وغيرها من اللجان أن تبقى ذات تأثيرات محدودة، بالرغم من إستنادها على قناعة فكرية صلبة، فإن أي كلام عن حوار أديان غير مؤسس لا على قناعة فكرية ولا ينطلق من بيئة صديقة لهذا النوع من الحوارات، فإن ما يمكن إستشرافه في المستقبل أن مبادرة الملك عبد الله ستكون كمبادرته في الحوار الوطني تزفّ بحملة دعائية واسعة ثم تتآكل تدريجياً إلى أن تصبح مجرد مناسبة روتينية مقطوعة الصلة بالواقع والثقافة السائدة.

ما هو المقابل المنتظر من الغرب؟

حين يعتمد العالم على السعودية

فريد أيهم

قررت السعودية زيادة إنتاجها من النفط، حيث تتحرك بوصفها المصدّر الأكبر للنفط في العالم للإستجابة للمخاوف العالمية بأن الأسعار تتزايد بصورة غير قابلة للسيطرة، كما أعلنت الرياض في الخامس عشر من يونيو الماضي. السعودية، كعضو نافذ في منظمة أوبك وقوة ضخمة في مجال إنتاج النفط العالمي، أعلنت عن زيادة أولية بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يومياً كإستجابة لطلبات من الزبائن، كما أعلن عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وصرّح الأخير بأن السعودية شرعت عملياً بزيادة إنتاجها في يونيو بمعدل ٣٠٠ ألف برميل يومياً. وهذه الزيادة تعني بأن الإنتاج السعودي من النفط يقترب من العشرة ملايين برميل يومياً. وفيما بدأ وتيرة أسعار النفط تتخطى ١٤٠ دولاراً في الأسابيع الأخيرة، كانت المخاوف تتصاعد حيال زيادة التضخم العالمي ودفع الأسعار نحو مستويات عالية. بعض الإقتصاديين يتوقّعون بأن الأسعار قد تصل الى ٢٥٠ دولار للبرميل.

خطوة السعودية تلمح الى قلق لديها بشأن الإنهيارات الاقتصادية والسياسية الكامنة من جراء الزيادات الدرامتيكية في تكاليف الوقود. وشأن التراجع الحاد في نمو الإقتصاديات العالمية القيادية، فإن الأسعار بهذا الإرتفاع قد يفضي الى إنهيار في الطلب في نهاية المطاف. فالسعودية تستجيب بشكل مسؤول لطلبات الزبائن، على حد بان كي مون.

تجار السلع في طوكيو توقّعوا أياماً مضطربة للنفط بعد إقرار رئيس مجموعة الأمم الصناعية القيادية الثمان في مؤتمر ليومين في أوساكا، اليابان، بان وزراء المالية في الدول الغنية بأنه لا يدرك لماذا أسعار النفط ترتفع بدرجة عالية.

فهناك إتفاقات تامة في الأسابيع الماضية على السبب الحقيقي للزيادة العالية لأسعار النفط. البعض يلقي باللائمة على مضاربات السوق وفائض السيولة في مستقبليات النفط. وزير الخزانة الأميركي، هنرى باولسون، والمستشار اليستار دارلنج، قللا من شأن هذا الرأي. على أية حال، يقول وزير المالية الإيطالي جيوليو تريمونتي ما وصفه (المقايضة المسرفة) كانت وراء الأسعار المرتفعة. أما بالنسبة للدول الصناعية الثمان فتوجّه مطالبها نحو مسار مختلف، أي الضغط على الدول المنتجة لتخفيف الضغط عن طريق زيادة الإنتاج.

وهذا ما حصل بالفعل، فقد قرر الملك عبد الله بأنه سيضخ المزيد من النفط في السوق العالمية الى مستوى نهائي بهدف وقف تصاعد الاختلالات الإجتماعية والسياسية حول العالم. أوحى الملك عبد الله بتلك الزيادة على هيئة إلتزام للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون، إثر انعكاس التصاعد الفلكي لأسعار النفط على الغذاء والذي أشعل إضطرابات إمتدّت من أسبانيا الى كوريا الجنوبية.

الزيادة في كمية الانتاج من النفط السعودي تطلبت أيضاً إجراءات موازية من قبل الدول المستهلكة من أجل تخفيض الضرائب على المحروقات وتخفيض سعر البنزين على الزبائن. السعودية التي دعت الى إجتماع طارىء لمنتجي ومستهلكي النفط في جدة في الثاني والعشرين من يونيو الماضي أكدت على أن أزمة الطاقة ليست ناشئة عن مجرد ضغوطات السوق ولكن بسبب حمى المضاربات على النفط في الأسواق العالمية. وتصرّ السعودية بأن ليس هناك نقص في كمية النفط الموجودة في الأسواق العالمية تبرر الزيادة المفاجئة في الأسعار، الأمر الذي يضع شكوكاً في تصريحات المسؤولين الأميركيين والغربيين بصورة عامة، وفي الوقت نفسه يضع السعودية أمام سؤال جوهري: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا الإذعان لمنطق معاكس يدفع بها لضخ المزيد من النفط في الأسواق العالمية؟

على كل حال، إن أزمة الطاقة الحالية تطلبت تحرّكاً على مستوى دولي باتجاه الرياض، فالزيارات المتواصلة التي يقوم بها قادة الدول الصناعية الى الرياض بدءً من الرئيس الأميركي جورج بوش ونائبه ديك تشيني، ثم الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني جوردن براون وآخرين، لتتوج بزيارة خاصة قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون الى جدة ولقائه بالملك عبد الله في منتصف يونيو الماضي حيث أمضى ساعة مباحثات هيمن عليها ملف أزمة الطاقة. وقد شارك الملك عبد الله ضيفه القلق بأن أسعار النفط كانت عالية بصورة غير إعتيادية، ومع ذلك ألقى باللائمة على (السياسات الوطنية) التي تتّبعها الدول الغربية، بحسب تصريح بان كي مون لصحيفة (الاندبندنت) في السادس عشر من يونيو الماضي. وقال الملك بأن على الدول المستهلكة أن تلعب دوراً في هذا الشأن.

وقبل مغادرته الى لندن في ١٥ يونيو الماضي، تلقى بان كي مون إتصالاً هاتفياً من وزير البترول السعودي علي النعيمي الذي أبلغه بأن السعودية زادت من إنتاجها بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً، بناء على طلب الدول المستهلكة، ولحقته زيادة أخرى هذا الشهر بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وقال كي مون (لقد أبلغني ـ النعيمي ـ بأن بلاده ستستجيب بصورة إيجابية متى ما كان هناك طلب من

أجل زيادة الانتاج. وعليه لن يكون هناك نقص في البترول).

وقال النعيمي بأن السعودية تستجيب لطلبات ما بين ٣٠ ـ ٦٠ بلداً مستهلكاً. وزراء المالية في مجموعة الدول الثماني التي التقت في طوكيو في منتصف يونيو الماضي إنضموا الى جوقة المناشدين للسعودية من أجل زيادة الإنتاج.

السيد بان كي مون الذي طار الى السعودية بعد لقاء في لندن مع رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون في الثالث عشر من يونيو الماضي حيث كانت بريطانيا في حمأة إحتجاجات من قبل سائقي الشاحنات، نقل قلق قادة العالم حول تأثيرات أزمة النفط. وقال مون (ما لم ندر هذه القضايا بشكل صحيح، فإنها قد تخلق شللاً من التحديات وأن الأسعار ستؤثر ليس على الموضوعات الإجتماعية والإقتصادية فحسب، ولكن ستخلق أيضاً إضطراباً سياسياً).

ولكن يظهر بأن السعوديين قلقون أيضاً بأن الأسعار المسجّلة، قد تهوي بالنمو في الغرب الصناعي وتقلل الطلب، والذي بدوره سيلحق ضرراً بالمملكة.

وشأن الاحتجاجات في بريطانيا، إنتقلت العدوى على خلفية زيادة اسعار المحروقات الى أوروبا وآسيا. وقد تفجّر العنف في أسبانيا، وتدخّلت شرطة مكافحة الشغب في ماليزيا، فيما أعلن عدد كبير من المقاطعات في الهند إضرابات، وأصاب الشلل الموانىء الرئيسية في كوريا الجنوبية بواسطة الحصارات البشرية.

السعودية هي الدولة الوحيدة من الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي تملك طاقة إنتاج إحتياطية، الأمر الذي جعلها تواجه ضغوطاً من إدارة الرئيس بوش لزيادة الإنتاج، حيث تبلغ كلفة جالون البنزين ٤ دولارات في الولايات المتحدة. ولكن السعودية تتمسك بموقفها بأنه بالرغم من إرتفاع سعر البرميل الى مايربو عن ١٤٠ دولاراً مؤخراً، إلا أنها تجني القليل في واقع الأمر نتيجة إنخفاق قيمة الدولار. وحتى الآن، فإن السعودية مترددة في إعلان زيادة كبيرة على الفترة المدعومة، متمسكة بخط أوبك الذي يلقي باللائمة على المضاربين الغربيين بخصوص الزيادة.

بلدان الأوبك عموماً تقتفي أثر السعودية في رفع مستويات الإنتاج، بالرغم من أن رئيس الكارتل، شكيب خليل، قال بأن أوبك لن تتخذ قراراً جديداً حتى لقاء سبتمبر في فيينا.

الولايات المتحدة، أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، والتي عبّرت عن إحباط متزايد من موقف السعودية، ستكون حاضرة في لقاء سبتمبر على المستوى الوزاري.

يظهر السعوديون في موقف أقوى في حلبة التجاذبات بشأن أزمة الطاقة، حيث عبّرت مصادر وزارة البترول السعودية عن موقف جرى تفسيره على أنه صارم نسبياً، حيث نقلت صحيفة (الرياض) عن تلك المصادر قولها بأنه إذا لم يكن هناك طلب متزايد فليس هناك حاجة الى زيادة العرض. وتساءل أحد كتّاب جريدة (الوطن) السعودية: لماذا يجب علينا أن نرضي المستهلكين ونزيد الإنتاج؟ مشيراً الى أن قيمة الدولار في حالة تراجع.

في سياق هذا التجاذب حول مشكلة غلاء الأسعار، لا تبدو الملفات السياسية الساخنة في الشرق الأوسط بعيدة عن مركز الإهتمام، فقد تناول بان كي مون في أحاديثه مع

السعوديون قلقون أيضاً من تصاعد وتيرة أسعار النفط التي قد تهوي بالنمو في الغرب الصناعي وتقلل الطلب، بما يلحق ضرراً باقتصاد المملكة

السعودية قضايا الشرق الأوسط والتي شملت لبنان والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والصومال، حيث تتأهب السعودية لاستضافة توقيع إتفاقية سلام بين القادة الصوماليين.

على المقلب الآخر، هناك من يرقب إشارات سعودية على تقديم مطالب مضادة في مقابل المطالب التي تقدّم إليها برفع مستوى الإنتاج. أحد الشروط التي تلقفها المراقبون الغربيون تمثّل في مطالب السعودية الحكومات الغربية بلعب دور في التكيّف مع الأسعار المرتفعة من خلال التخفيف من الضرائب المحلية على المحروقات. وهذا يمثل في نظر المراقبين تحوّلاً لافتاً من قبل السعودية، التي لاتزال حتى الآن


منشآت نفطية سعودية

توجّه اللائمة بخصوص الصعود المتواصل في أسعار النفط على المضاربات في الأسواق المالية الغربية، وهي ظاهرة تتحرك، حسب السعوديين، على وقع إدراك زائف لنقص القدرة العالمية. في المقابل، هناك من يشكك في أن تكون المضاربة تلعب دوراً ما في دفع الأسعار للأعلى بحيث تصل الى أسعار غير مسبوقة عالمياً. يبقى أيضاً أن القول ببقاء المخزونات كانت عند مستويات إعتيادية يفيد بأن ليس هناك قوة دافعة وراء إرتفاعات الأسعار.

الطلب المتزايد هو الجرم الأكثر إحتمالاً، هكذا يرى المراقب الغربي، على أساس أن السعوديين مازلوا يملكون إحتياطات نفطية ضخمة. ولكن ليس هناك دليل موثوق لذلك بصورة مستقلة. وليس لدى الآخرين سوى الإعتماد على ما يقال لهم. وإذا كانت السعودية تعتقد جازمة بأن السعر الحالي هو نتيجة لحمى المضاربات المحثوثة بمعلومات مضللة عن احتياطياتها، فإن المطلوب منها، بحسب وجهة نظر المضاربين الغربيين، أن تفتح مصافي نفطها أمام التفتيش المستقل من أجل تبديد الشكوك. وبطبيعة الحال، لن تقبل السعودية بخطوة من هذا القبيل، ولكنها كرد فعل على تلك الشكوك تقوم بزيادة الإنتاج.

في سبتمبر ٢٠٠٥، قدّمت السعودية تطمينات للمستهلكين عبر الإفصاح عن منسوب الإحتياطي النفطي. وكانت الحكومة السعودية أعلنت في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥ بأن العالم سينعم بعقود قادمة بالنفط، في محاولة لتهدئة المخاوف حول معدّلات الأسعار. وفي المؤتمر الصناعي المنعقد في جهانزبرغ في سبتمبر ٢٠٠٥، قال وزير البترول السعودي علي النعيمي بأن السعودية ستضاعف من قاعدة الاحتياطي النفط الثابت، فيما تحدّث رئيس شركة إكسون، إكس تيليرسون عن ٣

ملـيارات برمـيل من الـنـفط سيـتـم إضـافـتـهـا للمخزون الإحتياطي.

وقال النعيمي بأن السعودية ستضيف في مرحلة قريبة ٢٠٠ بليون برميل الى الإحتياطي النفطي الحالي المقدّر بـ ٢٦٤ برميل. الا أن هذا المستوى من الإحتياطات والقدرة الإنتاجية المستقبلية هما قضية خلافية، مع شكوك بشأن المدى الزمني الذي يمكن للسعودية أن تبقى دولة منتجة للنفط، فيما تتحدث تقارير عن قرب نفاذ النفط، الأمر الذي يعززه توجّه شركة أرامكو الى مجالات تصنيعية لتعويض خسارة الإكتشاف والإنتاج.

تتذكر ما تردد مراراً بأن بلدان الأوبك، مثل السعودية، هي مغلقة، وأن مصدر المعلومات الوحيد المتوفر هو متاح لها وحدها. وبالتالي فإنهم قد يأتون برقم إحتياطي جديد وأن على بقية العالم أن يعتمده.

بقيت لهجة السعودية تتسم بالثقة الزائدة في مجال امتلاك القدرة على تزويد العالم بكميات كافية من حاجاته من البترول، ويتذكر العالم ما قاله الوزير السعودي النعيمي في المجلس البترولي العالمي الثامن عشر (أعطنا زبائن وسنقوم بضخ المزيد من النفط). نتذكر أيضاً بأن النعيمي وعد بأن

إذا كانت السعودية ترى بأن ارتفاع أسعار النفط سببه المضاربات المسرفة وليس نقص العرض، فلماذا تضخ المزيد من النفط في الأسواق العالمية

المزيد من كميات النفط ستضاف الى السوق العالمية في الثلاث والأربع سنوات القادمة من أجل إنقاذ بعض هامش الأمن من الأسواق النفطية. ولكن ذلك الوعد لم ينقذ الإقتصاد العالمي الذي واجه اسوأ كارثة منذ الكساد العظيم سنة ١٩٢٩ ويقدّر لها أن تستمر لعقدين قادمين.

حين بلغ سعر البرميل ٦٥ دولاراً قبل ثلاث سنوات، لم يدرك العالم بأن وتيرة الأسعار تنذر بأزمة إئتمان مالي في الولايات المتحدة ستنعكس على اقتصاديات العالم، وأن دعوة الرئيس الأميركي مواطنيه بترشيد إستهلاك الوقود لم تكن سوى إطلالة أولى على كارثة إقتصادية عالمية.

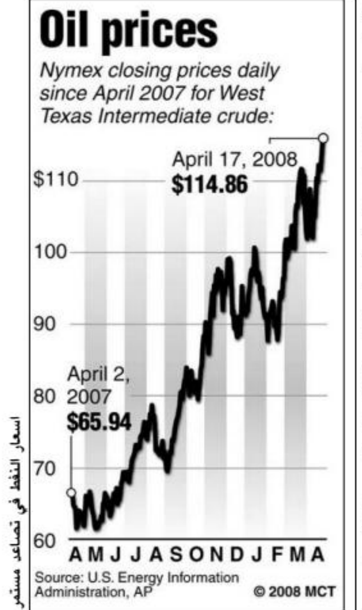
زيادة الطلب على البترول ستبقى في العقدين القادمين، والتي قد ترتفع الى ٥٠ بالمئة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. وهو ما تستعد له السعودية حيث تأمل في توفير ١٥ مليون برميل يومياً أو ربما أكثر بعام ٢٠٢٠، بالرغم من الشكوك في القدرة الانتاجية لدى السعودية، في غياب اكتشافات جديدة من حقول النفط، وأن الحديث عن اكتشاف خمسة حقول جديدة من قبل شركة أرامكو خلال العام الماضي ليست سوى (حقول قديمة) يراد تقديمها كرسائل طمأنة للمستهلكين، فيما تفيد تقارير دولية بأن مستوى الإنتاج قد بلغ مستوياته القصوى تقريباً.

وفيما يزداد إعتماد عدد كبير من الاقتصاديات الكبرى في العالم على سلعة النفط، تبدو السعودية في قلب الإهتمامات الدولية، حيث تمسك بمصدر الطاقة الأساسية.

ولكن السؤال: ماذا لو لم تؤدِ زيادة الإنتاج الى الأثر المرغوب في تخفيض الأسعار بصورة كافية من أجل تخفيف الضغوطات على الإقتصاد العالمي؟ وماهو الثمن السياسي المستخلص من تلك المناشدات الغربية والأميركية للسعودية بزيادة الإنتاج؟

إن الجواب القديم: لنبحث عن مصادر بديلة للطاقة يبدو مطروحاً بقوة في المناقشات الإقتصادية على المستوى الدولي، ولكن في نفس الوقت هناك شبه إجماع على أن تطوير هذه المصادر يتطلب تغييراً هيكلياً وجبّاراً في بنى إقتصاديات الدول. وحتى أولئك الذين يتحدثون عن نهاية عصر النفط يدركون تماماً بأن الحصول على نفط رخيص لم يعد ممكناً. فمعدل اكتشاف حقول نفطية جديدة فشل في الحفاظ على وتيرة متسارعة متوافقة مع ميل الدول للإنضمام الى الإقتصاد العالمي. وهذا يعني أن سعر النفط سيبقى فوق المعدل الذي ألفه العالم تاريخياً.

فالمعادلة العقيمة حالياً تراوح بين مطالبة السعودية الحكومات الغربية بتخفيض الضريبة على مبيعات الوقود، ومطالبة الغرب السعودية بأن تضخ المزيد من النفط في السوق العالمية. فيما يبقى السؤالان الكبيران: إلى متى يمكن للغرب الاعتماد إقتصادياً على النفط، وإلى متى تبقى السعودية ودول الأوبك



اسعار النفط في تصاعد مستمر

عموماً رهينة مصدر شبه وحيد للدخل الوطني دون وضع ثقل كبير في مجالات إكتشاف وتنمية مصادر طاقة بديلة.

جوردن براون، رئيس وزراء بريطانيا، كان الأشد صراحة في كلمته في مؤتمر جدة الذي جمع المنتجين والمستهلكين، حين قال بأن بقية العالم مصمّمة على تخفيف الاعتماد على النفط. وقال بأن العالم بحلول عام ٢٠٥٠ بحاجة الى ألف محطة طاقة نووية، وسبعمائة ألف توربينات هوائية، وزيادة بنسبة ٦٠٠ بالمئة من الطاقة الشمسية، والحيوية، والطاقة الهيدروية. ولفت بقصد واضح الى أن بريطانيا أنفقت مائة مليار جنيه إسترليني كيما تلتقي مع هدف الإتحاد الأوروبي لتوليد ٢٠ بالمئة من الطاقة قابلة للتجدد بحلول عام ٢٠٢٠. كلام براون كان مقدمة لصفقة جديدة عرضها على منتجي النفط لاستثمار ٣ تريليون دولار من مداخيل النفط في مشاريع الطاقة المتجدّدة حول العالم. تأتي هذه الصفقة في سياق مفاوضات بريطانية مع كل من إمارة أبو ظبي وقطر بخصوص فرص إستثمارية في مشاريع الطاقة البريطانية، ويامل براون أن تستوعب دولاً أخرى مثل السعودية، حيث يدور الحديث عن إنشاء معامل الطاقة النووية في المنطقة.

أجندات متغيّرة أم موحّدة

أمراء في حلبة الصراع على العرش

محمد شمس

أنشأ الملك عبد الله هيئة مخوّلة باختيار نائب للملك القادم في سياق محاولة لتفادي نزاع داخلي حاد، ولكن لا تزال الشكوك تحوم حول كفاءة الهيئة في تجنيب العائلة المالكة العملية الجراحية التي قد تنجم عن صراع دموي، خصوصاً وأن سلطة الهيئة وصلاحيتها منوطتان بوجود الملك عبد الله على قيد الحياة، وأن الملك القادم قادر بحكم التقليد الملكي والصلاحيات الممنوحة له من النظام الأساسي للمملكة (صدر في مارس ١٩٩٢)، على إلغاء أو تعطيل عمل (هيئة البيعة) واختيار خليفة له، حيث أن تأسيس الهيئة لم يعقبه تعديل في مواد النظام الأساسي، بل جاء من خارجه، الأمر الذي يضعه في إطار الصيغ الإستثنائية المؤقتة التي لا تحوز على قوة قانونية أو أولوية على غيرها من القوانين. لا ننسى بأن الملك القادم (سلطان بن عبد العزيز بحسب التسلسل الوراثي حالياً)، يتمتع بمهارات فريدة في المناورة السياسية وتجميع خيوط لعبة الحكم، الأمر الذي تبدو بعض مؤشراته واضحة في صمته المريب عن موضوع النائب الثاني، وكأنه يبيّت ما يثير هواجس الأمراء الآخرين من خارج الجناح السديري. بل إن الملك القادم لن يأل جهداً في إقحام موضوع الخلافة ضمن عملية المساومة، واستحلاب تنازلات سخيّة قبل نقل السلطة الى خليفته.

يعود الحديث مجدداً عن أمراض الشيخوخة التي بدأت تظهر على الملك عبد الله، ونقلت مصادر مقرّبة من العائلة المالكة بأن الأخير بدا منهكاً وهو يستقبل بان كي مون في زيارته الأخيرة للمملكة، الأمر الذي يحرّض المراقبين على إثارة السؤال القديم المتجدد حول الوراثة.

حين دعى الملك عبد الله القادة الأجانب الى مكتبه في قصره بجده، كان يجلس بجوار لوحة يظهر فيها مواطن وهو يقدّم عريضة الى الملك عبد العزيز، الذي أسبغ إسمه على الدولة السعودية الحديثة.

في نظرة حانية من الأب إلى الإبن، فإن لمحاته تأتي لتستقر على الحاكم البالغ من العمر ٨٤ عاماً الجالس أمامهم في غرفة مرمرية وفي عباءته الكستنائية. يمكن غفران ذنبهم في التفكير في الملك القادم، لأن المشهد الضبابي والمشكوك في المرحلة القادمة يبدو هو السائد إزاء ترنّح القادة المعمّرين في البيت السعودي الماسكين بخناق بعض، والذين يطوفون حول ذواتهم كحيوانات محبوسة في أقفاص بانتظار من يموت أولاً، بحسب آن بينكيث في صحيفة (الاندبندنت) في السابعة عشر من يونيو الماضي.

من ناحية التسلسل الوراثي، يفترض أن يرث الملك عبد الله أخوه ومنافسه القديم ولي العهد الأمير سلطان، وهو الآخر في عقده التاسع. على أية حال، فمنذ عودته من رحلة العلاج في جنيف في بداية شهر مايو الماضي، فإن ثمة شائعات تزايدت عن موته الوشيك بالسرطان. وإن إحتمالية موته قبل الملك عبد الله أثارت مخاوف بأن النزاع المرير بين الجناحين المتنافسين داخل العائلة المالكة قد يندلع في شكل صراع على السلطة، بما يجلب الى الواجهة عشرات من المتنافسين للمطالبة بحصة في العرش، فهناك نحو ٦٠ أخ وأخت للملك الحالي.

يحظى الملك عبد الله، الذي أصبح ملكاً في نهاية أغسطس ٢٠٠٥، بدعم من البعض بكونه ملكاً إصلاحياً بحسب تقييم سابق لدى قطاع كبير نسبياً من السكّان والنخب السياسية والفكرية في البلاد. ويشار الى إجراءات تم إتخاذها لتأمين خلافة سلسة واستقرار للمملكة التي تعدّ المنتج الأكبر للنفط في العالم، إلى جانب كونها الحاضنة لأقدس بقعة لدى المسلمين في العالم ممثلة في مكة المكرمة، وبالتالي فإن للمعضلة السياسية التي قد تواجه البلاد مفعولاً عالمياً.

بعد خلافته للملك فهد الذي توفي بعد مرض طويل منذ إصابته بجلطة دماغية سنة ١٩٩٦ أقعدت به عن ممارسة شؤون الحكم، وتحوّل الى ملك صوري مهّد السبيل أمام الأقطاب الفاعلة في الجناح السدري من أجل ترسيخ وجودها في مؤسسة الحكم، أصدر الملك عبد الله أمراً ملكياً يقضي بتشكيل (هيئة البيعة) أبناء وأحفاد مؤسس الدولة، عبد العزيز آل سعود لتقرير مستقبل الخلافة بعد أن يصبح سلطان ملكاً.

الهواجس الطازجة بشأن الوضع الصحي للأمير سلطان، الذي خضع سابقاً لعملية جراحية معوية، قد تترك تأثيراتها المباشرة على الخطط المقررة بحذر من قبل الملك.

بالنسبة لشخص تقف على بابه شائعات بالموت الوشيك، بدا ولي العهد بصحة متردية في لقائه بالأمين العام بان كي مون. المشاركون في المحادثات في قصر الخالدية بجدة قالوا بأنه يبدو في وضع صحي جيد، وأن صوته كان مدويّاً. وحسب أحد المشاركين (كان صوته أعلى من أي شخص آخر).

الملك عبد الله نفسه يبدو أيضاً متماسكاً بالنسبة لرجل في عمره، بذقنه الذي يبقى داكناً بصورة دائمة. ترك الملك إنطباعاً لدى وفد هيئة الأمم المتحدة بمناصرته العاطفية وخصوصاً لمشروع رهانه على الحوار بين الأديان: الإسلام، المسيحية، اليهودية، خلال أحاديث دامت أكثر من ساعة.

السعودية، ذات التقليد القائم على تعدد الزوجات، ليست ملكية عادية حيث الخلافة تنتقل الى الإبن الأكبر. فالعائلة المالكة تضم ما يقرب من سبعة آلاف أمير. ولكنها منقسمة بين الجناح السديري والجناح الأكثر ليبرالية من آل فيصل.

ويعتبر الملك عبد الله واحداً من ٢٥ أخاً غير شقيق للملك السابق فهد. ومنذ إصداره أمراً ملكياً بخصوص الوراثة في العام ٢٠٠٦، للحيلولة دون اندلاع نزاع داخلي في البيت السعودي، لم يكن هناك إجراءً رسمي سابق يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تعيين نائب ثان للملك، ما يشبه ترحيلاً

لمشكلة قد تبدو عويصة في المستقبل، فيما يصف بعض المراقبين المشهد القادم بأنه شديد الغموض كونه يضع الأجنحة في مواجهة بعضها.

وإذا ما مضت الأمور كما هو مخطط لها، فإن موت عبد الله سيعيد العرش الى الجناح السديري وإلى العصبة السديرية التي كانت مؤلفة من سبع أقطاب كبار، قبل أن تقع تبدّلات عددية ونوعية في المعادلة بعد موت الملك فهد وتنامي قوة كل من الأمراء سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع، ونايف، وزير الداخلية، وسلمان حاكم الرياض.

أما بالنسبة لآل فيصل، فإن العضو الوحيد من هذا الجناح بموقع متميز في الحكومة اليوم هو الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، وهو في السبعينيات من عمره. وقد رافقته شائعات المرض منذ سنوات طويلة. وكان ألغى فجأة موعد غداء مع بان كي مون بالرغم من أنه كان حاضراً في استقباله بالمطار، بل وقاد بنفسه السيارة التي أقلّت الأمين العام للأمم المتحدة لمقابلة الملك عبد الله، حيث اضطلع بدور بارز. تحدث الملك عبد الله باللغة العربية، بالرغم من أنه كان يقاطع المترجم بين الحين والآخر لتصحيح لغته الإنجليزية.

في لقاء آخر، بدا الأمير سعود الفيصل يعاني من بعض الألم، بالرغم من محاولته إخفاء أوجاعه عن طريق توزيع الإبتسامات والنكت على ضيوفه الأجانب.

يتفق المحللون على أنه في حال توفي ولي العهد قبل الملك، فإن التخمين يبدو صعباً بخصوص من سيخلفه، بالرغم من أن الأمير نايف

الهواجس الطازجة بشأن الوضع الصحي للأمير سلطان تركت تأثيراتها المباشرة على الخطط المقررة بحذر من قبل الملك عبد الله

ينظر إليه كأحد المتقدمين في السباق نحو العرش. ويسري إعتقاد بأن سيتم دعوة هيئة البيعة للإنعقاد. في نهاية عهد الملك فهد، كانت هناك توقعات بأن السعوديين بحاجة الى تجاوز الجيل القديم من أجل تجديد موقع القيادة، ولكنها واصلوا التمسك بالطراز القديم عبر نقل الشعلة الى أحد الإخوة. وقد يتطلب وقوع ذلك عقد آخر قبل أن يحصل الأحفاد على فرصتهم في التناوب على العرش.

ومن بين هؤلاء أبناء الأمير نايف والأمير سلمان. وهناك إسم آخر يرد ذكره في هذا السياق ويتمثل في الأمير الوليد بن طلال، المموّل السعودي الثري وهو أيضاً حفيد للمؤسس، ولكن تبدو صورته مجروحة الى حد ما كونه من أم غير سعودية، وأن جدته من أبيه ليست من عرق متميز في التراتبية القبلية المعتمدة في العائلة المالكة. ومصدر القوة الوحيد الذي يتمتع بها الأمير الوليد بن طلال، رغم كونه ليبرالياً متقدّماً، أنه يستطيع بالمال الذي بحوزته شراء الولاء السياسي، خصوصاً في بلد يعتمد نظام الرعاية حتى داخل دائرة الحكم، حيث يحصل عدد من الأمراء على هبات ثابتة من الوليد بن طلال.

موت الملك عبد الله، حين يحن وقته، سيكون نقطة تحوّل فاصلة في السعودية. وبالرغم من أن العائلة المالكة تعتبر وبصورة واسعة في نظر السعوديين بأنها فاسدة أخلاقياً، وأنها تتعرض لانتقادات من قبل الخارج بسبب مناصرتها المطلقة للمذهب الوهابي الراديكالي، فإن الملك عبد الله يحظى بميزة خاصة تتمثل بكونه أول من شق درباً في الإصلاح، بالرغم من لا نتائج عملية على الأرض، ولكنه يبقى أول من قدح شرارة نقاشات داخلية حول الإصلاح وقابلة لأن تشيع أجواء عامة بالحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال.

نجح الملك عبد الله في سحق تمرّد القاعدة وشجع التعليم كطريق لمواجهة العنف على قاعدة دينية. وعاد الإزدهار الى المملكة، حيث يبلغ أكثر من ٥٠ بالمئة من السكّان أقل من ١٥ سنة، بفضل إرتفاع أسعار البترول والتي عزّزت نظام الرعاية وبعثت مبادرات التغيير. ولكن تبقى الأحزاب السياسية محظورة.

سعى إلى إرساء أسس التقارب مع شركاء العقيدة المسلمين من المذاهب الأخرى، في مسعى لإنهاء عزلة السعودية، التي تدهورت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان ١٥ من أصل ١٩ مهاجماً إنتحارياً من جنسيات سعودية.

وكانت البلاد في حالة توتر مع إدارة الرئيس جورج بوش، حليفها الوفي، الذي إتهمها بكونها ناعمة في مواجهة الإرهاب وذلك بعد تفجيرات أبراج الخبر في يونيو ١٩٩٦. ولكن العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة تبقى متوترة بعد وقوع شركة بي أيه إي لبيع الأسلحة الدفاعية في قضية فساد وتداعياتها المتواصلة.

وكانت السعودية فاعلة في ملفات المنطقة وخصوصاً لبنان والعراق وفلسطين. وقد استقبل الملك والأمير سلطان الشهر الماضي الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، لمناقشة تطوّرات الوضع في لبنان بعد خسارة السعودية لدورها الفاعل في المعادلة اللبنانية، وخصوصاً بعد إتفاق الدوحة الذي نجحت المعارضة في الحصول على الثلث الضامن في حكومة الوحدة الوطنية.

كما لعبت السعودية دوراً محورياً في الحصول على قرار وقف إطلاق النار من قبل الأمم المتحدة في الصومال. وكان يأمل الملك عبد الله في استضافة القادة الصوماليين لتوقيع الإتفاق في يونيو الماضي، والذي سيكون مفتاحاً لإقناع دول إسلامية عدة للمشاركة في (قوة تثبيت الإستقرار) لتدعيم الإتفاق الصومالي.

بالإضافة الى الدفع باتجاه إنشاء دولة فلسطينية بحسب الجدول الزمني الذي وضعه الرئيس بوش، فإن السعوديين تقرّبوا الى هيئة الأمم المتحدة بتقديم نصف مليار دولار الى برنامج الغذاء العالمي لمساعدة الوكالة الدولية للوفاء بالتزاماتها تجاه فقراء العالم في وقت تتصاعد فيه أسعار المواد الغذائية. المعاملة التي حظي بها بان كي مون خلال زيارته للسعودية كانت ملكية بامتياز، بدءً من الطائرة الملكية من طراز بوينغ ٧٧٧، حيث كانت كعكة عيد ميلاده بانتظاره، الى السجادة الحمراء للترحيب به. يقول بان كي مون في تعليقه على دور السعودية (إنهم يريدون المساعدة، ولا يريدون أن يكونوا في موضع اللائمة)، قال ذلك في طريقه الى لندن وقد تبلّغ بأن السعوديين سيزيدون إنتاج النفط على أمل تخفيض السعر التي تركت تأثيراتها على أسعار الغذاء العالمي. ويعلّق أحد الدبلوماسيين الأجانب (كانوا في حالة صدمة بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهم الآن في حالة هجوم ساحر، إنه لأمر من الوضوح رؤيته الآن).

وسواء كان الهجوم سيستغرق عهد الملك عبد الله يبقى أمراً مفتوحاً على المستقبل من أجل مشاهدة وتيرته. ومن المتوقع أن يكبح ولي العهد سلطان الإصلاح، وكذلك الأمير نايف المحافظ الذي رفض في بداية الأمر الإقرار بتورّط سعوديين في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

ولكن كمحافظين بإمكانهم أن يكيّفوا أنفسهم مع المزاج العام في البلاد، وخصوصاً في المناطق القروية. وتشرح الباحثة الحجازية مي يماني في

يحظى الملك عبد الله بميزة كونه أول من قدح شرارة نقاشات داخلية حول الإصلاح قابلة لأن تشيع أجواء عامة وهي بحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال

كتابها (هويّات متغيّرة) بأن العودة الى الطرق الإسلامية، مع أنها أكثر مرونة في تفسير الإسلام، هي الحل الأكثر قبولاً لدى معظم السعوديين.

ولكن السؤال الكبير هو: هل تبقى العائلة المالكة؟ المحللون الغربيون يعتقدون ذلك. فقد عزّزت العائلة المالكة حكمها عبر القبيلة والمنطقة والمذهب. فهم في الوقت الراهن أمّنوا وضعهم، ونجحوا في احتواء السخط، وأن الجهاديين غالوا في قوتهم الى حد الفناء، حسب جيرد نونمان، من نخبة التفكير في تشيتام هاوس بلندن، والذي أشار الى أن مصدر التهديد الأساسي للنظام يأتي ليس من الجانب الليبرالي ولكن من الإسلاميين. ولكن التغيير في السعودية يتحرك بصورة كسولة.

الفوزان يقود حملة ضد الملك من المسعى

علماء الوهابية: ظاهرة إنشقاقية!

إعداد: سعد الشريف

الشيخ صالح الفوزان، عضو في هيئة كبار العلماء، برع في خوض أشد المسائل الشرعية حساسية، وامتاز بشجاعته الإستثنائية والإنتقائية في مقاربة الموضوعات الخلافية التي تتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والجرعة العالية من الجدل والمحاججة العلمية، وغير العلمية. يتمسّك بشدّة لافتة بمبدأ ولاية العلماء، وأنها متفوّقة على ولاية الأمراء، وإذا ما تطلب الأمر قسمة بين الطبقتين، يكون فضاء الشؤون الدينية الخالصة للعلماء أوسع من فضاء شؤون الدنيا، إذا صحت هذه القسمة في الإدراك الديني، الذي ينبذ بعنف أي شكل من أشكال الفصل بين الدين والدنيا.

موضوع بيان الشيخ الفوزان، كما تشي محتوياته، من الموضوعات السيادية التي لا يجوز لغير العلماء البت فيها، وهو النظر في توسعة المسعى بين الصفا والمروة، والذي أحاله الملك على هيئة كبار العلماء لإصدار حكمهم فيه. ما يلفت هنا، أنه في الوقت الذي يطالب علماء في الهيئة بهدم مساجد الله في عرفات ومناطق أخرى من مكة المكرمة تعود الى عهد الرسالة الأول، يتشدّد أعضاء الهيئة في موضوع توسعة المسعى، بصرف النظر عن طبيعة الحكم الصادر بشأنها.

وفيما يلوذ أعضاء الهيئة في أحيان كثيرة بشهادة الأتباع، فإنهم وبخلاف العادة يرفض الفوزان وزملاؤه في هيئة كبار العلماء شهادة الشهود في هذه القضية، وكأنها تدور في كوكب آخر غير الفلك الديني المحض.

ملاحظة أخرى جديرة بالإنتباه، ان العلماء الذين أدمنوا عبارة (سم طال عمرك) في تلبية طلبات الملك وكبار الأمراء، باتت عبارتهم في هذا الموضوع بالتحديد خارج التداول الفقهي، حيث رفض ١٧ من أصل ١٩ من العلماء تأييد مشروع الملك في توسعة المسعى، بالرغم من أن مشاريع أخرى أشد خطورة حظيت بتأييد سلس من الهيئة، وهو ما تجلّت آثاره في زوال ٩٥ بالمئة من آثار مكة والمدينة.

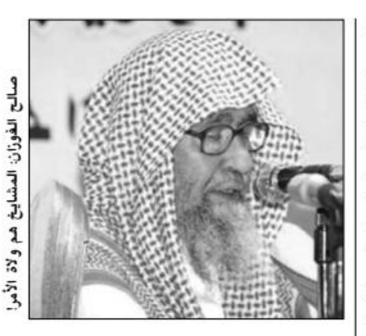
هناك من ينظر إلى قرار هيئة كبار العلماء بأنه بداية ظاهرة إنشقاقية تعيد إلى الإذهان الإصطفافات السياسية داخل العائلة المالكة في عهد الملك سعود، وقد تؤسس لشيء كبير، فثمة من يريد توظيف العلماء ضمن صراعات العائلة المالكة. للتذكير، فإن بيان الفوزان جاء متزامناً مع بيان الـ ٢٢ عالماً سلفياً جرى وضعها في سياق معركة السديريين مع الملك عبد الله.

في واقع الأمر، أن المجتمع السلفي قد يشهد إنشقاقاً عمودياً بما يجعل ظاهرة الاصطفافات داخل العائلة المالكة مرشحة للبروز من داخل الدوائر الدينية، وقد يسمع العالم ويرى في قادم الأيام عن علماء مناصرين لجناح الملك وعلماء آخرين مناصرين للجناح السديري.

بيان الشيخ صالح الفوزان الذي جاء خالياً من تاريخ الصدور، ورقم التسجيل، ينطوي على إثارت هامة، منها اعتبار المواقع المقدّسة شأن خاصاً بالعلماء الوهابيين وحدهم، حين اعتبر (أن قضايا المملكة يختص النظر فيها بعلمائها المعتبرين). بل عدّ تدخّل علماء من خارج المملكة تجاوزاً على سيادة الأخيرة وعلى صلاحية العلماء، المخوّلين وحدهم بالبت في موضوعات داخل سيادة المملكة، بما في ذلك المسجد الحرام والمسجد النبوي!!

وفيما غاب أي نقد من الفوزان وبقية أعضاء هيئة كبار العلماء لمشروع التوسعة في عهد الملك فهد، نلحظ بأن الملك عبد الله بات هدفاً سهلاً لسهام النقد من الفوزان وصحبه. فقد عارض أولاً مشروع التوسعة واعتبره غير جائز ولا فضيلة للملك بوقوعه، وثانياً نزع عن الملك ولاية ليست في الأصل من امتيازاته. نقرأ ذلك في النص التالي: (أن النظر في المصالح إنما يكون فيما هو محل للاجتهاد والمشاعر ليست محلا للاجتهاد فالمصلحة في بقائها على حالها وحمايتها والمحافظة عليها فهي شعائر تعبدية ليست مجالا للاجتهاد). فهنا ينفي الفوزان ولاية الملك، ولكن ما يثير الغرابة كلامه عن إبقاء المشاعر على حالها وحمايتها والمحافظة عليها بوصفها شعائر تعبّدية ليست مجالاً للإجتهاد، فهل هدم المساجد في بعض مناطق مكة والدعوة الى هدم مساجد أخرى في عرفات يدخل في مجال الإجتهاد، فهل أصبحت الشعائر خاضعة لمقاييس العلماء وحدهم، هذا في الوقت الذي يشدد فيه على توارث الأجيال للمسعى بهذه الهيئة دون تغيير، فلماذا لا ينسحب التوارث على غيره من مساجد وبيوت وآثار! مع العلم أن المسعى بالذات شهد توسعة في فترات من تاريخ المسلمين، وهو ما ثبّته باحثون حجازيون.

وفيما يلي نص فتوى الشيخ الفوزان والتي حملت عنوان:



صالح الفوزان: المشايخ هم ولاة الأمر!

فتنة التوسعة في المسعى والرد على شبهات المجيزين لها

من عادة ولاة أمورنا حفظهم الله ومنهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أنهم إذا عرضت لهم مشكلة تتعلق بالدين يستشيرون من أنيطت بهم الفتوى في النوازل وهم هيئة كبار العلماء ولا يسمحون أن يتدخل أحد في الفتوى في مهمات الأمور غيرهم وإنما يصدرون عن رأي هيئة كبار العلماء.

ومن ذلك قضية النظر في توسعة المسعى فقد عرضها خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - على الهيئة وأصدرت الهيئة قرارها بالأغلبية بأن تكون التوسعة في زيادة الأدوار الأفقية لئلا يزاد في مساحة المسعى ما ليس منها. كما قررت ذلك قبلهم اللجنة العلمية المشكلة برئاسة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة العربية السعودية - رحم الله الجميع - وصمم مبنى المسعى بناء على قرارها وجعل له سوران يحيطان به من جهة الغرب والشرق ولم يعترض على ذلك أحد من علماء زمانهم لأن مساحة المسعى قد استغرقت

ما بين الصفا والمروة الذين جعلهما الله شعارين على حدود المسعى وقد صعد عليهما النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسعى بينهما مفسرا بذلك قول الله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وقال عليه الصلاة والسلام: (خذوا عني مناسككم) والصفا مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قبيس. والمروة: أنف من جبل قعيقعان ويتحدد السعي في المسافة الواقعة بينهما ولهذا جعلهما الله شعارين أي علامتين على حدود المسعى طولاً وعرضاً لا يخرج الساعي عنهما وأجمع المسلمون على ذلك إجماعاً عملياً جيلاً بعد جيل بدليل أن المسجد الحرام قد وسع فيه عدة مرات ولم يوسع المسعى زيادة عما بين الصفا والمروة المرتفعين الموجودين ولم يبحث عن زيادة لهما تحت الأرض لأن الذي تحت الأرض لا يكون شعاراً بارزاً يصعد عليه فالشعار وهو العلامة لابد أن يكون بارزا مشاهدا ـ وهما اللذان صعدت عليهما هاجر أم إسماعيل حينما طلبت الغوث لها ولولدها فصار السعي بينهما سنة لمن جاء بعدها إلى يوم القيامة. وبعد صدور قرار هيئة كبار العلماء المذكور تدخلت الصحافة معارضة له واستنجدت بأناس من خارج المملكة مختلفي المشارب واستصدرت منهم فتاوى وآراء مخالفة للقرار الصادر من هيئة كبار العلماء في المملكة بصفة ملفتة للنظر ومخالفة للمألوف في أن قضايا المملكة يختص النظر فيها بعلمائها المعتبرين.

قال تعالى: (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وكما أن علماء المملكة سياسيا لا يتدخلون في قضايا خارجة عن بلادهم فكذلك يجب أن لا يتدخل غيرهم في قضاياهم. لكن يظهر من هذا الصنيع محاولة الصحافة إسقاط اعتبار علماء المملكة. ولماذا لم يستفت هؤلاء الذين هم خارج المملكة في العرض الأول في عهد الملك سعود والشيخ محمد بن إبراهيم رحمهما الله. والحمد لله جاءت الفتاوى والأقوال المخالفة لقرار هيئة كبار العلماء متهافتة مبنية على شبهات مختلفة. ولو كانت فتاواهم وأقوالهم صوابا لما اختلفت مستنداتها كما قال تعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) — ونحن نعرض هذه الشبهات ونجيب عنها وقد أجاب عنها كثير من الباحثين في هذا الموضوع وحاصلها:

١ـ الثناء على جهود خادم الحرمين في خدمة الحجاج ومنها هذه التوسعة في المسعى.

والجواب عن ذلك: أن جهود خادم الحرمين ـ حفظه الله ـ واضحة ومشهودة لكن وجودها لا يدل على جواز التوسعة في مشعر من شعائر الله التي يجب أن تعظم.

٢ـ قالوا أن لولي الأمر النظر في المصلحة وهذا من ذلك.

والجواب: أن النظر في المصالح إنما يكون فيما هو محل للاجتهاد والمشاعر ليست محلا للاجتهاد فالمصلحة في بقائها على حالها وحمايتها والمحافظة عليها فهي شعائر تعبدية ليست مجالا للاجتهاد.

٣ـ قولهم لم يدل على تحديد المسعى دليل شرعي.

والجواب: أن المسعى يحدده ما بين الصفا والمروة طولا وعرضا وقد توارثته الأجيال على هذا الوضع فلا يجوز الزيادة فيه إلا بدليل. فالدليل على مدعي جواز الزيادة لا على من ينفيها لأن من ينفيها معه الأصل وهو بقاء ما كان على ما كان تعظيما لشعائر الله.

٤ـ قولهم ما قارب الشيء أعطي حكمه وللزيادة حكم المزيد.

والجواب عن ذلك: أن المشاعر توقيفية لا يجوز فيها القياس بأن يزاد عليها ما ليس منها وإلا لجازت الزيادة في مساحة الكعبة والجمرات ومنى وعرفات ـ فيحصل التلاعب بشعائر الله تبعا لاختلاف وجهات النظر.

٥ـ قولهم المطاف تجوز توسعته فتجوز توسعة المسعى.

والجواب عن ذلك: أن الطواف شرع حول البيت العتيق ولم يحدد إلا بكونه داخل المسجد، قال تعالى: (وليطوفوا بالبيت العتيق) وأما المسعى فهو محدد بما بين الصفا والمروة لا يخرج عنهما، قال تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما)

٦ـ قالوا في توسعة المسعى دفع للحرج الحاصل من الزحام. والله جل وعلى قال: (وما جعل عليكم في الدين من حرج).

والجواب:

أولا: أنه لم يحصل ولله الحمد والمنة في السعي زحام فيه خطورة. وإنما يحصل زحام عادي محتمل ولوا أخلي المسعى من المارة المعترضين ومن المصلين والجالسين فيه لما حصل زحام يخشى منه الخطر.

ثانيا: يمكن تدارك الزحام في السعي بأمور منها:

١ـ تفويج الساعين كما فوج الحجاج في رمي الجمرات وجربت فائدته.

٢ـ يعمل بقرار هيئة كبار العلماء فتزاد الأدوار فوق المسعى ليتوزع السعي فيها وسيزول الزحام بإذن الله ويبقى المشعر على حاله من غير زيادة ولا تصرف فيه.

٧ـ استدلوا بشهادة الشهود بامتداد الصفا والمروة تحت الأرض أكثر من الموجود الآن.

والجواب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال أين هؤلاء الشهود وقت تحديد المسعى على يد اللجنة الشرعية برئاسة الشيخ محمد بن إبراهيم؟ لماذا لم يدلوا بشهادتهم حينذاك؟

الوجه الثاني: أن الشهود لم يقولوا أدركنا الناس يسعون خارج الحد الشرقي الذي وضعته العمارة الحديثة على عهد الملك سعود وأن المسعى قد اختزل بعد ذلك.

الوجه الثالث: أن المعتبر من الصفا والمروة ما ارتفع وعلا حتى صار مشعرا بارزا. وأما ما اختفى تحت الأرض فلا يعتبر مشعرا لعدم بروزه ووضوحه فالشعائر هي العلامات الواضحة البارزة. وديننا ولله الحمد لم يبن على علامات خفية. بل شأنه الوضوح في كل شيء ومنها حدود المسعى.

الوجه الرابع: أن هذه الزيادة قد أجمع المسلمون في مختلف العصور على تركها ففي بحثها والتنقيب عنها مخالفة للإجماع العملي المتوارث بين المسلمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الرئاسة
العامة للبحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء
مكتب معالي
الشيخ د/صالح بن فوزان الفوزان

(١)

الرقم: ________
التاريخ: ________
المشفوعات: ________
الموضوع: ________

فتنة التوسعة في المسعى والرد على شبهات المجيزين لها.

من عادة ولاة أمورنا حفظهم الله ومنهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أنهم إذا عرضت لهم مشكلة تتعلق بالدين يستشيرون من أنيطت بهم الفتوى في النوازل وهم هيئة كبار العلماء ولا يسمحون أن يتدخل في الفتوى في مهمات الأمور غيرهم وإنما يصدرون عن رأي هيئة كبار العلماء. ومن ذلك قضية النظر في توسعة المسعى فقد عرضها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله على الهيئة وأصدرت الهيئة فيها قرارها بالأغلبية بأن تكون التوسعة في زيادة الأدوار الأفقية لئلا يزاد في مساحة المسعى ما ليس منها. كما قررت ذلك قبلهم اللجنة العلمية المشكلة برئاسة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة العربية السعودية رحم الله الجميع وصمم مبنى المسعى بناء على قرارها وجعل له سوران يحيطان به من جهة الغرب ومن جهة الشرق ولم يعترض على ذلك أحد من علماء زمانهم لأن مساحة المسعى قد استغرقت ما بين الصفا والمروة اللذين جعلهما الله شعارين على حدود المسعى وقد صعد عليهما النبي ﷺ وسعى بينهما مفسرا بذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: (خذوا عني مناسككم) والصفا مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قبيس. والمروة: أنف من جبل قعيقعان ويتحدد السعي في المسافة الواقعة بينهما ولهذا جعلهما الله شعارين أي علامتين على حدود المسعى. طولاً وعرضاً لا يخرج الساعي عنهما وأجمع المسلمون على ذلك إجماعاً عملياً جيلاً بعد جيل بدليل أن المسجد الحرام قد وسع فيه عدة مرات ولم يوسع المسعى زيادة عما بين الصفا والمروة المرتفعين الموجودين ولم يبحث عن زيادة لهما تحت الأرض لأن الذي تحت الأرض لا يكون شعاراً بارزاً يصعد عليه فالشعار وهو العلامة لا بد أن يكون بارزاً مشاهداً ـ وهما اللذان صعدت عليهما هاجر أم إسماعيل حينما طلبت الغوث لها ولولدها فصار السعي بينهما سنة لمن جاء بعدها إلى يوم القيامة. وبعد صدور قرار هيئة كبار العلماء المذكور تدخلت الصحافة معارضة له واستنجدت بأناس من خارج المملكة مختلفي المشارب واستصدرت منهم فتاوى وآراء مخالفة للقرار الصادر من هيئة كبار العلماء في المملكة بصفة ملفتة للنظر ومخالفة للمألوف في أن قضايا المملكة يختص النظر فيها بعلمائها المعتبرين.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ وكما أن علماء المملكة سياسيا لا يتدخلون في قضايا خارجة عن بلادهم فكذلك

٨ـ قالوا إن الجموع التي حجت مع الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا يمكن أن تسعى جميعا في هذا المكان الضيق.

والجواب عن ذلك أن يقال: ليس عندكم دليل على أنهم سعوا في وقت واحد. ثم لو قدر ذلك فكم عدد الذين يسعون الآن في أدوار المسعى. إنهم يبلغون مئات الألوف ولم ينجم عن ذلك أي خطر وإلا فبينوا لنا كم مات في المسعى من خطر الزحام؛ ولا شيء ولله الحمد.

وأخيراً أطلب من خادم الحرمين ـ حفظه الله ـ أن ينفذ قرار هيئة كبار العلماء في زيادة الأدوار فوق المسعى وستزول المشكلة بإذن الله ـ إن كان هناك مشكلة وأرجو منه ـ حفظه الله ـ أن تحول الزيادة التي عملت خارج المسعى إلى مصلى للناس بدل أن يصلوا أو يجلسوا في المسعى فيضايقوا الساعين وأن يفرغ المسعى للساعين فقط.

اللهم وفق ولاة أمورنا لما فيه الخير والصلاح للإسلام والمسلمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

مستقبل السياسة الخارجية السعودية

إنحدار رغم وفرة النفط والغطاء الأميركي

محمد فلالي

السياسة الخارجية السعودية الى أين؟ ومكانة السعودية الإقليمية والإسلامية والدولية الى أين؟ وهل هناك انعكاس لوضع السعودية الداخلي على مكانتها الخارجية، أو العكس؟ هذه الأسئلة تصاعدت في الآونة الأخيرة، بالنظر الى حقيقة تراجع الدور السعودي ومكانة السعودية في محيطها الإقليمي/ الخليجي والعربي، كما في المحيط الإسلامي، وحتى الدولي. سنحاول هنا استعراض وجهتي نظر حول مستقبل السياسة الخارجية السعودية والجدل القائم حولها.

وجهة نظر أولى ـ الدور السعودي مرشّح للتصاعد

هناك بين المراقبين والباحثين من يعتقد بأن الدور السعودي مرشّح للتصاعد خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً. ومبررات ذلك هي الآتي:

١/ الوفرة الماليّة التي تحققت للسعودية (تصدير ما يزيد على تسعة ملايين ونصف المليون برميل يومياً، توفر ما يزيد على المليار وثلاثمائة مليون دولار يومياً). هذه الوفرة تفسح الطريق لنشاط سياسي سعودي فاعل، ودور إقليمي ودولي، من خلال المساعدات التي تقدمها للدول وللمنظمات الدولية، حيث يقوم المال بدور المسهّل للعمل السياسي السعودي الخارجي، كما كان واضحاً في حقب سعودية سابقة.

٢/ الرغبة الأميركية: هناك رغبة، بل حاجة ماسة، غربية ـ أميركية، لدور سعودي أكثر فعالية في مواضيع تتعلق بالأمن الأقليمي، وبالسياسة النفطية والمالية العالمية. ورغم أن السعودية بدت في بعض الأحيان غير راغبة للعب دور متميّز في بعض القضايا، إلا أن الدور الأميركي في الشرق الأوسط بحاجة الى مساعدة السعوديين. ولعلنا نذكر هنا بصورة محددة قضيتين أساسيتين:

أ ـ الحاجة الأميركية لدور سعودي فاعل في استقرار العراق، وإنجاح التجربة الأميركية المترنّحة هناك. وهو دور تلكأت السعودية في القيام به، وتحايلت على الضغوط الأميركية، فلم تعترف بالنظام القائم هناك، كما رفضت حتى الآن فتح سفارة، أو حتى إسقاط الديون المترتبة على العراق منذ احتلال الكويت. ورغم أن العراق خرج من عنق الزجاجة، وبدأ يميل نحو التعافي التدريجي، فإن الدور السعودي الإيجابي لازال مطلوباً في العراق، رغم أنه لن يكون ـ على الأرجح ـ بمستوى الأهمية التي كان الدور السعودي يولى إياها في السنتين الماضيتين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

ب ـ الحاجة الأميركية لدور سعودي فيما يتعلق بالسلام مع اسرائيل. فإذا كانت السعودية لم تلبِّ المطالب الأميركية بشأن العراق، فإنها لعبت دوراً مهمّاً في محور (السلام مع اسرائيل) حيث المبادرة العربية التي أطلقها الملك السعودي، ولم تنل حتى الآن موافقة اسرائيلية. وستحتاج الولايات المتحدة والغرب عموماً لدور سعودي في القضية الفلسطينية كي:

ألف/ تشجع عملية السلام وتساهم في تبعاتها المالية،

باء/ وتحاصر القوى الراديكالية الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) والعربية (سوريا وحزب الله).

لهذا لا يتخيل أن يكون هناك غياب للدور السعودي عن الساحة الفلسطينية، بل ستكون للسعودية دور ريادي في مشروع السلام إن نجح وانطلق الى آفاق واعدة. فالسعودية نفسها ترغب في تقديم تنازلات على حساب الآخرين من أن تقدم تنازلات من حسابها الخاص، أي فيما يتعلق بالمواضيع السياسية المحلية، أو بانتهاج سياسات قد تؤدي الى توتير وضع الحكومة مع شرائح شعبية داخلية.

زد على ذلك فإن الولايات المتحدة ترى أهمية الدور السعودي في مواضيع عديدة أخرى، من بينها: محاصرة النفوذ الإيراني، إن لم يكن أكثر من ذلك: أي المشاركة في خطة بعيدة المدى لإسقاط النظام هناك. والمسألة الأخرى التي تأمل أميركا والغرب ان تساهم فيها السعودية: محاصرة التطرف الديني الذي تمثله القاعدة ذات الأفكار الوهابية العنيفة تحت شعار أميركا: (مكافحة الإرهاب)، وسيدخل ضمن المستهدفين في هذه المواجهة: حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي ومنظمات فلسطينية أخرى.

٣/ الطموح السعودي: هناك رغبة سعودية لاستعادة دورها السياسي الخارجي المتميز والذي انحدر شيئاً فشيئاً منذ احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، حيث لعبت عوامل عديدة في تركيز الإهتمام على الوضع الداخلي الذي كان يعاني من أزمة اقتصادية وسياسية وانشقاقات في العائلة المالكة ومرض الملك فهد، كما كان يعاني من خيبة أمل سعودية كبيرة من قوى ودول لم تقف معها وتساندها أثناء احتلال الكويت، مما عطل بعض مفاعيل القوة في السياسة الخارجية السعودية: (الحركات الإسلامية، الأردن، اليمن، بعض الدول المغاربية).



لا زعامة سعودية بدون رضا دمشق

اليوم السعودية تمتلك المال الكافي لدعم السياسة الخارجية السعودية، وهي قد حسمت موضوع دعم الحركات الإسلامية عامة، وحصرت دعمها ببعض القوى (السلفية) التي جاء منها التطرف والعنف، وهي (هضمت) مشاكلها مع الأردن خاصة بعد وفاة الملك حسين، فأُصلحت العلاقات بين البلدين، ومثل ذلك حدث مع اليمن، فضلاً عن ان الوضع الداخلي صار أفضل مما كان عليه في الماضي، وجرت السيطرة على الخلافات الداخلية بين أجنحة الحكم بنحو أو آخر بعد وفاة الملك فهد. المملكة تعيش استرخاءً من نوع ما، فقد جرت السيطرة على القاعدة في السعودية، على الأقل حتى الآن، وإن كان متوقعاً أن تبرز مرة أخرى.. كما جرى إضعاف القوى الليبرالية المطالبة بالإصلاح، وجرى بنحو كبير احتواء الخلافات بين السعودية مع العواصم الغربية، خاصة واشنطن والتي ظهرت بعد أحداث ١١/٩ الى حد تهديد نظام الحكم واستقراره وتفكيك الدولة السعودية نفسها.

باختصار السعودية تشعر بالثقة بنفسها اليوم أكثر من الماضي.

وهناك عامل آخر حفّز السعودية للقيام بدور أكبر من الماضي، وهو تصاعد النفوذ الإيراني والنجاحات العديدة التي حققها على صعيد العراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان ودول آسيا الوسطى. السعودية مدفوعة اليوم بالدفاع عن مواقعها كقائدة للعالم الإسلامي، السنّي على الأقل، وهي ترى في النفوذ الإيراني المتصاعد تقزيماً لدورها، وتصغيراً من شأنها، وطعناً في شرعيتها على الصعيد المحلّي. وهي ـ أي السعودية ـ كانت تؤمّل أن يؤدي ازدياد النفوذ الأميركي في العراق وأفغانستان واحتلالهما الى تطويق إيران وإضعافها، ولكنها اكتشفت أن الذي حدث عكس ذلك، ورأت أن الولايات المتحدة غير قادرة وحدها على إضعاف إيران، وبالتالي أصبح تدخلها المباشر أمراً ضرورياً، ولكن ضمن مقاربة سعودية أكثر منها أميركية، بحيث تركز على مواضيع عقدية/ مذهبية، تحدّ من ذلك النفوذ، وتشتته.

النفوذ الإيراني عامل محفّز لدور سعودي سياسي مستقبلي على مستوى المنطقة والعالم الإسلامي. وهو ربما كان من أهم العوامل التي تدفع بالسعودية للإستيقاظ من سباتها السياسي الذي امتدّ لعقد ونصف على الأقل.

وجهة نظر ثانية ـ الدور السعودي مرشح للأفول أكثر

الرأي الثاني يقول بأن الدور السعودي الخارجي، أو ما سمي بالحقبة السعودية التي بدأت منذ منتصف السبعينيات ـ حسب هيكل، لن يعود كما كان، بل أن الدور السعودي الإقليمي مرشح للهبوط أكثر فأكثر، والمبررات هي التالية:

أولاً ـ يقول أصحاب هذا الرأي: صحيح أن السعودية تمتلك وفرة مالية، وتمتلك رغبة لتسنّم دور قيادي يعيد أمجادها السابقة، وصحيح أن الغرب يريد لها أن تلعب دوراً ريادياً في تحقيق سياسات معيّنة، ولكن هذا لا يكفي لأن يجعل السعودية اللاعب الأكبر على الساحة. فهناك دولٌ عديدة لديها المال، وأن الرغبة السعودية تصطدم مع معوق حقيقي وهو غياب الآليات، وضعف الخيار السياسي الإستراتيجي (اي المواقف من القضايا العربية والإسلامية) ، كما أن السعودية تفتقر الى الرؤية السياسية الواضحة، والى العنصر البشري المؤهّل لتنفيذ مهمات السياسة الخارجية. فمن يقود السياسة الخارجية هم مجموعة من العجزة يقدّرون القضايا بدون دراسات، ولا توجد في السعودية مراكز أبحاث، كما لا توجد مراكز تأهيل للسياسيين، ولا يراد لغير أمراء العائلة المالكة أن يلعبوا دوراً حقيقياً لا في رسم السياسة الخارجية ولا في تنفيذها. أي أن حركة السياسة السعودية بطيئة جداً (مقارنة مع تسارع الأحداث، ومقارنة مع حيوية وشبابية المنافسين في إيران) وتنقصها الرؤية العلمية.

ثانياً ـ ويرى أصحاب هذا الرأي، بأن السعودية لا تستطيع أن تحقق لها مركزاً مهماً على صعيد المنطقة، إلا من خلال (اجماع) سياسي عربي، تتربع على رأس قيادته. لا توجد دولة عربية ـ حتى في عهد عبدالناصر ـ تستطيع أن توجّه السياسة في العالم العربي بدون أن تصل الى شبه اتفاق أو تحييد القوى الأساسية الكبرى: سوريا، العراق، مصر، الجزائر، السعودية. والسعودية بالذات، لم تتحقق لها الزعامة العربية في السبعينيات الى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، لمجرد أنها (واهب للمال) أو لأن لديها (مكانة دينية) بل لأن القوى الأساسية العربية إما قبلت بتلك الزعامة، أو لأنّه تم تحييدها بشكل أو آخر (العراق البعثي آنئذ).

اليوم نرى عالماً عربيّاً مفككاً، والقوى الأساسية المحرّكة لعمل عربي جماعي مشغولة بمشاكلها الخاصة من جهة، ومنقسمة على نفسها من جهة أخرى. السعودية ومصر من جانب، والعراق الذي لديه مشاكله الخاصة لا يرى في الدور السعودي عاملاً إيجابياً، وهو ـ اي العراق ـ أقرب جوهرياً الى سوريا وإيران منه الى السعودية ومصر اللتان قادتا سياسة محاصرة النظام الجديد في بغداد. أما سوريا، فإن السعودية استعدتها الى حد محاولة القيام بانقلاب ضدها أواخر العام الماضي ٢٠٠٧، والسعودية هي التي تقود حملة العداء وحصارها السياسي. في حين أن الجزائر لم تفق حتى الآن من مشاكلها المزمنة السياسية والأمنية والإقتصادية، وهي قد قلصت دورها الإقليمي الى حدّ كبير، كما أنها قوة لا تستطيع السعودية الإعتماد عليها بشكل موثوق (لاحظ أن الجزائر وجدت نفسها أقرب الى دمشق في مؤتمر القمة العربية الأخير، وقد حضرت المؤتمر، ربما عرفاناً لسوريا كون رئيسها بوتفليقة قد وجد حضناً سياسيا يلجأ إليه في دمشق قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية).

لا توجد محاولات سعودية جادّة لتحصيل إجماع



خلف الفاشلين

القوى الرئيسية العربية، تستطيع من خلاله تحقيق زعامتها. على العكس من ذلك، وعلى عكس الدور السعودي القديم في سبعينيات القرن الماضي، أصبحت السعودية محوراً، أو صنعت لها محوراً، كان من الطبيعي ان يؤدي الى تفكيك القوى العربية الرئيسية، وبذلك تكون السعودية قد قضت على إمكانية تزعم العالم العربي، والقيام بدور سياسي نشط.

لهذا السبب، عدم وجود اجماع، ظهرت سياسة المحاور (محور الإعتدال العربي/ ومحور سوريا ـ ايران، ومجموعة كبيرة من الدول الأخرى مفككة غير راغبة في الإنخراط مع محور الإعتدال). ولهذا السبب أيضاً، طفت على السطح دول إقليمية تحاول سدّ الفراغ في النظام العربي، لتلعب دوراً أكبر من حجمها الطبيعي، وذلك من خلال

(إرضاء) الدول العربية الكبرى. وأوضح نموذج هو (الدور القطري) الذي وإن حُسب على محور سياسي معين (الإعتدال العربي) إلا أن له علاقة وثيقة بسوريا وبالسودان وليبيا وباليمن والى حد ما بإيران، وهو ما مكن قطر مثلاً من إنجاح مبادرتها فيما يتعلق بلبنان (اتفاق الدوحة) والذي من المستحيل أن تستطيع السعودية أو مصر أو سوريا أن تنجزه منفردة، أو بمعارضة إحداها.

ثالثاً ـ لكي تستطيع السعودية تحصيل إجماع عربي تتزعمه وتلعب من خلاله دوراً محورياً في المنطقة، فإنها بحاجة الى تغيير شامل في سياستها، كثمن لتحقيق ذلك الإجماع. وهذا الثمن باهظ من وجهة نظر السعودية أو يتعارض مع الرؤية الأميركية، فمثلاً:

ـ لكي تكسب السعودية العراق، عليها أن تغيّر نهجها السياسي فتعترف بالنظام الجديد وتفتح سفارتها وتكفّ انحيازها لقوى معيّنة، كما وتضبط حدودها، وتمنع رعاياها وأموالها من التسلل الى العراق. وعليها ـ وهو الأهم ـ أن تسقط ديونها التي على العراق، وأن تستبعد (الرؤية المذهبية) للأحداث والقضايا والأشخاص والأنظمة، أي لا تقيّم المسائل السياسية والأشخاص على أساس مذهبي طائفي. في حين أن السعودية ترى استخدام (العزل المذهبي) أهم أداة لمكافحة النفوذ الإيراني، وإضعاف القوى الشيعية في العراق.

ـ لكي تكسب السعودية سوريا، لا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال القيام بأمرين سبق لها أن قامت بهما من قبل، ثم تخلت عنهما، فأخذت إيران مكانها: ١/ أن تدعم النظام السوري مالياً واقتصادياً؛ ٢/ أن تقترب من الرؤية السورية السياسية فيما يتعلق بموضوعين حسّاسين: لبنان والعلاقات السورية به؛ والرؤية السورية لموضوع الصراع مع اسرائيل. السعودية مستعدة أن تدفع المال، ولكنها إذ تفعل ذلك فإنما تريد تغيير الرؤية السورية لموضوع الصلح مع اسرائيل. وقد انزعج السوريون من الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية عامة، وتجاه موضوع احتلال اسرائيل للجولان، ورأوا أن السعوديين يقررون أموراً سياسية ليست من شأنهم، وتضرّ بأصحاب القضية الأساسيين. والسعودية إن قبلت بالرؤية السورية للصراع مع اسرائيل، فإن أميركا لا تقبل اليوم، والسعودية اليوم هي في أضعف أوقاتها ولا تستطيع أن تعود الى مساحة الحرية التي كانت متوفرة لها سابقاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

إذن.. لماذا تقبل سوريا وتدعم دوراً سعودياً متميزاً في المنطقة، إن كان ذلك الدور يضرّ بمصالحها ومصالح حلفائها في لبنان وفلسطين وإيران، خاصة إن كان بدون مقابل مادي؟!

أما مصر، فليس لها قضية محورية، وهي فاقدة البوصلة كما لم تفقدها من قبل في تاريخها الحديث. هي تابع للسعودية، والأخيرة ترشي النظام ورموزه بالمال، وقد قبلت بلعب دور التابع للسعودية في كل القضايا تقريباً، حتى وإن كان ذلك مخالفاً لمصالحها: (العلاقة مع ايران مثلاً، وترطيب العلاقات مع دمشق حيث غاب مبارك عن قمة دمشق، وبعدها غاب عن اجتماع طرابلس حتى لا يلتقي بالأسد، وكذلك الموقف من حصار حماس الذي انعكس على الأمن المصري المباشر).

رابعاً ـ ويرى القائلون بتراجع الدور السعودي أكثر فأكثر في المستقبل، بأن النفوذ السعودي على مستوى العالم الإسلامي والعربي مرتبط بالنفوذ الأميركي والقوة الأميركية، فإذا صعد النفوذ الأميركي صعد معه النفوذ السعودي، وإذا هبط ذلك النفوذ هبط السعوديون معه. ومعلوم أن أميركا تعيش انتكاسة حقيقية في سياساتها الشرق الأوسطية وعلى كل المحاور تقريباً (ايران، العراق، لبنان، فلسطين) فضلاً عن أفغانستان. هذا التراجع الأميركي لا بد وأن يؤدي الى تراجع الدور السعودي نفسه، وتراجع دور حلفاء أميركا عموماً بمن فيهم مصر. اللهم إلا إذا بادرت أطراف الإعتدال العربي ـ وفي مقدمتهم السعودية ـ الى مغادرة السفينة الأميركية وإن كان مؤقتاً ريثما يتم إصلاحها، أو إذا كانت ستغرق فلينجو بأنفسهم.

هذا ينطبق على السعودية نفسها فيما يتعلق بسياساتها مع مصر واليمن ودول الخليج. فحتى هذه الدول التي تمثل مجال السياسة الخارجية السعودية الحيوي، وجدت نفسها ـ معظمها ـ مضطرة الى تمييز نفسها عن الدور السعودي تجاه العديد من القضايا، أو حاولت أن تجد لها موقعاً مختلفاً على الخارطة السياسية.

اليمن يحاول أن يلعب دوراً خارج محيطه الجغرافي، هناك في فلسطين والمصالحة بين حماس وفتح، واتفاق صنعاء لازال جاهزاً للتطبيق.

والإمارات قد تكون أول دولة خليجية من حلف الإعتدال تفتح لها سفارة في بغداد، وستليها البحرين على الأرجح، حسبما أعلنت المنامة، وكذلك الأردن الذي لا يريد أن يخسر مصالحه وامتيازاته من العراق.

وحتى مصر سعت أثناء زيارة مبارك الأخيرة الى الرياض إقناع الأخيرة بإعادة النظر في سياسات حلف الإعتدال الإقليمية. فمن الواضح أن هناك غلَبَة لحلف سوريا ـ ايران، ولا بدّ من التكيّف مع المتغيرات الإقليمية خاصة بعد تداعيات أحداث بيروت في مايو الماضي.

لكن السعوديين بطيئين في الفهم والحركة، ولا يرغبون في تغيير سياساتهم فيما يبدو.

وهذا ما يدعو للتساؤل: إذا كان عباس قد لمس باليد أن لا دولة فلسطينية هذا العام، وأن إسرائيل لن تتنازل بل ستتشدد في الإستيطان وغيره، فعمد الى إحياء اتفاق صنعاء والحديث عن فتح حوار مع حماس، وزار دمشق، فلماذا تكون السعودية أكثر تشدداً من عباس تجاه حماس؟! ولماذا تكون السعودية متشددة تجاه حماس أكثر حتى من اسرائيل التي وافقت على التهدئة أو الهدنة معها، والتي لا يعلم الى متى ستستمر (وإن كانت المؤشرات تقول بأن عمرها قصير)؟



ولماذا تكون السعودية أكثر تشدداً من ساركوزي تجاه سوريا، حيث دعا الأسد الى باريس وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين؟

ولماذا تكون السعودية أكثر تشدداً تجاه حزب الله من القوى التي تدعمها السعودية في لبنان؟

والأغرب لماذا تكون السعودية ـ التي في الوقت الذي تتحدث فيه عن مصالح السنّة في العراق ـ أكثر تشدداً من أولئك السنّة الذين انخرطوا في العملية السياسية والقوا السلاح؟!

لهذه الأسباب يرى الكثيرون أن الدور السعودي آخذ في الإضمحلال، برغم الوفرة المالية، والغطاء السياسي الأميركي ـ الغربي. السعودية بعقليتها الحالية لا تستطيع أن تلعب دوراً محورياً، وأنها ـ بتشددها وعدم تسامحها مع المخالفين لها كما هو واضح في تجربة العلاقات السعودية السورية ـ قد تفقد حتى أقرب الأصدقاء منها في دول الخليج ومصر.

التابع والمتبوع

وجوه الفتنة الطائفية ليبراليون!

إمبراطورية تخشى الخدش

محمد الأنصاري

أن تشعلها حرباً إعلامية مفتوحة على الآخر يصبح أمراً إعتيادياً فذلك أمر عليها يسير ومشروع نزل به وحي وإن من غير سمائنا، وهبط به ملك مرسل ولكن من عند غير الله جلّ وعلا، فترى الحق كله لها، وإن كانت على باطل حتى بمقياس ريختر.. إحتكرت امتياز النيل الشامل والعدواني من كل من لا يرى رأيها، ولا يسلك سبيلها، وتوعّدت من يجهر بسوئها في أدنى رد على حيف أصابه منها بأن تفتح عليه كل بوابات جهنم إعلامها، من كتّاب وقنوات وحتى كهنة النوادي الليلية الذين يأتون الناس ضحى وهم يحملون السبحة والكتاب ودهن العود ليلقوا على الناس مواعظ في حماية الملّة من شتات بعد توحّد، وفرقة بعد إلتئام.

شنآن أمراء سعوديين وعلماء سلفيين لحركات المقاومة سواء في لبنان أو فلسطين بات صنواً لظلمها والنيل منها، وبلغ الإسفاف والإسراف في العدواة حداً عكسته اللغة المدقعة، والمفردات البائسة والموتورة التي أول ما تصيب من أدخلها في خميرة المعرفة الفاسدة، فتكشف ضحالة وعي صانعها، وتميط اللثام عن صلاته المشبوهة، فهي لا تخرج من قلب سليم.

منذ حرب تموز ٢٠٠٦، وإمبراطورية الإعلام السعودية لم تفتر عن إطلاق قذائفها من عيارات مختلفة على المقاومة في لبنان، دون سابق خلاف مباشر بينها وبين السعودية، وفجأة فتحت الإمبراطورية إرشيفاً طائفياً كنا نعتقد بأنه قد ذهب مع سيل (الثقافة الوطنية) الذي بشّر به الأمراء، وأمطروا الأرض بمفردات في الوطنية والعروبة، وإذا بالإرشيف الطائفي يعاد توظيفه مجدداً في عملية استنفار شامل لم يتطلب أكثر من (تجديد تواريخه) و(تمديد صلاحيته) كي يكون صالحاً للإستعمال الآدامي.

صحيفة (الشرق الأوسط) وقناة (العربية) أداتان مثيرتان في إمبراطورية الإعلام السعودي، عكفتا على خوض معارك من طرف واحد ضد قوى الممانعة في المنطقة، من خلال كتابات وبرامج شحنت بذخائر الكراهية والتحريض على المقاومة في لبنان وفلسطين. كان التحوّل في الخطاب الإعلامي الفجائي منذ اليوم الأول لحرب يوليو ٢٠٠٦ إيذاناً بمرحلة جديدة من اصطفافات سياسية ترسمها المواقف المتباينة من المقاومة، وما نجم عنها من اندلاعات إعلامية تحريضية إحتسبها الإسرائيلي غطاءً لعدوانه واحتسبها الضحايا طعن القريب في الظهر.

تلفت كتابات الأقلام السعودية في (الشرق الأوسط) عن المقاومة وكأنها تعبّر عن نزعة ثأرية بطابع إنتقامي، كما تكشف عنه العواطف المنفلتة في مقاربة القضايا الخلافية حول المقاومة في لبنان وفلسطين، لا لسبب واضح يبرر تلك العاطفة المندلعة على الورق، أو في برنامج تلفزيوني تبثّه قناة (العربية) بطريقة مبتذلة.

صحيفة (الشرق الأوسط) شأن قناة (العربية) ووسائل أخرى في الإمبراطورية الإعلامية السعودية على استعداد للهبوط إلى دون مستوى الوعي، إيذاناً بتجهيز (عرضة نجدية) تتغذى على الهوس الطائفي. تختصر صحيفة مثل (الشرق الأوسط) كانت تحظى فيما مضى بقدر من المهنية خطابها الإعلامي في الثالوث: مشاري الذايدي، طارق الحميد، وعبد الرحمن الراشد، الذين يقدّمون نموذجاً فريداً في الليبرالية الرثّة، بهلوسات طائفية تخلو من نظائر لها في أوساط ليبرالية أخرى من العالم.

مشاري الذايدي، الذي غادر موقعه الأيديولوجي السلفي بقي وفيّاً لنزعته الطائفية، فبالأمس كان سلفياً طائفياً واليوم أصبح علمانياً طائفياً، بحيث لو أخفيت إسمه من كل مقالة يكتبها لا يكاد تفرّق بين ما يكتبه الذايدي أو ما تنشره مواقع سلفية متطرفة من حيث النزعة الإستئصالية والتنزيهية الفارطة.

يذكّرنا ما يكتبه الذايدي بما قاله الممثل الكوميدي المصري سعيد صالح في مسرحية (العيال كبرت)، حين إنتقد ما يدور في مجالس بعض النساء من أحاديث عن أحوال بعضهن، ويطبّق ذلك على إمه في المسرحية وهي تحدّث زميلتها على هذا النحو: (فلانة طبخت، وفلانة غسلت، وفلانة إطلقت، وكل شوي بتقول مالناش دعوة دع الخلق للخالق). فبعد سرد طويل لتفاصيل شؤون النساء الأخريات، تخرج الخلاصة على نقيض المقدّمات الطويلة من الإغراق في أدق أحوال بعضهن، بأن الراوية ليست معنية بكل ذلك، ولا شأن لها بأحوال الناس. حال الذايدي يشبه إلى حد كبير تلك النسوة وهو يرمي داء الطائفية على الآخرين بعد أن يشبعهم شتماً من العيار الطائفي الثقيل، وحين يفرغ كل ما في جوفه يصدر حكماً بالطائفية على خصمه وقد يحمّله مسؤولية قتل أنبياء بني إسرائيل وإتساع ثقب الأوزون، وربما إرتفاع أسعار النفط أيضاً!.

نص واحد يكفي لإضاءة المشهد الصحافي التام في (الشرق الأوسط)، حيث يخوض الثالوث (الذايدي، الحميد، الراشد) في الشأن اللبناني بطريقة طفولية، وكأن الإستباحة السياسية التي يعاني منها لبنان تبيح لكل من يزعم وصاية عليه الخوض في تفاصيله بوصفه مسؤولاً عنه، بل ينبذ كل محاولات كف اليد عنه، خصوصاً حين تكون هذه اليد سعودية محض.

في مقالة الذايدي (من صعدة إلى الضاحية..



الذايدي: نابش قبور

ماذا يجري؟) التي نشرتها (الشرق الأوسط) في ٢٤ يونيو الماضي، تمثل نموذجاً أميناً لعقلية تنزيهية وصائية درجت على تفويض الذات حق تهشيم الآخر، وحرمته من مجرد (صرخة) الألم.

كلام الذايدي، وعلى الوتيرة نفسها يرد الحميد والراشد، جاء محقوناً بعبارات موتورة تكاد تطغى على مجمل النص الذايدي. أفصح منذ البداية عن خلفية مقالته بأنه رد على ما وصفه (القصف اللفظي على السعودية من جنوب لبنان الى شمال

اليمن) مالعلاقة بين الجنوب والشمال؟ لا ندري، كما لا ندرك العلاقة بين الشمال اليمني والجنوب اللبناني ما لم نضعها في سياق العقلية المؤامراتية السلفية، خصوصاً حين تكون العلاقة مؤسسة على (شبهة) الخضوع للتوجيه الإيراني.

الرد الذايدي يأتي عقب تصريحات نشرتها صحيفة (النهار) البيروتية لمسؤول العلاقات الدولية في حزب الله نواف الموسوي، حملت إنتقادات ضمنية للسعودية، وقال ما نصه (هذه الدولة الخليجية تمول الفتنة المذهبية في لبنان). ويوضح ذلك (المشكلة هي معركة سياسية تخوضها هذه الدولة الخليجية التي يجب أن تعرف، أنها لا تستطيع أن تحول لبنان إلى إمارة ملحقة بالإمارات التي تسيطر عليها).

لم يرق هذا النقد للذايدي، الذي عكف منذ حرب يوليو ٢٠٠٦ على (قصف) المقاومة في لبنان بمقالات إنفعالية منفلتة من عقل مصدور. الرد هذه المرة جاء في هيئة عبارات مرصوفة بغير عناية على الطريقة السلفية، في مقالة الذايدي، تماماً كما هي لغوية الحميد والراشد وفريق الليبرالية الطائفية بنسختها النجدية. لا يكترث الذايدي بما تلفظه القريحة الصحافية الفجّة من قبيل (الحزب الإيراني - اللبناني الذي اعترف سيده بالتبعية لولاية الفقيه). وحذر بأن ثمة (أزمة تطرف جاهزة للثوران تحت الرماد السني)، السلاح الذي طالما لوّحت به السعودية وحلفاؤها في لبنان. في المقابل لا يتردد في تكرار عبارات (عصابات ميليشيا حزب الله).

الإمبراطورية الإعلامية السعودية على استعداد للهبوط إلى دون مستوى الوعي، إيذاناً بتجهيز (عرضة نجدية) تتغذى على الهوس الطائفي

مقولتان محوريتان في رد الذايدي أن السنة في لبنان قادرون على تنظيم أنفسهم في حركة عسكرية على غرار القاعدة، في لهجة ترهيبية ووصائية لا تخلو من نزعة اختطافية لأهل السنة، وكأنهم يأتمرون بما تمليه السعودية، وفي ذلك نفس طائفي صارخ. المقولة المحورية الثانية أن حزب الله يستهدف السنة من خلال عملية بيروت في مايو الماضي، في محاولة أخرى لاعتبار ما جرى إختراقاً للسيادة السعودية التي تحوّلت في منطقة بيروت الغربية الى دولة داخل دولة جنباً إلى جنب المخابرات الأردنية التي يقال بأنها ضالعة في عمليات الإغتيال التي جرت على الساحة اللبنانية. ولذلك لم يخطيء الذايدي حين ألمح الى الخاسرين في عملية بيروت بقوله (إن موقف السعودية، ومعها مصر والأردن، والمجتمع الدولي كله في مساندة الشرعية الدستورية اللبنانية..).

ولا عجب والحال هذه ان يتحوّل الذايدي إلى (نابش قبور) حيث يعيد إحضار مواقف سابقة لأمين عام حزب الله حسن نصر الله من الوهابية، حين أخرجها من إطار (الصحوة الإسلامية) وثبّت رعاتها الأصليين (الإخوان المسلمين) وامتداداتها في فلسطين ولبنان والأردن وغيرها. وكمن نسي تراثاً مقيتاً وثقيلاً من الطائفية أنتجه أولياء أمره في الثمانينات من القرن الماضي، أي في الفترة التي كان يتقلب فيها الذايدي في نعيم السلفية قبل أن ينقلب إلى نعيم الليبرالية الطائفية، يقرأ التاريخ من لحظة وعيه الجديد، فيعود الى فتح ملفات سابقة كان أحرى به أن يبقيها مغلقة، لأنه لن يقدر على تحمّل تبعات ما حوت من روائح النتن الطائفي.

المثير للضحك، أن الذايدي، كما الراشد والحميد، بعد أن ينهون جولة طائفية، يفيقون على إثم إقترفوه ليعلنوا عن أسفهم من الدخول (في هذا النفق الطائفي)، لينتبهوا إلى (مهمة إصلاح الكون) التي إضطروا للتخلي عنها مؤقتاً ريثما ينهون معركة الذات. يأسف الذايدي لهذا الهبوط والإسفاف الذي وقع فيه (ونحن نرى العالم من حولنا يخوض تحديات اقتصادية وتنموية وسياسية أخرى)، مع أننا لم نصدف أن قرأنا للذايدي ما يفيد حرصه واهتمامه الكثيف بتلك التحديات لا محلياً ولا ودولياً، فعن أي تحديات يتحدث.

الدور السعودي في لبنان

كان متوقعاً بعد إعلان الدوحة أن يكون للرياض دور مختلف في رد فعل على نكسة نموذجية تعرّضت لها في مايو الماضي، حين نجحت القيادة القطرية ما عجزت عنه القيادة السعودية عن تحقيقه من إحتضان حوار وطني لبناني بمشاركة أقطاب النزاع والوصول الى مبادرة توافقية.

منذ إنجاز البند الأول من المبادرة، ممثلة في انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، بدأت بوادر التوتير الأمني تنطلق أول مرة من بيروت، لتنتقل إلى البقاع وصولاً إلى الشمال، فيما كانت تصدر الإشارات السلبية بإمكانية سقوط إتفاق الدوحة، في وقت كانت حمى الجولات الأميركية على قيادات الموالاة تتصاعد، بالتنسيق مع الرياض وعمان والقاهرة. وبدت الحماسة التي تلبّست الموالاة على موقع رئاسة الجمهورية تتبدّد فجأة ليبدأ الكلام عن لا مدد زمنية لتشكيل الحكومة، ولا إلتزامات بمواعيد محددة مستعينين بالدستور اللبناني الذي يخلو من مادة ملزمة لرئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومته في مدة مقررة.

السعودية التي حسمت النقاش حول شخص رئيس الوزراء، بعد زيارة خاطفة قام بها السفير عبد العزيز خوجه الى الديار لتلقي التعليمات بخصوص من يجب أن يضطلع بموقع رئيس الوزراء. وفيما كان إجتماع قادة الرابع عشر من آذار منعقداً في بيروت، وصل خوجة بالخبر اليقين من جدّة، حيث حسم النقاش لصالح فؤاد السنيورة. وفيما يبدو أن الحسم كان مشفوعاً بتوصيات أخرى، سيما وأن موقع رئيس الوزراء وحده الكفيل بتحسين شروط التفاوض بالنسبة للسعودية في الموضوع اللبناني، وهنا يأخذ التجاذب لونه الخاص، أي المذهبي حيث لا سلاح يمكن استعماله في معركة الحكومة من أجل كسر الخصوم إلا الترهيب بالفتنة الطائفية.



الحميد: الدعوة الى الفتنة

في لبنان، تختار السعودية النقاط الساخنة أو المؤهّلة للتسخين من أجل وضع العراقيل أمام قطار الدوحة، كيما لا يمر تشكيل الحكومة بخلاف حسابات سعودية دقيقة تمنحها تفوقاً. ولذلك، كان متوقعاً تفجر الحوادث الأمنية في أكثر من منطقة، بدأت في طريق الجديدة ببيروت، وانتقلت الى البقاع في بلدتي سعد نايل وتعلبايا، وأدت الى قطع الطريق الدولية الى بعض الوقت، ثم أخذت الحوادث الأمنية في الشمال اللبناني بين حي التبانة وجبل محسن منحى خطيراً إثر سقوط عشرة ضحايا وأكثر من خمسين جريحاً. في الوقت نفسه، كان الحديث يتنامى عن تدفق مالي كبير تطلقه السعودية عبر حليفها الحيوي تيار المستقبل في بيروت وطرابلس الى قوى الموالاة استعداداً لمرحلة الانتخابات النيابية العام المقبل.

اللافت في الموقف السعودي واستطراداً المصري والأردني وحتى الجامعة العربية بزعامة أمينها العام عمرو موسى، أن ليس من بين هؤلاء من يستعجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان، الأمر الذي يعيد للأذهان ما كانوا يلحون في الطلب عليه بتنفيذ البند الأول من المبادرة العربية وهو إنتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. وبينما تم تنفيذ البند الأول خلال أقل من ٤٨ ساعة من إعلان إتفاق الدوحة، صدرت التصريحات اللاحقة من السعودية وحلفائها والرئيس المكلف سعودياً فؤاد السنيورة بأن إعلان الدوحة ليس سوى مجرد هدنة، وأن التسويات الكبرى تتم من خلال الحروب كما بشّر بذلك مستشار السنيورة رضوان السيد، فيما بدا

الرئيس المكلّف مرتاح البال وغير حريص على إنجاح مهمته في تشكيل الحكومة. المهم، إختفى الحرص السعودي على لبنان بعد انتخاب الرئيس العتيد، فيما كان ثعبان الفتنة ينتقل من مكان إلى آخر. وفيما كانت اللائمة في كل المواجهات الأمنية السابقة تصبّ على من يعطل انتخاب الرئيس، باتت المواجهات الأمنية في الشمال والبقاع والمخيمات خارج سياق التأخير في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بل تم وضعها في إطار مختلف تماماً، يصل الى حد التعطيل، ونتذكر هنا من ربط تشكيل الحكومة باستتباب الوضع الأمني، حيث باتت العلاقة الجدلية تفرض توتيراً أمنياً لتمديد زمن التأجيل إلى أجل غير مسمى.

إختفى الحرص السعودي على لبنان بعد انتخاب الرئيس العتيد، فيما كان ثعبان الفتنة ينتقل من مكان إلى آخر

تقويم لبناني

كتب نادر فوز في جريدة (الأخبار) في ٢٤ يونيو الماضي مقالاً بعنوان (عرقلة سعوديّة للدوحة إستدعت إنذار حزب الله)، رصد فيها أسباب العرقلة السعودية لاتفاق الدوحة، وقال: أولاً، تجد السعودية نفسها بعد اتفاق الدوحة طرفاً غير مباشر في التسوية التي وقّعها اللبنانيون، على حساب إرتفاع الرصيد القطري عند العرب والغرب. ثانياً: تسعى السعودية اليوم إلى إثبات قدرتها على ضبط الأزمة اللبنانية والتحكم في قواعد اللعبة عند المدخل الغربي لسوريا.

أما رئيس تحرير الصحيفة نفسها إبراهيم الأمين فكتب في اليوم نفسه مقالاً بعنوان (معادلة السعوديّة: كلّ السنّة ضد المقاومة) خلص فيه الى أن السعودية تريد (جمع السنّة خلف موقف يعادي الشيعة)، بعد أن تخلت عن خيار (جمع السنة خلف الحريري)، عبر انفتاحها على الزعامات السنيّة من الفريقين الموالاة والمعارضة، وترى أن ذلك ممكن. ومن أجل تحقيق هذا الهدف (سوف تطلب من الزعيم الشاب أن يخفف قليلاً من وطأة إحتكار القرار، وأن يفهم كون أمور كثيرة ستوكل إلى آخرين. وربّما كان هو أول من تلقى الإشارة بقرار بقاء الرئيس فؤاد السنيورة في منصبه).

أما عماد مرمل، المقرّب من حزب الله، فكتب في جريدة السفير في ٢٤ يونيو مقالة بعنوان (حوار بين حزب الله وقوى سلفية سنية يفضي لتفهم متبادل) شرح فيها قناعة حزب الله بوجود قرار لدى السعودية في السعي إلى (مذهبة) الخلاف في لبنان، وأن ما يظهر من لهجة مذهبية في وسائل إعلام المستقبل ليس سوى صدى لكلام سعودي، الأمر الذي دفع قيادات حزب الله لمباشرة سلسلة حوارات مع عدد من التيارات السلفية السنيّة العاملة على الساحة اللبنانية (لشرح وجهة نظر الحزب حيال ما يجري وللإستماع الى طروحات هذه التيارات)، وفيما يظهر فإن الحوارات فتحت الملفات الجدلية في التاريخ والعقيدة من أجل قطع الطريق على الاستعمالات المتكررة لهذين المصدرين من أجل تسعير الخلاف المذهبي، فيما كان الإلحاح منصباً بين الطرفين على تأكيد المشتركات الحالية وخصوصاً موضوعة المقاومة ضد الإحتلال في لبنان والعراق وفلسطين.


الراشد: ليبرالي وهابي!

أما الوزير الدرزي السابق، ورئيس تيار التوحيد وئام وهاب فكانت له طريقته في الرد على الدور السعودي في لبنان، حيث جاء كلامه في ٢٦ يونيو الماضي رداً على دفاع مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني عن سياسة النظام السعودي، وتساءل وهّاب: هل يستطيع أن يوضح لنا المفتي لماذا تشتري مملكته بعشرات المليارات من الدولارات أسلحة أميركية وضد من تريد استعمالها فيما عشرات الملايين من العرب جائعين في كل أقطاب العالم

أم أن سماحته منشغل في القراءة في دفاتر الفتنة في لبنان؟ وهل يستطيع مفتينا الكريم وهو الحريص على الحرام والحلال أن يخبرنا عن مغامرات الملوك والأمراء في الملاهي الليلية؟ وأين هي المساعدات للبنان وقد وعدته مملكتك بملياري دولار بعد الطائف لم يصل منها شيء؟ وختم وهاب: لم ولن ينس اللبنانيون في ليلة القصف الإسرائيلي بيان المصدر المسؤول السعودي الذي شرع قتلنا ووصفنا بأننا مغامرون.

الرئيس لحوّد.. لم أقبل ضغوط الرياض

فجأة طرحت مسألة شبعا المحتلة على بساط البحث عربياً ودولياً، بعد أن بقيت قيد التجميد ريثما تحسم قضايا أخرى موضوعة في ملف التسوية الشاملة في المنطقة.

تصريحات مثيرة صدرت عن عدد من المسؤولين في لبنان ومصر والجامعة العربية وصولاً الى الولايات المتحدة، تتناول مسألة مصير شبعا في الجنوب اللبناني بطريقة توحي وكأنها باتت قاب قوسين أو أدنى من الحل النهائي. وبدت تصريحات فريق الموالاة ورئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة وكأنها تبشّر بنهاية سعيدة لملف شبعا وأخواتها. تصريحات مصرية في ٢٤ يونيو الماضي توحي وكأن القيادة المصرية تنزع نحو تبني مبادرة حول مزارع شبعا تضع بموجبها الأخيرة في عهدة الأمم المتحدة قبل أن يتم حسم موضوع الملكية إن كانت لبنانية أو سورية، ولا يخفى أن ذلك ينطوي على عنصر تفجيري لافت في المستقبل.

الرئيس اللبناني السابق أميل لحود أماط اللثام عن حقيقة التصريحات المفعمة بالمزايدات السياسية والإعلامية، ووضعها في سياق تجربة سابقة مريرة كان هو شاهداً عليها، حين تفاجأ خلال فترة إنعقاد قمة الرياض في مارس ٢٠٠٧ بإدراج النقاط السبع التي قدّمها الرئيس السنيورة في مؤتمر روما المخصص لوقف الأعمال العدائية بين لبنان والدولة العبرية في القرار النهائي الذي سيصدر على القمة العربية. يقول الرئيس لحود (أعطوني ذلك القرار قبل ليلة واحدة. قلت لهم إنني لا أقبل بذلك، هذا معناه أن أول عمل تقوم به إسرائيل أنها تعطي شبعا للأمم المتحدة ومن ثم تطالبنا بسلاح المقاومة، ووقتها ألغوا تلك النقاط). ويعلّق لحود على تصريحات السنيورة بشأن مزارع شبعا بالقول (فعندما حصل تكليف رئيس الوزراء أي بعد يومين من انتخاب الرئيس الجديد، أول ما قاله السنيورة من على باب القصر، سندرج النقاط السبعة في البيان الوزاري، هذا معناه أنهم ما زالوا على تصميمهم أن شبعا وبمجرد أن تسلم للامم المتحدة، نحن سيكون لدينا ذريعة لنسحب السلاح. لماذا هذا الإهتمام الزائد الآن ، الرئيس ساركوزي تحدث عن شبعا، ووزير خارجية بريطانيا تحدث عن شبعا، بعدها سمعنا ان غونداليسا رايس عندما قدمت الى هنا تحدثت عن شبعا. وبعد ذلك نسمع في اسرائيل بعد اربعة ايام ان اولمرت يقول : (شرط مثلما اتفقنا، مزارع شبعا مقابل أن تعطونا سلاح المقاومة).

نشير الى أن النقطة الثالثة من من النقاط السبع تنص على (التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي..).

إتفاقية قطرية سعودية جديدة

قطر تلوي الذراع السعودية وترغمها على تعديل اتفاقية الحدود

فؤاد المشاط

تراجع سعودي بعد أن طالت المكابرة.

لقد لعبتها قطر بشكل صحيح وأجبرت السعوديين على التنازل، وهي سابقة لم تحدث في تاريخ السعودية مع جاراتها الخليجيات اللاتي كن يتنازلن ويخضعن تحت ضغط العنف والإبتزاز.

فقد وقعت قطر والسعودية في بداية الشهر الجاري يوليو على اتفاقية تسوية للحدود بين البلدين، بعد أن وُضعت الإتفاقية القديمة على الرف والتي وقعت في منتصف الستينيات الميلادية. الإتفاقية الجديدة أعطت لقطر منطقة العديد التي تتواجد فيها القاعدة الأميركية، كما تمت حلحلة العديد من المسائل الحدودية البرية التي نشبت فيها صراعات في بداية التسعينيات الميلادية الماضية.

الذي حدث هو أن قطر لم تشأ الإلتزام بالإتفاقية القديمة المجحفة بحقها، واعترضت على تمدد السعودية بمخافرها البريّة. فحصل اصطدام مثل بداية النزاع في سبتمبر ١٩٩٢ أدى الى وقوع قتيلين، ثم تطوّر الأمر الى فتح الملف الحدودي بأكمله، وتعقد الموقف بعد حدوث أمرين خطيرين: تمويل السعودية لمحاولة انقلابية ضد قطر في منتصف التسعينيات، بالإعتماد على عناصر قبلية يتبع بعضها السعودية (قبيلة بني مرة) التي تسكن الربع الخالي فيما مضى من زمن، الأمر الذي تبعه سحب قطر الجنسية عن آلاف منهم مثل خرقاً لحقوق الإنسان. والأمر الثاني، انحياز السعودية بكل ما لديها من ثقل سياسي الى جانب البحرين في صراعها على جزر حوار وغيرها، وهو أمرٌ تمّ حله قبل بضع سنوات عبر محكمة العدل الدولية.

قطر أرادت الإنتقام من الموقف السعودي، وطلبت الثمن: تعديل الحدود. وكانت أداتها الصاعقة: قناة الجزيرة، ومناكفة السعودية سياسياً، أي عدم الإنصياع لإملاءاتها السياسية، وايضاً دعم بعض أطراف المعارضة السعودية اعلاميا ومالياً. وأما الخوف من التهديد العسكري السعودي، فقد حلته قطر، بمنح العديد للأميركيين كقاعدة عسكرية، وزيادة التواجد الأميركي في أراضيها، ما يعني أن السعودية لا يمكن لها ولا تستطيع أن تتعدّى حدودها وتهاجم القطريين، كما لا يمكن للسعودية استعادة العديد واعتبارها من أراضيها.

قاوم آل سعود الضغوط، وشنّوا حملات مكثفة على قطر وقناة الجزيرة، بل وأسسوا قناة العربية كسلاح مقابل، لكن ذلك لم يغيّر من أصل اللعبة. ولما كانت السعودية تخسر إعلامياً وسياسياً على الصعيد الخليجي والعربي، كان لا بدّ من إعادة النظر في العلاقة مع قطر، واحتوائها من جديد، أو التخفيف من آثار انشقاقها الذي قد يتمدّد الى دول خليجية أخرى بصورة مفجعة، خاصة وأن آثار ذلك قد بدت واضحة في سلطنة عمان والإمارات وحتى الكويت.

التطور باتجاه التنازل والهبوط من السلّم، حدث قبل بضعة أشهر، وبالتحديد في مارس الماضي، حين زار وزير الخارجية، رئيس الوزراء حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني العاصمة السعودية، وهناك التقى بولي العهد السعودي الأمير سلطان، الذي مازحه حول برنامج الجزيرة (سوداء اليمامة).. وتقول بعض المعلومات ان سلطان كان حانقاً ليس من البرنامج، وإنما من استضافة شخصيات محلية في برامج قناة الجزيرة.



توقيع الخضوع السعودي لقطر!

اتفق في تلك الزيارة على التهدئة الإعلامية، كما تم الإتفاق على خطوات باتجاه الحل ومراجعة الإتفاقية.

وهكذا كان.

توقفت قناة الجزيرة عن التعرض للسعودية مباشرة أو غير مباشرة، ورممت آثار الإنقلاب السعودي الفاشل بإعادة الجنسية لمعظم من سحبتها منهم، وهم في المجمل من أصول سعودية، ويحملون الجنسيتين. ليتوّج الأمر بتوقيع اتفاق بين الطرفين أعلن عنه مؤخراً في ٢٠٠٨/٧/٥.

وقع الإتفاق في جدة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، ووزير الداخلية السعودي الأمير نايف، لكن الإتفاق لم يشر الى تفاصيل واكتفى بأن موضوع الحدود قد تمت تسويته، وأن البلدين اتفقا على إنشاء مجلس تنسيق مشترك يرأسه ولي العهد السعودي الأمير سلطان، وولي عهد قطر تميم آل ثاني، وذلك بهدف تطوير العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية والإعلامية وغيرها.

مدلولات الإتفاق السعودي القطري واضحة، فهو يتضمن تنازلاً سعودياً مؤكداً. وهو يبرهن أن دولة صغيرة بإمكانها الصمود إذا ما استخدمت قواها وفعلتها أو أنتجت لها قوة مضافة؛ والإتفاق يبرهن أن أقطاب النظام السعودي شديدي الحساسيّة تجاه الإعلام خاصة إذا ما أُعطي جرعة من الحريّة.. ولا بد أن نلحظ أن التهدئة السعودية جاءت بعد عرض فيلم (سوداء اليمامة) الذي تطرق الى رشوات السعوديين في صفقة اليمامة مع بريطانيا.

أيضاً تثبت الإتفاقية، بأن العنجهية السعودية قابلة للكسر. وهي إن كُسرت من قبل دولة مثل قطر، فهي قابلة للكسر من دول مثل اليمن وسوريا والعراق، وهي دول تبرز السعودية عليها عضلاتها وتبدي عنترياتها، وتتصرف إزاءها كدولة غير مسؤولة، وبصورة غير لائقة. هذا ممكن، إذا ما توفرت الإرادة، فهل هي كذلك؟!

مؤتمر مدريد والتسامح السعودي المزعوم

خالد شبكشي

بمن ستحاورون، ومن تحاورون، ولماذا؟

أمرٌ مضحك أن تدعو السعودية لحوار الأديان، ولكن ليس على أراضيها، وليس في عاصمتها، وإنما في مدريد!

يا له من تسامح ديني وهابي عجيب!

آل سعود يريدون أن يقنعوا العالم المسيحي بالذات بتسامحهم، وأنهم ليسوا القاعدة، وأن فكرهم لم يفرخها ويفرخ أمثالها!

ولكن كيف تقنعهم، إن كان رجال الدين الرسميين لا يقبلون ولا يريدون أن يجري حوار الأديان في الأراضي السعودية، فضلاً عن أن يقبلوا بالمشاركة فيه؟!

إن مجرد عقد اللقاء في مدريد يثبت بطلان دعاوى التسامح الوهابي السعودي.

كيف يتسامح الوهابيون مع الأديان الأخرى، في حين أنهم لا يتسامحون مع المسلمين المختلفين معهم في الرأي، فعليهم أولاً أن يتصالحوا ويتسامحوا مع غالبية المسلمين حتى يثبتوا مزاعمهم في التسامح الداخلي بين الطوائف والمذاهب الإسلامية. ولكنهم بمؤسستهم الدينية يرفضون لقاء الأغلبية المسلمة، باعتبارها مشركة كافرة، فما بالك بأتباع الديانات الأخرى.

مشكلة آل سعود هي أنهم يريدون أن يقنعوا حلفاءهم الصهاينة والأميركان بأنهم قوة اعتدال، وأنهم لا يدعمون التطرف، وأن مؤسستهم الوهابية التي لا يريدون التخلي عنها هي قوة اعتدال وتسامح.

لكن الآلة المذهبية الوهابية غير مطواعة لتمثيل دور المتسامح لا فكراً ولا فعلاً وممارسة. وبالتالي كان لا بدّ من تمييز فعل الحكومة، أو على الأقل إبعاد نشاطها الدعائي للوهابية ولنفسها الى بلد آخر مثل اسبانيا.

ليست القاعدة فحسب هي من يرفض حوار الأديان والمذاهب، حتى وإن كان المتمذهبون مواطنين سعوديين. بل هي المؤسسة الدينية الرسمية، التي وضعت قبالة القاعدة ومعارضة لها، أيضاً.. لا فرق بين التيارات السلفية عنفيها أو سلميها، متطرفها أو الأكثر تطرفاً فيها (حيث لا يوجد معتدلون وهابيون). الجميع يستقي من المعين الفكري المشترك.

لهذا لن تشارك المؤسسة الرسمية (مزعومة الإعتدال) بمن فيهم المفتي في اجتماع مدريد المقرر بين ١٦–١٨ هذا الشهر. ومن سيشارك هم من المسيّسين من الدرجة الثالثة أو الرابعة في سلم الوظيفة الدينية، ممن اقتربوا أكثر من اللازم من الموضوع السياسي، ولم يعد أمامهم ما يخسرونه. وحتى الآن لم يعرف من سيشارك، ولكن أنى كانوا فستكون مشاركتهم هزيلة من حيث الرتبة والأداء.

يتأسف أحد الكتاب السعوديين (سلطان القحطاني) لأن المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية اقلّ مطواعية لآل سعود من مطواعية الأزهر للنظام المصري، يقول: (إنه لو خلعت المؤسسة الدينية السعودية عنها رداء التردد لأمكنها أن تلعب أدواراً تحتاجها المملكة على الصعيد الدولي على غرار ما يفعله الأزهر المصري الذي تجاوز نظيره السعودي بسنوات، رغم مؤهلات الأولى الأكثر، ما جعله أمام الغرب ممثل المؤسسة السنية الأكبر رغم أنه لا يملك كعبة الإسلام ولا قبر نبيّه)!

فكعبة الإسلام وقبر النبي ملكاً للوهابية وآل سعود، وأداة للمنافسة مع الأزهر في تمثيل السنّة!

ولكن لماذا يريد السعوديون حوار الأديان، وهم الطارئون على كل حوار.. لماذا يدعون لحوار الآن، وليس قبل سنة أو خمس سنوات أو حتى عشر سنوات أو حتى عشرين أو ثلاثين سنة؟! باختصار لأنهم بحاجة الى تلميع وجوههم الكالحة عند أسيادهم الغربيين!

قد يقولون بأن شرائط الحوار توفرت اليوم أكثر!

حسناً.. إن كان هذا صحيحاً فلم يعقد في مدريد وليس في الرياض؟ ولم لا يحضر المفتي في وقت توجه فيه الدعوة لبابا الفاتيكان؟ بل لم لا يحضر أقل من المفتي من أعضاء هيئة كبار العلماء، بدلاً من وزير الشؤون الإسلامية. يقول الكاتب السعودي آنف الذكر: (ولا تزال المؤسسة الدينية الرسمية مترددة حيال هذا المؤتمر بين فريقين مؤيد لتمثيل رفيع يتمثل في شخصية المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وأعضاء من هيئة كبار العلماء، وبين مقترح آخر يطلب مشاركة أكثر حذراً وأقل تمثيلاً. إلا أن الثابت أن وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ وعددا من شيوخ ما كان يسمى بتيار الصحوة قبلوا الدعوة لتمثيل بلادهم في هذا المؤتمر). لكن الكاتب لم يكشف لنا سراً عن سبب تردد مشايخ الوهابية الكبار، ولماذا وهم المطواعين للحكم، يرفضون هذه المرة الخوض في موضوع الحوار. ببساطة، فإنه وحسب المعتقد الوهابي، يعتبر الحوار خطأً أحمر، لا يجوز التنازل فيه. هو أساس عقدي قائم على تكفير الآخر وإذلاله، لا الحوار معه والتفاهم والإحترام. زد على ذلك فإن المفتي ورجال المؤسسة الدينية الكبار يحرمون السفر لخارج المملكة وهي كلها بلاد كفر، سواء كانت عربية أو إسلامية أو أجنبية!

هناك أخبار وردت من مجلس الشورى تقول بأن مقترحاً سعودياً سيجري تقديمه للهيئة المشرفة على جائزة نوبل، بغية ترشيح الملك عبدالله لها، لمساهمته في الحوار بين الأديان، وهذا أحد أهداف المؤتمر الذي سيحضر جلسته الإفتتاحية الملك عبدالله والملك الأسباني خوان كارلوس. وقالت مصادر سعودية بأن وفداً سعودياً ضخماً يضم شخصيات سياسية ودينية وثقافية وإعلامية يقدر عددها بالمئات سترافق الملك الى مدريد يوم ١٥ من هذا الشهر. وقالت المصادر نفسها أن عبدالله سيغادر الى المغرب لقضاء اجازته، ومنها سيتجه الى أسبانيا، وبعد الإفتتاح للمؤتمر سيعود الى المغرب ليكمل إجازته في قصره بكازابلانكا (الدار البيضاء).

أما المدعوون لحضور المؤتمر، والذين لم يتأكد حضورهم شخصياً، وقد يحضر مندوبون عنهم: أسقف كانتربيري: روان ويليامز، والأسقف الجنوب أفريقي: ديزموند توتو، وبابا الأقباط شنودة الثالث. وقيل أن البابا وجهت له دعوة لحضور المؤتمر الدعائي السعودي، كما أن السعودية وفي خطوة لافتة في أبعادها السياسية دعت حاخامات يهود من داخل فلسطين المحتلة، ممن يؤيدون الصهيونية، وليس الحاخامات الرافضين لأصل إقامة دولة يهودية، كما هي العادة التي يطبقها الإيرانيون في مشاريع حوارهم. وقد صرح الحاخام ديفيد روسن، رئيس اللجنة اليهودية الدولية الذي يعيش في اسرائيل، صرح لقناة سي إن إن بأنه تلقى دعوة من السعودية لحضور المؤتمر؛ وقيل أنه تمت دعوة حاخامات آخرين يمثلون اليهود الأرثوذكس وغيرهم. وأشير الى أن عدد المدعوين يصل الى مائتي شخصية دينية، ولا يعلم من سيحضر من العالم الإسلامي وهل سيكون اللقاء في معظمه محصوراً بشخصيات سعودية دينية وسياسية وثقافية؟

بقي أن نشير الى أن مؤتمر مدريد سيكون مقدمة لمبادرة سعودية من نوع ما، أي أنها تمهيد لشيء كبير، تنازل كبير من قبل السعودية في المجال السياسي، وعلى حساب القضية الفلسطينية. لا أحد يعلم حتى الآن. ولكن الملك قال بأن مؤتمر مدريد هو مقدمة لمبادرة أكبر من المؤتمر بكثير.

فبماذا سيفاجئنا آل سعود هذه المرة، وما هو موقف الوهابية؟!

اعتقال المئات بتهمة الإنتماء للقاعدة

العنف باقٍ في السعودية مادام الفكر الوهابي مسيطراً

توفيق العباد

منجزات وزارة الداخلية والإشادة بعبقرية نايف وأجهزته تطغى على الصحافة السعودية كلما أعلن عن القاء القبض على جماعات تقول الوزارة أنهم يتبعون القاعدة وإرهابيون. لم يكن ما أعلنته الداخلية يوم ٠٨/٦/٢٥ خبراً عادياً، كما لم يكن متميزاً. فالإعلان عن القبض على ٧٠١ شخصاً، معظمهم سعوديين (اطلق منهم ١٨١ شخصاً) وذلك بتهمة الإرهاب ومحاولة ضرب المنشآت النفطية، ظهر شبيه له قبل أكثر من عام حين أعلنت الداخلية نفسها عن اعتقال المئات، قالت أنهم يشتركون في مجموعة من الخلايا تستهدف ضرب قواعد عسكرية واغتيال مسؤولين والهجوم على قواعد في بلدان مجاورة، في حين تحدث آخرون عن محاولة انقلاب تتخذ من قاعدة الظهران منطلقاً لها.

في كلا الإعلانيين كان عدد المعتقلين كبيراً، بل كبيراً للغاية. في المرة الأولى كان واضحاً أن المعتقلين ينتمون لخلايا متعددة وأنهم اعتقلوا في فترات مختلفة، أي أنهم كانوا حصيلة اعتقالات مستمرة لمدة تزيد على الستة أشهر، أعلن عنها دفعة واحدة، ما جعل الرقم مقلقاً، وقد كتبنا في هذه المجلة عن ذلك في حينه.

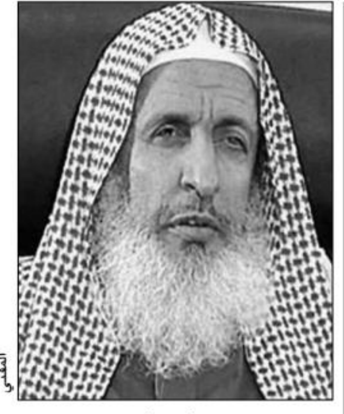
هذه المرّة تكررت القضيّة. فلماذا لجأت الداخلية الى (الجمع) بدلاً من (التقسيط) في الإعلان؟! فالدول تحاول تهوين الأمور وتخفيف وطأتها الإعلامية، فلماذا تقوم الحكومة السعودية عكس ذلك تماماً؟ هل هي شفافية سعودية متأخرة، أم أن (المبالغة وتكبير الخطر) مقصودان بحدّ ذاتهما؟! وزارة الداخلية تريد أن توجه رسالتين الى المواطنين والى الغربيين: للمواطنين تريد تبرير اعتقالاتها حين تجمع الإصلاحيين المعتقلين مع العنفيين، أي أنها تبرر استخدام مظلة حماية الأمن ومكافحة الإرهاب لضرب الخصوم السياسيين، مثلما فعلت تماماً مع معتقلي الإصلاح التسعة في جدة، ومن قبلهم نظراءهم في عام ٢٠٠٤م. ثم إن وزارة الداخلية بشخص وزيرها نايف تريد أن توسّع أفق سيطرتها على الدولة، فكلّما زادت المؤامرات وضُخّمت، كلما تم بسط يد الوزير، وزادت صلاحياته في تسيير أمور الدولة، لذا اعتبر نايف ملكاً غير متوج في الدولة، لا تجري عليه حتى أوامر الملك نفسه.

أما الرسالة التي يراد إيصالها مضخمة الى الخارج الأميركي والغربي فهي تقول بأن آل سعود ينجحون في مكافحة الإرهاب، وأنه يمكن الإعتماد عليهم في استراتيجية أميركا لمكافحته، وأنهم هم وحدهم من يستطيع حماية النفط ومنشآته والدفاع عن مصالح الغرب بتسهيل إمداداته، وأنه يجب تبعاً لذلك غض النظر غربياً عن تصرفات الحكم الداخلية، طالما هو يقوم بدوره الموكول إليه على هذا الصعيد.

الأرقام التي أعلنتها الداخلية مبالغ فيها، وهي مجرد أرقام كسابقاتها، ولم ترد أية أسماء عن المعتقلين، ولم يحاكموا لا هم ولا من سبقهم بسنوات. فقط قبل أقل من شهر أعلن أنه ستبدأ محاكمة بعض المعتقلين على خلفية الإرهاب ممن اعتقلوا ـ خلاف القانون ـ منذ ست أو سبع سنوات، دون أن يتمكن محاموهم من الإتصال بهم أو معرفة التهم الموجهة إليهم، وهي محاكمات سعودية نموذجية شهدنا شبيهاً لها من قبل في محاكمة دعاة الإصلاح. ثم إن الإعلان عن الإعتقالات بقدر ما يوفر غطاءً لضرب القوى السياسية في المملكة الداعية للإصلاح، فإنه يثير قلق الشارع من أن البلاد تسير الى الفوضى، وأن الحكومة لم تكافح إلا أعراض مرض العنف، وليس جذوره السياسية والإجتماعية، والأهم جذوره الدينية الوهابية التي يجري تغذية الشعب بها عبر المناهج التعليمية والإعلام الرسمي.

وكما هي العادة، فإن السعودية حاولت من خلال بيان الداخلية، التركيز على دور العناصر الخارجية ومساهمتها في العنف المحلي، لتشير بأن السعودية ضحيّة للعنف وليست مصدّرة له بشراً وفكراً ومالاً. لكن اللافت هذه المرّة ـ ومن خلال ما نشر في وسائل الإعلام المحلية ـ أن هناك تحديداً لجنسيات بعض المعتقلين، فقالت أن بينهم جزائريين وموريتانيين ونيجيريين وتشاديين وأفغان وباكستانيين وآخرين من دول جنوب شرق آسيا. لكن اللافت في موضوع الجنسيات هو أن ٦٧٪ من المعتقلين سعوديين، وأن هناك اعتراف بأن المقاتلين السعوديين في العراق بدأوا في العودة الى السعودية للمساهمة في العنف الداخلي، وأن بين المعتقلين حديثاً عشرات سبق لهم أن اعتقلوا وأطلق سراحهم، إضافة الى أن هناك سعوديين مشاركين ولكنهم لا يحملون هوية الدولة السعودية (أي من فئة البدون) وهذا مؤشر خطر، وقد تحدثنا عنه في موقع آخر من هذا العدد. أيضاً كان اللافت هو زيادة أعداد الجزائرين المعتقلين وفي صفوف قيادية.

وعلى هامش الإعتقالات، حذر مفتي السعودية في بيان له عقب الإعتقالات ممن أسماهم المتشددين، سواء كانوا أجانب أو مواطنين، وطلب من أتباعه إبلاغ السلطات عنهم، وقال: (أحذر إخواني المواطنين والمقيمين في هذه البلاد من التستر على هؤلاء أو إيوائهم فان هذا من كبائر الذنوب)، مضيفا أن التمرد على ولي الأمر معصية لله ومخالفة لأمره، وتمزيق لوحدة الأمة، وتهديد لأمنها وكيانها. وجادل المفتي الذي تبنّى موقف السلطة بالكامل: (إن ما أقدم عليه هؤلاء وغيرهم يكشف للمسلمين جميعاً سوء نيتهم، وأن ما يدعونه من أنهم يريدون نصر الدين والدفاع عن مصالح المسلمين، إنما هو قناع كانوا يستترون خلفه لتحقيق مآربهم ومقاصدهم السيئة).


المفتي

وفي السياق نفسه نفى وزير التعليم السعودي عبدالله العبيد، وهو محسوب على طاقم المؤسسة الدينية الوهابية، أن تكون المناهج التعليمية تفرخ الإرهاب، ولكنه في نفس الوقت رأى إعادة صياغة مفهوم الولاء والبراء في المناهج، وهو ما يشير الى أن هذا المفهوم المستهدف من قبل الحكومة هو الذي سبب العنف، خاصة ضد الغرب. وأكد الوزير ضرورة مواكبة المناهج للموقف السعودي الذي يرى السلام مع اسرائيل، مؤكداً أن (تبني الخيار الإستراتيجي للسلام في المنطقة يستدعي مناهج تعليمية تخدم هذا التوجّه). بمعنى آخر، فإن المناهج التعليمية القادمة ستكون وادعة تجاه موضوع الصراع مع اسرائيل، وسيحذف ما يسيء لها.

لماذا؟

فهد.. ملك الوهابية المفضّل

محمد قستي

معظم مشاكل السعودية اليوم الداخلية والخارجية نشأت في عهد الملك فهد، وهناك شبه اتفاق بين الباحثين المحليين والأجانب على حقيقة أن عهده شهد انحطاطاً للدولة على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، فكان عهده بحق عهد خراب ودمار. وحتى اليوم لم تستفق المملكة من ذلك العهد وتبعاته. ومع هذا نجد أن فهداً لازال يحكم المملكة من قبره، فسياساته المدمرة مرغوبة لدى الأقلية النجدية الحاكمة، وهو الحاكم الأكثر شعبية لدى تلك الأقلية حتى من الملك عبدالعزيز مؤسس الدولة، خاصة لدى مشايخ الوهابية ورجال المؤسسة الدينية الرسمية، بالرغم من أن المملكة لم يحكمها ملك متحلّل مثل فهد نفسه، فما هو السرّ؟

ماذا حمل عهد فهد الى المملكة؟!

علينا ابتداءاً الإنتباه الى أن عهد فهد بدأ منذ مقتل الملك فيصل، الذي لازال غمضاً حتى الآن، وهناك الكثير من الأدلة تشير الى أن فهد نفسه كان ضالعاً في مقتله، وكان يرفض إعدام القاتل، لولا إصرار الملك خالد، الذي رفض التحرك من الرياض قبل أن يعدم الأمير القاتل فيصل بن مساعد. ولي العهد آنئذ، وهو فهد، جاء بقضاة وهابيين فاسدين، فبرّأوا القاتل من جريمته رغم تصويرها تلفزيونياً، ولم يعترفوا بالتصوير كدليل! ومع اصرار الملك خالد على موقفه، تمّ إعدام القاتل ـ كما هو معلن في بيان الحكم ـ لا بتهمة قتل الملك، ولكن بتهمة الإفساد والإلحاد!

المهم أن عهد فهد يمتد من تاريخ مقتل الملك فيصل في مارس ١٩٧٥م، ولم يختلف وضعه كملك من الناحية الفعلية والسيطرة على الدولة حين تولى رسمياً كرسي الحكم عام ١٩٨٢. أي أن حقبة الملك خالد كانت إسمية كما هو معروف، فقد كان يملك ولا يحكم، وكانت إدارة الدولة في جميع جوانبها بيد فهد وإخوته الأشقاء.

فيما يتعلق بموضوعات الإنحدار في السعودية هناك التالي:

على صعيد السياسة الخارجية، انحدرت مكانة المملكة بعد أن بلغت القمّة. والسبب هو التحوّل التدريجي في النهج السياسي الذي كان يقتفيه فيصل. فرغم أن الأخير كان صديقاً للغرب وللولايات المتحدة، ولكنه لم يكن مرتمياً في أحضان واشنطن كما كان فهد ومن جاء بعده. كان فيصل رغم اختلال العلاقة مع الغرب لصالح الأخير، يحاول الحفاظ على نقاط مركزية في السياسة الخارجية السعودية، وبينها موضوع فلسطين والقدس، وبينها الحفاظ على الإجماع العربي، وبينها الإستعداد للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل فيما إذا وقعت ولو بالنفط والمال، وهو ما حدث.

ما بعد فيصل، تغير الأمر، فلا النفط سلاح، وقد قيل أن سبب مقتل فيصل هو استخدام سلاح النفط. ولم يكن فهد متعلقاً بالموضوع الفلسطيني والقدس كما كان فيصل، ولا الإجماع العربي القائم على التفاهم في الحد الأدنى على سياسات إجماعية عربية له قيمة عند فهد، بل كان الأخير يرى أن المسألة يمكن اختزالها بالمال، وتأسيس اجماع عربي على أساس (الدفع المالي) فقط وليس على أساس التوافق على سياسات عربية جامعة، بل ربما كان المال يستهدف تغيير السياسات المتفق عليها (الثوابت العربية).. وهو ما حدث فيما بعد بشأن مقاطعة مصر السادات، ومن ثمّ ما جرى من تقديم مشروع فهد للسلام في قمة المغرب بداية الثمانينيات الميلادية الماضية.

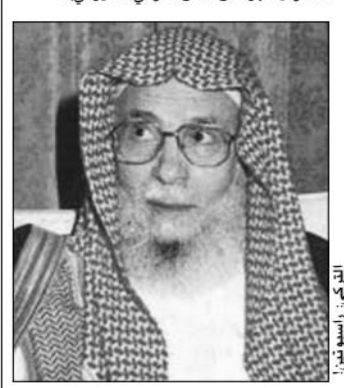
يمكن القول أن فهد لم يكن الشخص المناسب لمواجهة تحديات السياسة الخارجية السعودية، فقد شهد عهده قضايا رئيسية لم يقم فيها بالدور المطلوب لاتزال مواقفه المدمرة فيها تمتد الى يومنا هذا. تلك القضايا شكلت اختباراً للسياسة الخارجية السعودية ولفهد شخصياً:

القضية الأولى ـ كانت زيارة السادات الى تل أبيب، وما تبعها من مقاطعة نظامه عام ١٩٧٨ في قمة بغداد وتردد السعودية في ذلك ولكنها وافقت مضطرة. ثم ما جرى بعد ذلك من نقل مقر الجامعة العربية الى تونس، وتوقيع كامب ديفيد. خروج مصر أضعف السعودية، وقوّى الأنظمة الراديكالية: بالتحديد العراق وسوريا. والسعودية لا تستطيع أن تسيطر على هذين النظامين إلا من خلال إجماع عربي، ومن خلال استثمار السعودية للقوة المصرية. ومع ان الملك فهد كان يجري علاقات من تحت الغطاء مع مصر، خاصة بعد مقتل السادات، وكان يدفع شيكات بين فترة وأخرى لحسني مبارك عبر زيارات خاصة كان يقوم بها سكرتيره الخاص محمد السليمان، حيث تشير بعض المصادر الى أنها كانت تتراوح بين خمسة وعشرة ملايين في كل دفعة.. مع هذا، لم تجرؤ السعودية أن تعيد العلاقات علناً مع مصر إلا في وقت متأخر جداً. وفي الجملة أنه منذ زيارة السادات لتل أبيب، ضعفت مصر، وضعفت السعودية في ميدان السياسة الخارجية ولازالتا حتى هذا اليوم، كون تلك الزيارة نسفت الإجماع العربي، ولم يكن فهد قادراً على ترقيعه، أو ربما راغباً في ترقيعه.


رحل وخلّف الدمار والفساد

القضية الثانية ـ سقوط الشاه وقيام الثورة الإيرانية، وسقوط منظومة الأمن الإقليمي الخليجي التي كانت تعتمد على النظرية الأميركية (العمودين المتساندين). كان فهد ـ وبغباء أيضاً ـ قد اصطفّ الى جانب الشاه ودعمه، ولم يكن يصدّق بأنه سيسقط بعد تصريحات لفهد تدعمه لم تزد عن بضعة أسابيع.

ما جرى بعد سقوط الشاه جملة أمور لاتزال المنطقة تشهد تداعياتها. في البداية كان ازدياد النفوذ الأميركي وفتح ملف عداء مع ايران تماشياً مع الجهد الأميركي، وظهور طائرات اف ١٥ لأول مرة في سماء السعودية ـ قبل ان تشتريها ـ تتوازى مع تصريحات كارتر الرئيس الأميركي آنئذ تفيد بأن (أمن السعودية جزء من الأمن القومي الأميركي).


التركي: راسبوتين!

بعدها انخرطت السعودية في معركة صدام حسين والغرب ضد ايران، حيث التقى صدام وولي العهد فهد في زيارة سرية للسعودية وتوافقا على الحرب ودعمها. وتتالت تداعيات الحرب ليحتل صدام الكويت، ولتنخرط السعودية في جهد اخراجه بمالها والتضحية بسيادتها، ولتوقعها في مآزق اقتصادية غير عادية بسبب الحرب وبسبب هبوط أسعار النفط ايضاً، وهو أمرٌ خطط له الأميركيون وفهد، من أجل إضعاف القدرات الإيرانية عن مواصلة الحرب. وأخيراً تتوج التداعيات بحصار العراق لسنين طويلة ومن ثمّ إسقاط نظامه، ولم يكن كل ذلك في صالح السعودية.

ولاتزال الريبة تحكم العلاقات السعودية الإيرانية، والسعودية العراقية، بفضل الملك فهد نفسه، حيث لم تستطع الأطراف جميعاً استيعاب الدور السعودي الأسود في كل ما جرى حتى الآن.

القضية الثالثة ـ وهي القضية الأفغانية: حيث احتل السوفيات كابل، ورأت أميركا استخدام الدين (السعودي) والمال (السعودي) والجهد البشري والفكري (السعودي) لمحاربة الشيوعية، والإنتصار لأميركا من جهة؛ ومن جهة ثانية كانت السعودية مدفوعة مذهبياً وسياسياً لتوليد نموذج سياسي ديني أفغاني يوازي النموذج الثوري الإيراني ويختطف منه الألق. ومعروف ماذا فعلت السعودية في تلك الحقبة، وكيف كان الأميركيون يعملون مع السعوديين من الأراضي الباكستانية عبر وكيلهم ضياء الحق.

المهم هنا في النتائج، فالحرب الأفغانية كان لا بدّ أن تولد شحنات دينية سلفية إضافية في الداخل السعودي والمتأثر به. فمادام توصيف الحرب عقدياً، فلا بدّ أن تكون حرباً (دينية)، ومادام نموذج الحكم المراد صناعته (يقابل أو ينافس أو يعارض) النموذج الإيراني، فلا بد أن يكون (مذهبياً).

والنتيجة كان أن تعزّز دور الفكر المتطرف داخلياً وخارجياً، وكانت المحصلة ولادة القاعدة، والأفغان العرب، ليرتدّ على السعوديين على شكل تفجيرات العليا والخبر قبل أن يأتي الإنفجار الأكبر في ١١/٩ على شكل غزوة واشنطن! ولتتمدد مشاكل العنف والفكر الوهابي المتطرف لتلقي بجمرها على المنشآت السعودية ولتحصد المآت من القتلى حتى الآن، وآلاف المعتقلين أيضاً، ولتؤدي أيضاً الى شروخ في العلاقة مع الغرب، وشروخ في الداخل الإجتماعي السعودي، ولتضعف السعودية في مجال الحفاظ على سيادتها، كما هو واضح الآن.

كل هذا كان من أخطاء الملك فهد نفسه وليس أحداً غيره.

القضية الرابعة ـ وهي فلسطين التي لم تكن تحظ بأهمية كبيرة بالنسبة للملك فهد، الذي وجد نفسه مضطراً للتعاطي معها، ومع رجال القضية أنفسهم، وإن كان لا يحترمهم ولا يكن وداً لهم، خاصة المرحوم ياسر عرفات. الفارق بين فهد وفيصل كبير في هذا الشأن. ففيصل ـ خاصة في أواخر أيامه ـ كان متعلقاً بالقدس بشدّة، بل كان ـ حسب مقربين منه ـ مهووساً بها وبتحريرها والصلاة فيها. أما فهد، فلم تكن له علاقة صادقة بالدين أو بالتدين، بل هو ضد الإثنين معاً، وكثيراً ما تحدّث عن هذا الأمر لمقربين منه، من أنه سيجعل الشعب السعودي يكفر بشيء إسمه دين، أي دين، وليس فقط الإسلام!

بين من هو مستعدٌ للدخول في حرب من أجل القدس والمخاصمة حولها، وبين مواقف فهد فيما بعد مسافة شاسعة. فالأخير واجه تحوّلات في القضية الفلسطينية لم يهتم بها، بل تراخى بشأنها الى حدّ الإهمال. أول القضايا، كانت في عام ١٩٧٨م حيث احتلت إسرائيل مساحات شاسعة من جنوب لبنان بحجة مواجهة المقاومة الفلسطينية، وفي عام ١٩٨٢ أكملت الإحتلال بحصار واحتلال بيروت وإخراج منظمة التحرير. لم يقم فهد بشيء فيه فائدة تستحق الذكر، وليعد من أراد الى التاريخ ليقرأه من جديد.

بتراخي السعودية وقبلها مصر ومعها الأردن وخروج منظمة التحرير الى المنفى التونسي واليمني، بدأت سلسلة من التراجعات في مجال القضية الفلسطينية، ابتداءً من مشروع فهد للسلام الذي قدم في قمة المغرب بداية الثمانينيات الميلادية، وانتهاء بمبادرة ولي العهد عبدالله (الملك فيما بعد) حيث تحول المشروع الى مبادرة سعودية قدّمت على طبق من ذهب لإسرائيل تتضمن اعترافاً مباشراً.

بعد حرب الكويت، كان السعوديون روّاداً في مؤتمر مدريد.. كان ذلك ثمناً يسددونه مقابل الحماية الأميركية التي جاءتهم على عجل من صدام حسين. فرخت مدريد صفقة اوسلو، وأوسلو فرخت انتفاضة ثانية تجاهلها السعوديون مثلما تجاهلوا الأولى عام ١٩٨٧، ليتوج الأمر بحصار عرفات وقتله في صمت مريب من الجميع. وجاءت حرب تموز الصهيونية ضد لبنان عام ٢٠٠٦، لتزيد من الإتصالات الإسرائيلية السعودية، ولتفتح جروحاً مع سورياً وصلت الى قاب قوسين من قطع العلاقات، والى توتر في لبنان، والى محاصرة غزة ومحاربتها سعودياً.

هذه هي المحصلة النهائية من سياسة فهد الفلسطينية.. كلها سوداء.

في الصورة الإجتماعية والإقتصادية المحليّة، هناك اتفاق بين كل الباحثين العرب والأجانب والسعوديين أنفسهم، بأن عهد الملك فهد شهد أكبر انتكاسة اقتصادية، هي أشد وطأة من أزمة الستينيات الميلادية التي سببها تلاعب الملك سعود بأموال الدولة. فقد أصبحت الدولة مدانة بعشرات المليارات من الدولارات لأول مرة في تاريخها، وأصبحت ظاهرة البطالة قائمة ولاتزال بسبب سياساته، وأصبحت الخدمات في عهده في الحضيض ولاتزال.

والباحثون متفقون أيضاً على أن التطرّف الديني الوهابي لم يبلغ مداه في الداخل والخارج إلا بسياسات الملك فهد نفسه، وأن ما يجري اليوم في السعودية إنما هو استمرار لمنتجات سياسات الملك فهد، خاصة بعد انتفاضة جهيمان عام ١٩٧٩م.

أيضاً هناك اتفاق بين أكثرية السعوديين، على أن الملك فهد كان أكثر من بثّ الحساسيات بين المناطق والمذاهب في الداخل السعودي. فهو لم يدعم


عشق وهابي لفهد!

الوهابية وجهودها الداخلية والخارجية في نشر فكرها المتطرف فحسب، بل دعم النجدية الوهابية أكثر من أي وقت مضى. وفي عهده تعرض الحجازيون كما الشيعة ومناطق اخرى مهمشة الى المزيد من التهميش في الدولة.

لعل هذا المنتج الأخير لسياسات الملك فهد، يجيب على تساؤل حقيقي يقول: إذا كان عهد الملك فهد بهذا السوء، فلماذا نرى أنه الملك الأكثر شعبية بين طاقم الدولة، وبين النجديين عامة، وبين الوهابيين بشكل خاص؟!

جواب هذا التساؤل واضح أيضاً: قد لا يثيرنا

دعم النجديين وحبهم للملك فهد، فهو قد مكنهم من السلطة كاملة، وانحاز لهم بشكل جعل الدولة نجدية بقضّها وقضيضها. وما مسؤولي الدولة وطاقمها إلا من تلك الفئة بالتحديد، فلا غرابة إذن، في بلد قائم على المناطقية والمذهبية وحتى العنصرية، أن يجد الملك فهد دعماً من فئة اجتماعية ينتمي اليها والى مصالحها على حسب بقية الشعب، وهم أكثرية السكان (٧٥٪ ـ ٨٠٪).

لكن السؤال الأكثر إثارة هو التالي: المعلوم ان الملك فهد ـ وقبل أن يصبح ولياً للعهد ـ كان مشهوراً عنه بتحلله الأخلاقي علناً. لم تكتب الصحافة الغربية عن شخص فاسد من العائلة المالكة بمثل ما كتبت عن فهد، ولم يوبّخ فيصل ـ الملك ـ أحداً من العائلة المالكة المسؤولين بمثل ما وبّخه. ولم تكتب صحافة غربية عن ملايين يصرفها أمير على القمار بمثل ما كتبت عن فهد؛ ولم تنشر صورة لأمير مسؤول وهو يحتسي الخمر من قبل بمثل ما فعلت مع فهد الذي ظهر علناً مع كارتر وهو يكرع الخمر. ولم تعرف العائلة المالكة أحداً قبلها ولا بعدها من لبس (الصليب) إلا الملك فهد حين زار لندن عام ١٩٨٦؛ كما لم يعرف عن ملك سابق أنه يمتلك قصوراً بعدد قصور فهد لا في الداخل ولا في الخارج، حتى أن بعضها محصّن ـ كما في سويسرا ـ ضد القنابل النووية. وفي ذات السياق، لم يعرف عن أمير أو ملك تحلل من الأخلاق واعتدى على الأعراض واشتهر بـ (النسونجية/ بلاي بوي حسب تعبير الصحف الغربية) مثل الملك فهد؛ وأكثر من هذا، لم يعهد من ملك أنه كان ضد الدين ويتكلم ضده علناً مثل فهد، ولم يعرف عن ملك تارك للصلاة ويسخر من المصلين مثل فهد.

على الأقل بعض من هذا كان يعرفه مشايخ الوهابية؛ لكنك تجدهم الى هذا اليوم لا يترحّمون إلا عليه، ولا يذكرون اسم فيصل او سعود أو خالد، فما هو السرّ يا ترى؟!

الملك فهد رغم كرهه للمشايخ، كان يخشاهم، وكان سلوكه الشخصي كما سياساته المحلية ستثير غضبهم، ولهذا كان لا بدّ من إيجاد معادلة من نوع ما: أن يفعل ما يراه ويشتهيه، وأن يفعلوا هم ـ أي المشايخ ـ ما يرونه، وهناك منطقة وسط تتقاطع فيها مصالح الطرفين.

لكي يصمت المشايخ كان لا بدّ من إغراق أفواههم بالمال والإمتيازات والمناصب، وكان لا بدّ من دعم الوهابية في الداخل لتقمع وفي الخارج لتخوض حرباً ضد الشيعة، والشيوعية أيضاً، فهما صنوان في القاموس الوهابي. أنشأ فهد مجلساً أعلى لنشر الدعوة السلفية، برئاسة أخيه سلطان ـ ولي العهد الحالي ـ فهو الآخر يضاهي فهد فساداً وانحلالاً وسرقة، وإن كان لا يحشش مثل فهد! وعمل سلطان مع راسبوتين (الشيخ عبدالله بن عبدالمحسن التركي) لنشر الدعوة في العالم، فقامت المراكز والمساجد في بقع مختلفة من عواصم العالم تروّج للوهابية التي كانت حينها حليفاً لأميركا في حربها على السوفيات وإيران.

تحولت الكليات الدينية الى جامعات، مثل جامعة الإمام محمد بن سعود، وزيدت ميزانية الدعوة السلفية حتى بلغت مليارات الريالات، وتوسعت صلاحية المشايخ الى حدودها القصوى. تزامن ذلك مع حاجة السعودية لتفعيل الوهابية وتهجير بعض طاقاتها الى الخارج حتى تحترق (كما فعلوا مع العراق حديثاً)، والتغطية على آثار ما قام به جهيمان الذي تحدّى مشايخ الوهابية وآل سعود معاً وطعن فيهما في رسائله المتعددة المنشورة.

ومشايخ الوهابية لا يحاكمون المواقف والأشخاص وفق (الدين) أو (المصلحة العامة) بل وفق مصالحهم الشخصية والطائفية، لذا كان الملك فهد ـ بالنسبة اليهم ـ الملك التقي الورع داعم العقيدة الصحيحة، ولهذا صعُب على الوهابيين التنازل عن بعض سلطاتهم بعد أن تفجر العنف فأصاب حتى أميركا نفسها وعرش آل سعود أنفسهم. كما صعب على آل سعود، خلفاء فهد، أن يتخلوا عن سياسته، فالوهابيون الكبار لا دين لهم إلا مصالحهم الضيقة ـ مذهبية أو مادية أو عنصرية مناطقية عشائرية. ولذا جرى استخدامهم من جديد ـ كما هو حالياً ـ في سياساتهم الداخلية والخارجية. فأصبح تدعيم الوهابية الوسيلة الفضلى لتنفير المواطنين حتى من الدين، وهي وسيلة لمكافحة كل أصحاب الأفكار الإصلاحية، فبهم يضرب آل سعود من يطالب بالإصلاح، وبهم يقاضونهم ويسجنونهم، وبمجانينهم يواجهون المخالفين في العراق ولبنان وغيرها.

والوهابيون اليوم غير مرتاحين من الملك عبدالله، لأنه لا يتمتع بالحماس الكافي لدعمهم. عكس ذلك تجده فيما يتعلق بموقفهم من (اشقاء) فهد كسلطان ونايف وسلمان، حيث المديح والدفاع الغبي عنهم وعن سياساتهم. حتى أنك لتستغرب لماذا يدافع الوهابيون عن نايف الذي يقوم بتقليم بعض أظافر متشدديهم. هم يعلمون بموقف نايف منهم، ولذا يستحقرون الملك عبدالله، وينحازون سياسياً الى الطرف الذي يمنحهم المال بلا حساب، ويدافع عنهم كما يفعل نايف دائماً.

هذا هو سر موقف مشايخ الوهابية من السديريين الفاسدين: من الملك فهد، وحتى سلمان، مروراً بنايف وإبنه محمد، وغيرهما. وقد استخدم الجناح السديري ولازال مشايخ الوهابية ومؤسساتهم في مواجهة جناح الملك ونجحوا في تحجيمه وإضعافه والحكم مباشرة بدلاً منه فعلاً. والوهابيون يعتقدون بأن مستقبلهم سيكون أفضل حين يصل سلطان الى كرسي الحكم، وسيكونوا أكثر من سعداء إن تولّى نايف ذلك.

الآن.. المملكة تسير وفق سياسات فهد، سواء تعلّق الأمر بتوطيد العلاقات مع أميركا (الحقيقة تقديم التنازلات الكبيرة التي لم تكن السعودية تفكر فيها في عهد فيصل) أو بتخريب الإجماع العربي الذي على أساسه ـ وعلى أساسه فقط ـ يمكن تصوّر زعامة سعودية للعالم العربي، أو فيما يتعلق بالموقف (الإستراتيجي) من إيران والعراق، واعتبارهما عدوين، من منطق طائفي بحت، وإلا فإنه يمكن التفريق بين الموقفين لو كان الأمر سياسياً، وأيضاً فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، حيث ستستمر السعودية في رفع لواء السلام والتطبيع مع اسرائيل، حتى ولو كان المعنيون السوريون أو الأكثرية الفلسطينية ضد هذا الخيار، ما يعني أن السعودية لن تتمكن من إنجاح خيارها هذا، بل سيقودها الى توتير أكبر مع سوريا.

أيضاً، سيكون طابع السياسة السعودية الخارجية هو نفسه الذي اختطه فهد: التحلل من المشاكل العربية والإسلامية وتناسيها، والتركيز على ما له صلة بالعلاقة السعودية الغربية وما يمكن للسعودية أن تتنازل بشأنه على حساب غيرها من العرب والمسلمين. سيبقى موضوع الصومال والخلاف الجزائري المغربي على الصحراء، وكذلك موضوع دارفور، وكشمير، وأفغانستان فضلاً عن موضوع الأقليات المسلمة في مورو الفلبين وفطاني تايلاند.. ستبقى كلها وغيرها ساقطة من الأجندة السعودية، ما لم يظهر اهتمام أميركي جديد يفعل الدور السعودي رغماً عنه.

وفي المواضيع الداخلية، أيضاً تفرض رؤية الملك فهد على إخوته من الخلفاء: إبقاء التحالف مع الوهابية وتشذيبها من العنفيين الذين يواجهون النظام السعودي بشكل خاص؛ وايضاً إبقاء موضوع الحكم أمراً نجدياً لا يشارك فيه المواطنون بمناطقهم على الأقل؛ ولا إصلاحات سياسية تؤدي الى تغيير في حصحصة منافع السلطة والثروة؛ ولا تخفيف للفساد وسوء الإدارة والنهب الملكي؛ ولا تغييرات جادّة في التعليم والمناهج وغير ذلك.

المملكة دخلت ثلاجة الملك فهد منذ زمن بعيد، والخروج من الثلاجة أمرٌ صعب لدى قوم تعوّدوا ممارسة غير المألوف في السياسة والفكر.



على خطى الدمار الفهدي

حقوق الإنسان في السعودية مرّة أخرى

زيادة في الإنتقادات وصَمَمُ آل سعود

عبدالحميد قدس

تتكاثر منذ شهور الإنتقادات الحادة لانتهاكات الحكومة السعودية لجملة من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان. هذه الإنتقادات لا تتوازى مع حملة سياسية غربية ضد السعودية كما كان يشار في بعض الحالات. على العكس من ذلك، كل الدول الغربية الأساسية على علاقة ممتازة مع السعودية، وتدافع عن مواقفها، بل وتتملّقها أحياناً. ولربما يكون هذا هو السبب الأساس الذي يجعل الحكومة السعودية غير عابئة بسيل التقارير من منظمات حقوقية تنتقد تصرفاتها.

السعوديون وقد خبروا نفاق السياسات الغربية، الأميركية بوجه خاص، رأوا أن التقارير الحقوقية وإن شوّهت سمعتهم خارجياً، فإنه ليس لها آثاراً سياسية مباشرة. لا أحد من دول الغرب يتحدث اليوم عن سجل السعودية السيء في حقوق الإنسان، ولا أحد يهددها بمقاطعة أو محاسبة أو يستخدم ملفها الأسود للضغط من أجل تحقيق تنازلات لمصلحتها.

السعوديون يفهمون هذا، ولذا فهم يدفعون الثمن مقدّماً.

ما هو الثمن؟

إنه تافه بالنسبة لمجموعة لا هدف لها إلا البقاء في السلطة.

ليعطوا الغرب ما يريد.

هناك المزيد من المال، فليذهب في صفقات تسلح، أوصفقات مجنونة مثل سور السعودية العظيم على الحدود مع العراق! ولتذهب أموال النفط في سمسرات وفي الخزانة الأميركية وغيرها.

وماذا بعد؟

هناك قضية ميتة عند آل سعود، فليتنازلوا بشأنها. هناك المخزن الفلسطيني فليبيعوه وليبقوا سالمين برأسهم!

وهناك أخيراً مجموعة من الإرهابيين المتطرفين الذين يريدون محاربة أميركا واسرائيل، فليذبحوهم بفتاوى الوهابية أولاً، ثم بسيف المال، أو بمحاصرة الحدود كما يجري في غزة!

وماذا يهمّ الغرب المنافق بعد هذا؟!

إنه لا يتذكر الديمقراطية التي أراد بيعها على شعوبنا قبل بضعة أيام!

وهو لا يتذكر من حقوق الإنسان إلا إذا سقط جريح اسرائيلي، فيصب الإدانات على صاروخ بدائي فلسطيني.

أما محاصرة ملايين بالجوع والمرض، فلا بأس من ذلك، إنه وسيلة لمكافحة الإرهاب.

وأما الصواريخ ـ وما أكثرها ـ تلك التي تمزّق أشلاء الأطفال والنساء في العراق وأفغانستان فلا تلق حتى اعتذار باهت يقول بأنه كان هناك خطأ.

والعدالة الأميركية لم تدن حتى الآن أحداً من مجرمي جيوشها في بلداننا المستباحة.

المهم أن حقوق الإنسان والديمقراطية مجرد أداة غربية يمكن استخدامها ضد كوريا الشمالية أو كوبا أو إيران أو زيمبابوي أو سوريا أو حتى السودان، ولكنها لا تستخدم وإن أعلن عن تفاصيل انتهاكاتها ضد نظام (السواطير) ونظام (المنتخِبون الأموات) في القاهرة، ولا ضد ممول القاعدة رجالاً وفكراً ومالاً في الرياض، ولا ضدّ المدللة إسرائيل التي لم تبق سيئة أو رذيلة إلا وارتكبتها.

وعين الرضا عن كل عيب كليلة/ ولكن عين السوء تبدي المساويا

ليس هناك كثيرين ممن يهتمون ما إذا كان سجل السعودية الحقوقي تجاه شعبها والعاملين فيها نظيفاً أم أسوداً. أو أن الشعب (المسعود) لا رأي له أو صوت أو حتى منزل يقيم فيه. فلقد تشوّهت المفاهيم الحقوقية والسياسية، وبعدما جرى ما جرى في العراق ولبنان وأفغانستان، لا توجد مصداقية لا للدول التي تزعم نشرها أو حمايتها أو تطبيقها على نفسها قبل غيرها، كما لم يعد الكثيرون يثقون بالمفاهيم نفسها، حتى وإن كانت صحيحة وتعمل لصالح المضطهدين، بل ولربما لم يعودوا يثقون بمن يروّج لتلك المفاهيم.

والحكومة السعودية اليوم وهي إذ تواجه بجملة من الإنتقادات الحادّة، تستطيع أن تتكيء على السخط المحلي والعربي ضد أميركا والغرب ومفاهيمه التي لا تطبّق إلا على أعدائه، وليس على أصدقائه مثل ال سعود، وآل مبارك، وآل صهيون!

لا يوجد حقل من حقول الإنسان إلا وانتهكها آل سعود بصورة صارخة، وما أكثر التقارير التي ظهرت عن اوضاع السجناء السياسيين وسجناء الضمير وحرية التعبير من صحافيين وكتاب ومؤلفين، وما أكثر ما نُشر من تقارير عن انتهاكات حقوق الإطفال، وحقوق المرأة، والتعذيب، وهدر الكرامة، والمحاكمات غير العادلة، والمعاملة السيئة للعمالة الأجنبية، والتمييز الطائفي والمناطقي والديني، والإضطهاد الديني، وغيرها كثير.

لم تكن الأمور كما في الماضي، فكثير من الإنتهاكات تمّ توثيقها ونشرها، حتى تلك التي تصدر عن الخارجية الأميركية نفسها، ولكن وكما قلنا، دون أن يؤثر النشر والإعلان في سلوك النظام السعودي لأنه مطمئن بأن أموال النفط يمكنها أن تشتري الغرب المنافق، ولا أحد بين آل سعود يخشى سوى الغرب، فهو إلههم وحامي عروشهم.

ولقد اعتدنا في كل عدد تقريباً من هذه المجلة نشر بعض صور الإنتهاكات، بالشكل المختصر حدّ الإمكان، واعتمدنا اختزال التقارير الحقوقية، نظراً لأن المجلة لا تتسع لنشرها كاملة. في هذا العدد هناك عدد من القضايا التي أثيرت حول انتهاكات النظام السعودي نحاول تغطيتها على النحو التالي:

الإساءة للخادمات

وهي واحدة من الجرائم المشهودة في السعودية، بل في دول الخليج عامة، وإن كانت السعودية من أشدّها تعرّضاً للنساء الضعيفات، حيث يحرمن من راتبهن، ويضربن، ويعذبن، ويحتجزن أحياناً لسنوات، بل ويقتلن في بعض الأحيان، ولقد ظهرت أخبار كثيرة عن قتل الخادمات، وبعضهن قتل على يد أميرات وأمراء.

التقرير الجديد في هذا الشأن استغرق نحو ١٣٠ صفحة، وأصدرته منظمة

هيومن رايتس ووتش هذا الشهر (يوليو ٢٠٠٨) وهو بمثابة دراسة وتحقيق مفصّلين حول الموضوع. وقد حمل التقرير عنوان: الإساءات بحق عاملات المنازل الأسيويات الوافدات على المملكة العربية السعودية. وتضمن التقرير الشامل كل ما يتعلق بالقضية ابتداءً من أسباب هجرة النساء للعمل في السعودية كخادمات وانتهاءً بالتوصيات، مروراً بكيفية المعاملة لهن، والإطار القانوني للعمل، والمخالفات القانونية، وقوانين العمل الدولية، ونظام الكفالة في السعودية، ونطاق الإساءات التي تتعرض لها النساء، من العمل الجبري، والإسترقاق، والإتجار بالأشخاص، والإستعباد الجنسي، وأنواع الإساءات البدنية بحق الخادمات، وكذلك الشفهية والتحرش الجنسي، والحرمان من الطعام. وتطرق التقرير لأنواع الإستغلال البشع، ومن بين ذلك الأجور الزهيدة، الإفراط في العمل لساعات طويلة، والإقامة غير المناسبة، وعدم دفع الأجور، وغيرها.

وقال التقرير الذي نشر في الثامن من يوليو الجاري، أن على السعودية أن تنفذ إصلاحات بمجال العمل والهجرة والعدالة الجنائية من أجل حماية عاملات المنازل من التعرض لإساءات حقوقية جسيمة ترقى في بعض الحالات إلى الاسترقاق. وفي الغالب لا يواجه أصحاب العمل أية عقوبات جراء ارتكاب الإساءات، بما في ذلك عدم دفعهم الأجور لمدد تتراوح بين شهور وسنوات، وتحديد الإقامة قسراً، والعنف البدني والجنسي؛ فيما تواجه بعض عاملات المنازل الحبس أو الجلد إثر توجيه اتهامات زائفة إليهن بالسرقة أو الزنا أو (عمل السحر).

وقد استند التقرير الى ١٤٢ مقابلة مع عاملات المنازل ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ووكلاء استقدام للعمل في السعودية وفي الدول الراسلة للعمالة. وقالت نيشا فاريا، الباحثة الرئيسية بقسم حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش: (في أفضل الحالات تتمتع النساء المهاجرات في السعودية بأوضاع عمل جيدة وأصحاب عمل طيبين، وفي أسوأ الحالات يُعاملن كأنهن من الرقيق. وأغلب الحالات هي بين النقيضين). وتابعت: (على الحكومة السعودية أن تمد مظلة حماية نظام العمل بحيث تشمل عاملات المنازل، وأن تصلح من نظام الكفالة حتى لا تضطر النساء اللاتي يرغبن بشدة في كسب المال لصالح أسرهن إلى المقامرة بحياتهن).

وتوظف البيوت السعودية ما يُقدر بمليون ونصف المليون خادمة، وهن بالأساس من أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال. وتوجد أعداد أقل من بلدان أخرى أفريقية وآسيوية. وفيما لا توجد إحصاءات موثوقة عن العدد المُحدد لحالات التعرض للإساءات، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية وسفارات الدول الراسلة للعمالة تؤوي الآلاف من عاملات المنازل اللاتي يشتكين من أصحاب عملهن أو من وكلاء الاستقدام كل عام.

ومن بين الشكاوى الأكثر تكراراً وانتشاراً، الإفراط في العمل وعدم تلقي الأجور لفترات تتراوح بين بضعة شهور و١٠ أعوام. ويستبعد نظام العمل في المملكة عاملات المنازل من مظلة حمايته، مما يحرمهن من الحقوق المكفولة لغيرهن من العمال، مثل يوم العطلة الأسبوعية والحصول على أجر مقابل العمل لساعات إضافية. وعلى الكثير من عاملات المنازل العمل ١٨ ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع السبعة.

ويربط نظام الكفالة التقييدي تأشيرات العاملات المهاجرات بأصحاب عملهن، مما يعني أن بإمكان أصحاب العمل حرمان العاملات من القدرة على تغيير الوظيفة أو مغادرة البلاد. وقابلت هيومن رايتس ووتش العشرات من النساء اللاتي قلن إن أصحاب العمل أجبروهن على العمل ضد رغباتهن لشهور أو سنوات. وعادة ما يُصادر أصحاب العمل جوازات السفر ويقومون بحبس العاملات في البيوت، مما يزيد من عزلتهن ومن خطر التعرض للإساءات النفسية والبدنية والجنسية. وبعد مقابلة ٨٦ عاملة منازل، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن ٣٦ منهن واجهن إساءات ترقى لدرجة العمل الجبري أو الإتجار بالأشخاص أو العمل في أوضاع تشبه الاسترقاق.

والتحقيقات حول اساءة المعاملة متواضعة المستوى، وإجراءات التقاضي الجنائية التي تستغرق سنوات في العادة، تعني أنه نادراً ما يتم إخضاع أصحاب العمل المسيئين عبر نظام العدالة الجنائية. مثلاً بعد ثلاث سنوات من المداولات أسقطت محكمة بالرياض كافة الاتهامات بحق صاحبة عمل نور مياتي، رغم اعتراف صاحبة العمل ورغم أدلة طبية قوية ورغم متابعة الرأي العام الحثيثة للقضية. وكانت نور مياتي — عاملة المنازل الأندونيسية — قد تم بتر أصابع يديها وقدميها جراء حرمانها من الطعام وضربها يومياً من قبل أصحاب عملها.

وفي عينة من القضايا التي درستها هيومن رايتس ووتش كانت عقوبات (عمل السحر) والجرائم الأخلاقية من قبيل الزنا والتواجد في صحبة رجال من غير الأقارب، تتراوح بين السجن لعشرة أعوام و٦٠ إلى ٤٩٠ جلدة. أما عاملات المنازل اللاتي يتعرضن للحمل نتيجة للاغتصاب، فتتم مقاضاتهن أيضاً إذا لم يتمكنّ من الوفاء بمعايير الأدلة الصارمة الخاصة بإثبات التعرض للاغتصاب. وقالت نيشا فاريا: (نساء كثيرات ممن تحدثت إليهن يخشين تقديم شكاوى خشية توجيه اتهامات عكسية إليهن). وأضافت: (وفي حالات أخرى يتنازلن عن الاتهامات ضد من أساءوا إليهن، حتى لو كانت الأدلة على مزاعمهن دامغة، خشية أن يعلقن في المأوى لسنوات بمعزل عن أسرهن مع عدم القدرة على العمل وفي ظل أقل الفرص الممكنة للحصول على العدالة في نهاية المطاف).

ودعت هيومن رايتس ووتش السعودية إلى التحقيق مع أصحاب العمل المسيئين ومعاقبتهم وطالبت بحماية عاملات المنازل من الاتهامات العكسية. كما دعتها إلى التعاون بشكل أكثر فعالية مع الدول الراسلة للعمالة من أجل مراقبة أوضاع عمل عاملات المنازل، وتيسير عمليات الإنقاذ، وضمان استعادة الأجور غير المدفوعة، وإنشاء مأوى لضحايا الإساءات مع توفير خدمات شاملة لهن، والترتيب لإعادة العاملات إلى بلدانهن سريعاً. وعلى كل من السعودية وحكومات الدول الراسلة للعمالة أن تسن آليات للمراقبة والمتابعة المنتظمة والدقيقة لمكاتب الاستقدام وممارسات الاستقدام المتبعة.

معتقلو البحرين

هناك قضيتان متجددتان تتعلقان بسجناء من البحرين، كانوا في السعودية للزيارة أو السياحة فاعتقلوا، ولا أحد يعلم عنهم شيئاً. لم يحصلوا على محاكمة، ولم توجه لهم تهمة، ولم تتصل بهم سفارة بلدهم، ولم يسمح لهم بتوكيل محامين عنهم، شأنهم في ذلك شأن الكثيرين ممن وقعوا في يد جهاز العدالة السعودي غير المحترم!

القضية الأولى بدأت في شهر فبراير الماضي حين اعتقل ثمانية من البحرينيين في السعودية، هم مجموعة من الأصدقاء، قرروا أن يقوموا برحلة استكشافية تجمع اهتمامهم بالسياحة والمغامرة على الأراضي السعودية، وقيل أنهم وجدوا في المكان الخطأ والوقت الخطأ، حسب ما تزعم بعض المصادر، حيث تم اعتقالهم بالقرب من منشأة عسكرية! سعودية، ولأنهم شيعة كما هم أكثر سكان البحرين، اتهموا بالتجسس لإيران.

وتقول المصادر ان أهاليهم قلقوا على أبنائهم، وتوجهوا لحكومتهم من أجل التدخل لمعرفة مصيرهم، فتحركت وزارة الخارجية البحرينية وبعثت بالرسائل ولكن دونما جدوى، وبعد أشهر طويلة، قال وزير الداخلية السعودي لصحيفة الوطن السعودية حين سُئل عنهم: (مازالت الأمور في مجال الاتهام.. والتحقيقات ستظهر الحقيقة ولكن هناك مبالغات في هذا الامر). وهذا القول من المستغرب حقاً، لأن المدة كافية للتحقيق معهم ولمعرفة إن كانت لهم صلات أم لا مع ايران. ولكن مصادر في الخارجية البحرينية تقول بأن السعودية متأكدة من براءة المحتجزين، وأن الأخيرة تخشى من الإثارة الإعلامية ضدها فيما إذا أعلنت براءتهم، ولم يستبعد المصدر أن يتم تلفيق دعوى ضدّهم غير مسألة التجسس تبرر الإحتجاز لأشهر أخرى وتغطي على الأشهر السابقة.

وكما في السياسة تحليلات عقدية طائفية، كذلك في الأمن. فلو كان

المعتقلون سلفيين، لما أمضوا ثلاثة أيام، ولما اتهمهم أحد بالخيانة او التجسس، ولكن الشيعي من أي بلد كان هو بنظر الحكومة السعودية ووهابييها متهم حتى تثبت براءته، وخائن حتى يتم التأكد من ولائه، وهذه رؤية عقدية تسقط على القضايا السياسية والأمنية والشخصية.

وكان نبيل رجب نائب رئيس المركز البحريني لحقوق الانسان قد صرح نقلاً عن مصادر بحرينية رسمية بأن السعودية لم توجه اتهامات رسمية للمعتقلين الثمانية رغم مرور ستة أشهر على احتجازهم. وأعرب عن اعتقاده بأنهم ضحايا للتوتر في المنطقة بين ايران وواشنطن وعواصم الخليج الأخرى. وتابع بان المعتقلين كانوا في المكان الخطأ وفي التوقيت الخطأ.

وحتى الآن، لم يستجد أمر بشأن المعتقلين، حيث لا توجد اية معلومات عنهم وعن مكان احتجازهم ولا التهمة الموجهة لهم ولا الأدلة ولم يسمح لأهاليهم برؤيتهم أو لمحام لمتابعة قضاياهم.

أما القضية الأخرى، فتتعلق ببحريني اعتقل في السعودية منذ أكثر من خمسة أعوام، ويدعى عبدالرحيم المرباطي، وقد انقطعت أخباره مؤخراً عن عائلته، قيل أن سبب ذلك هو نقله الى سجن آخر، حيث نقل من سجن بالرياض الى سجن بمنطقة عسير، وهذه حادثة نادرة أن ينقل أجنبي معتقل من سجن في العاصمة الى سجن في منطقة نائية.. فيما قال مسؤولو السجن الأخير بأنه ليس موجوداً لديهم وبالتالي اعتبر مفقوداً هكذا ببساطة! وتحاول السفارة البحرينية في الرياض البحث عن المعتقل الذي لم توجه له تهمة معينة رغم مضي المدة، حسب قول صحيفة بحرينية. وقد اعتبر أهالي المعتقل ابنهم مفقوداً، وحملوا السلطات السعودية المسؤولية. فيما توقع ناشطون حقوقيون أن يكون المعتقل قد توفي بسبب ظروف السجن السيئة وبسبب الوضع النفسي لمعتقل لا يعلم سبب اعتقاله وبسبب التعذيب المشهود له في السجون السعودية.

وأشار ابن الضحية المعتقل (أسامة) إلى أن العائلة في حالة قلق شديد على سلامة والده الذي كانوا قد التقوه في آخر مرة منذ ثلاثة أشهر بعد أن بدت حالة الإرهاق النفسي في ازدياد حيث فقد الكثير من وزنه، وبدا منطوياً اكثر بسبب طول الاحتجاز الفردي والتعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له. وكان أسامة قد التقى وزيري الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة والداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة ووزير الدولة للشئون الخارجية نزار البحارنة على مدى العام للبحث معهم حول موضوع اعتقال والده، وانتقد تلكؤ السلطات البحرينية في استعادة والده بعد أن أمضى أكثر من خمسة أعوام في الاحتجاز السعودي من دون أن توجه له تهم سوى بعض الادعاءات التي أشيعت عن احتمال كون اعتقاله مرتبطاً بشبه تتعلق بالإرهاب.

سعوديون بلا هوية

لا المزاعم الدينية التي يتلفّع بها النظام السعودي، ولا البنية القبليّة العشائرية للنظام وأدواته المسيطرة على جهاز الدولة، ولا مفاهيم الدولة الحديثة، قادرة على حلحلة بعض المسائل الأوليّة التي تمثل قضايا متفجرة في المجتمع.

هناك نحو نصف مليون إنسان في المنطقة الغربية بدون هوية. هم أكثر من الـ ١٢ ألفاً في الكويت من فئة (البدون) يمثلون وصمة عار في جبين مدّعي الإسلامية في الكويت ممن لا يريدون منح الهوية لأناس ولدوا هم وآباؤهم في الكويت، وبينهم شخصيات مهمة حتى على المستوى الفنّي.

وفي البحرين كانت هناك فئة بدون أيضاً، ولكن الملك البحريني حلحلها بتوقيع واحد، وأنهى المسألة قبل بضع سنوات، دون أن يكون لها أية ارتدادات لا أمنية ولا سياسية ولا أخلاقية ولا اقتصادية ولا غيرها.

ولكن ما علينا من الكويت والبحرين، فلنأخذ السعودية، الدولة الإسلامية!، والدولة القبليّة، والدولة الوهابية، والدولة النجدية، والدولة العنصرية قبل هذا كلّه. نصف مليون إنسان في المنطقة الغربية بدون هوية، لا يحق لهم دخول مدرسة ولا مستشفى ولا العمل حتى كمنظفين في البلديات، شأنهم شأن العمالة الأجنبية المضطهدة هي الأخرى.

لا أحد يتحدث عن هؤلاء، إلا بالسلب. أما حقوقهم المغتصبة كبشر وليس كمواطنين فقط، فلا هيئة الحكومة الوطنية لحقوق الإنسان تعبأ بها، ولا مثقفي البلاد يستطيعون الحديث عنهم في الصحافة، ولا حتى المنظمات الحقوقية الدولية ترى أنها معنية بهذا الملف المقلق إنسانياً وأمنياً وأخلاقياً، في بلد يزعم تطبيق الإسلام، ومراعاة الأخلاق، وتوفير الأمن!

لم يتوقف هذا الأمر عند هذا الحدّ، فإذا كانت النزعة القبليّة العنصرية لرجال الحكم هي السبب، فماذا عن المواطنين الذين حرموا من الجنسية في مناطق شمال وشمال شرق المملكة؟ فروع قبائل معروفة بتوطنها يسكنون بيوت الصفيح، ويموتون في اليوم والليلة ألف مرة، لم يحصل الآلاف منهم على وثيقة تبين أنهم من سكان البلاد؟!

واضحٌ أن ولاء هؤلاء مشكوك فيه سياسياً لآل سعود، وإلا لعوملوا كباقي البشر، في وقت لازال فيه ال سعود يقدمون الجنسية لموالين لهم في مناطق جنوبية، ويستدعون فروع قبائل عنزة من بادية الشام وغيرها لتستوطن السعودية، مقابل إكراميات وإغراءات كثيرة. ولازلنا نتذكر ما يجري حتى الآن ربما للمواطن القبيلي الشمري الذي يلاحقه الحرف (ش) في هويته تمييزاً له عن الموالي القبيلي العتيبي (ع).. في خطوة يستهدف منها التمييز المنهجي الفاضح ضد المواطنين ولكي يعرف موظفو الدولة كيف يتعاملون مع صاحب الحرف (ش) غير الموالي لآل سعود.

يقول زهير الحارثي عضو هيئة حقوق الإنسان (الحكومية) والمتحدث بإسمها أن الهيئة شكلت لجنة لدراسة أوضاع القبائل التي لا يحمل أعضاؤها الجنسية، لا بغرض حل مشكلتهم بمنحهم الجنسية، بل لتأمين متطلباتهم الضرورية من ناحية أحقيتهم في التعليم والصحة وغيرها. وهي حقوق مضى عليها سنوات من الإهمال الحكومي، وهذه أول خطوة عملية من هذا النوع لهذه القضية، والتي يعتقد بأنها لن تحل بسهولة حتى ولو خرجت الدراسة بتقرير يدعو الحكومة لتوفير العيش الكريم للمواطنين بدون هوية، او اعتبارهم على الأقل مقيمين على الأراضي المسعودة!، بل أن المقيم له من الحقوق أكثر بكثير من هؤلاء المضطهدين، فهو على الأقل يعمل ويحق له العمل وله ضمان صحي وسكن من نوع ما وغير ذلك.

ولم يوضح الحارثي عدد المشمولين بالدراسة، ولكنه صنفهم ضمن (الأقليات!!) وقلل من شأنهم بالقول أن (عددهم قليل جداً)! وكان تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي صدر في العام الماضي قد تناول وضع القبائل النازحة!، حيث قالت إحدى فقرات التقرير تحت عنوان (الحق في التمتع بالجنسية)، بأن مشكلة أبناء القبائل تكمن في عدم منح الجنسية السعودية لشخص يعيش في المملكة منذ سنوات وليس لديه أية جنسية على الإطلاق. بل إن بعضهم ولد في المملكة وله أقارب سعوديون ولا يعتبر سعودياً وليس لديه أية جنسية أخرى.

وقالت الجمعية في تقريرها السابق إنه وردها عدة شكاوى تتعلق بالجنسية، وقد صنفها التقرير وفق أربعة بنود هي:

١) أن أفرادا سحبت هوياتهم دون سبب معروف، ولم يمنحوا أي سند دال على جنسيتهم السعودية. وقد علمت الجمعية أنه تم سحب جنسية هؤلاء نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية. وذكرت بعض هذه الشكاوى أنهم أقروا بذلك بسبب الإكراه والتعذيب بعد القبض عليهم، وقدم بعضهم أوراقاً تفيد بأنهم خدموا في وظائف حكومية لمدد طويلة. وقد ترتب على سحب الجنسية منهم تركهم بدون جنسية منذ أكثر من ١٥عاماً، مما ترتبت عليه آثار بالغة السوء مثل حرمان أبنائهم من التعليم ومن العلاج ومن العمل في الدولة وعدم صرف مستحقاتهم المالية لدى بعض الأجهزة الحكومية. كما أن هؤلاء لديهم أوراق تفيد بأنهم سعوديو الأصل والمنشأ والولادة، ولا يزال شيوخ قبائلهم يشهدون ويؤكدون بأنهم من أصول سعودية ومع ذلك لم يحل وضعهم حتى الآن.

٢) ثم ان هناك طائفة أخرى من الشكاوى تخص أشخاصاً تقدموا إلى اللجنة

المركزية لحفائظ النفوس لتصحيح بيانات هوياتهم عملاً بالأمر الملكي رقم ٤٧١/٨ وتاريخ ١٤١٠/٦/١٦هـ ولكن سحبت هوياتهم ولم ترد إليهم بزعم عدم ثبوت انتمائهم القبلي السعودي، فكان الأمر بمثابة مصيدة لنزع هويات مواطنين لحق بهم الضرر المتعمد، رغم تقديمهم أدلة وشواهد على صدق قولهم بالانتماء إلى إحدى القبائل السعودية.

٣) وهناك شكاوى تتعلق بأشخاص ولدوا في المملكة دون الحصول على أية جنسية لأسباب تتعلق بالأم أو الأب، وأشخاصٌ آخرون يسمون (الحلفاء) ويحملون بطاقة الخمس سنوات ولم يمنحوا الجنسية السعودية رغم الأمر الملكي رقم ٧٨٦/٨ وتاريخ ١٤٢٢/٩/١١هـ.

٤) وأخيراً هناك فئة أخرى ممن أتوا إلى المملكة بغرض الحج أو الزيارة ومكثوا فيها بالمخالفة لقواعد الإقامة في المملكة. وهؤلاء لديهم جنسية ولكنهم يتعمدون إخفاءها لإفشال محاولات ترحيلهم إلى بلدانهم.

وفي العموم إن الروح العنصرية الطاغية لدى النخبة النجدية الحاكمة ولدى عشيرة آل سعود بل ولدى المؤسسة الدينية الوهابية، هي التي تسوّغ مثل هذه الأفعال المخالفة للإنسانية وللكرامة البشرية، وللمواثيق الدولية بل ولقوانين الدولة نفسها.

أوضاع نشطاء حقوق الإنسان: الحامدان والفالح

تم إطلاق سراح الاصلاحي والحقوقي المعروف الاستاذ عيسى الحامد من سجن بريدة في ٢٠٠٨/٧/١، بعد أن أكمل محكوميته بالسجن لمدة أربعة أشهر، على خلفية الحكم الصادر عليه من قاضي المحكمة الجزئية ببريدة. وكان الادعاء العام قد اتهمه وأخيه الدكتور عبد الله الحامد بتحريض بعض النساء على الاعتصام أمام مبنى مباحث بريدة للمطالبة بإحالة ذويهن إلى محاكم علنية عادلة أو الافراج عنهم، بحسب ما جاء في نظام الاجراءات الجزائية. وقد تمت محاكمة الاخوين وصدر الحكم بإدانتهما حيث حكم على الدكتور عبد الله الحامد بالسجن لمدة ستة أشهر ، قضى منها الآن أربعة أشهر. ورغم تدخل المنظمات الدولية والعربية الحقوقية، فإن الحكومة ترفض اطلاق سراح الحامد، الذي اعتقل مرات ومرات سابقة بسبب دعواته الإصلاحية. على العكس من ذلك، قامت السلطات الأمنية باعتقال وكيله البروفيسور متروك الفالح الذي لم يعلن عن التهم الموجهة إليه حتى الآن.

وقد عبر عدد كبير من جمعيات حقوق الإنسان ومن المهتمين بقضايا حقوق الانسان في مختلف أرجاء العالم عن قلقهم بسبب اعتقال الدكتور متروك الفالح يوم الاثنين ٢٠٠٨/٥/١٩م، وطالبوا بضرورة الإفراج عنه، أو تمكينه من توكيل محام يحضر التحقيقات معه، وأن تتم إحالته على القضاء العادل المستقل والذي عليه أن يأخذ العهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية بعين الاعتبار، وقد حاول بعضهم الاتصال بالجهات المعنية لمعرفة أسباب اعتقاله وعن التهم الموجهة له، ولكنهم جميعا لم يتلقوا أية إجابة بما فيهم زوجته ووكلائه.

وقال الاستاذ على الغذامي، وكيل الدكتور الفالح، في هذا الصدد:

(الشيخ المحامي إبراهيم المبارك، والأستاذ المحامي خالد المطيري، وكاتب هذا التعليق، وبصفتنا وكلاء شرعيين، حاولنا بكل الطرق المتعارف عليها في بلادنا، وقمنا بما يلي:

١ ـ تقديم خطاب إلى وزير الداخلية من إبراهيم المبارك، بطلب الزيارة وحضور التحقيقات.

٢ ـ تقديم خطاب من المحامي خالد المطيري إلى وزير الداخلية، بطلب الزيارة وحضور التحقيقات.

٣ ـ أما أنا فالتقيت بأحد كبار المسئولين، الذي وعدني بالزيارة (أنا والمطيري والأستاذة جميلة زوجة الدكتور متروك). وكانت آخر محاولة يوم (٢٠٠٨/٦/٢٥م) و الى تاريخه لم يتحقق شيء.

وأضاف: أريد من القراء الكرام، أن يتفضلوا بأن يفتوني عن المواطن الذي يخالف النظام الصادر بمرسوم ملكي برقم م/٣٩ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ فيرمي بنصوصه عرض حائط ظلمات معتقل الحاير، من يعاقبه؟ سأستبق الإجابة حسب فهمي وأقول: إن من يعاقبه هو الجهة المختصة، حيث تقوم بضبطه متلبسا ثم تحرر مخالفته، ثم يرفع أمره إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لإصدار لائحة الإدعاء، بتأديبه بحكم يصدر عن قاض مستقل على مخالفة أوامر وأنظمة ولاة الأمر.

وتابع: السؤال هنا: إذا كان المخالف هو الجهة المختصة التي تضبط مخالفات الناس، من يحاسبها؟. أفتوني جزيتم خيرا)!

وكانت الاستاذة جميلة العقلا زوجة الدكتور متروك الفالح قد قالت في اتصال هاتفي مع CNN بالعربية إنها باتت (تعاني الأمرين) في غياب أي سند لها، باستثناء النداءات المتكررة التي يوجهها ناشطون، سواء عبر البرقيات أو وسائل الإعلام. وأضافت: (الصمت المطبق هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن ألخص به ما يجري، فلا خبر يخبرني عن صحة زوجي المريض). وأوضحت أنّ (الجديد ربّما هو أنّ حفيدي المتعلق بجدّه كثيرا، بات يكثر من السؤال عنه، ولا أجد من ردّ سوى طمأنته بأنه سيعود قريبا). ومضت تقول: (لدي ولدان وبنت، وولدي الذي يدرس في سان دييغو بالولايات المتحدة يبدو قلقا كثيرا على وضعنا، ويتصل يومياً بنا، على أمل أن يسمع نبأ جيداً). وقالت: (مع ذلك فإنني صامدة حتى أحافظ على معنويات أولادي، مثلما كانوا دوما في ظل وجود والدهم). ولفتت جميلة، بكثير من الاستحياء، إلى أنّ تجميد راتب زوجها بات يؤثّر على حياة الأسرة، غير أنها عبّرت عن تفاؤلها إزاء ذلك.

وكان أكثر من ١٤٠ مواطناً مهتمين بالشأن العام قد أصدروا نداءاً الى الملك مطالبين إياه بالتدخل لإطلاق سراح الفالح، مشيرين الى أن الأمور تجري خلاف ما كان متوقعاً من إصلاحات، فبدل أن تجري انتخابات مجلس الشورى، وتفعيل المجلس الإقتصادي، وإقرار نظام مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع حرية التعبير، تأتي جهات حكومية فتنتهك حقوق المواطنين، وتعطل مسيرة الإصلاح. غير أن الملك (الخيخة) لا يحلّ ولا يربط، وهو أُمّي لا يقرأ ولا يكتب! وقد ضاعت الأصوات لأن نايف وزير الداخلية ومن ورائه سلطان ولي العهد هما من يدير الدولة، وهما أعدى أعداء الحرية وحقوق الإنسان.

شهادات

لم يسمح لي صاحب العمل بالعودة إلى أندونيسيا لمدة ستة أعوام وثمانية شهور. لم أحصل على أي راتب، ولا ريال واحد حتى! لم تغضب مني صاحبة العمل قط، ولم تضربني. لكنها منعتني من العودة إلى أندونيسيا.

سيتي موجياتي/ أندونيسية

* * *

وبعد فترة بدأ صاحب العمل يُظهر إعجابه بي. ناداني إلى حجرة نومه وقال: أريد أن أخبرك كيف جئت بك من المكتب. دفعت فيك ١٠٠٠٠ ريال. اغتصبني صاحب العمل عدة مرات. أخبرت المدام بكل شيء. لم ترغب الأسرة في أن أغادر، سواء المدام أو صاحب العمل. أغلقوا كل الأبواب والبوابات. (وبعد الهرب والانتظار في السفارة تسعة أشهر حتى انتهاء المحاكمة) لا أريد العودة إلى دياري شاعرة بأنني خاوية الوفاض كالآخرين. وذات يوم قالوا لي إن القضية أجهضت.

هايما ج/ فيليبينية

* * *

لم أتلق أي راتب لمدة سنة وخمسة أشهر. كلما أطلب النقود يضربوني أو يجرحوني بالسكين أو يحرقونني. كانوا يضربوني على رأسي أيضاً. وحرقوا إحدى ذراعي. وهذا الذراع جرحوه بالسكين. وتوجد علامات على ظهري أيضاً. ظهري يؤلمني بأكمله. لقد ضربوني على جسدي كله. كانوا يمسكون برأسي ويضربونه بالحائط. وكلما طلبت راتبي يقع شجار.

بوناما س/ سريلانكية

مشايخ يحكمون غير الشرع

المرأة قبل ألفي عام أحسن حالاً



نضال المرأة في المملكة السعودية من أجل نيل حقوقها الإجتماعية والسياسية يبقى دائماً مدفوعاً برغبة جامحة نحو (إكتشاف الذات) والكشف عن مصادر الخلل المسؤولة عن تخفيض دورها في الحياة العامة، والإفتئات على حقوقها المشروعة.

تنويعة ثرية من الفعاليات الحقوقية شهدتها المملكة على امتداد خمس سنوات خلت، كانت المرأة فيها لاعباً أساسياً وفاعلاً في مسار الإصلاح الوطني. تنويعة تجمعها صرخة تمرّد تترجم في هيئة مقالة نقدية، أو مقابلة إذاعية أو تلفزيونية، أو قعدة، أو بحث أكاديمي، أو اختراق لحظر إجتماعي أو رسمي على مستوى فردي أو جماعي.

هاتون الفاسي، إحدى النساء الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في المملكة، ولها حضور مميّز في ميداني الإعلام والفكر إلى جانب دورها الأكاديمي. تضطلع الدكتورة هاتون الفاسي بمهمة معقدة نسبياً من خلال سبر الأبعاد التاريخية والإجتماعية لتأخر مكانة المرأة وتفوق الرجل، والجذور الدينية التي رسّخت هذه المعادلة المختلة.

قررت العودة الى مرحلة ما قبل الإسلام لدراسة واقع المرأة وماهي الظروف التاريخية التي أملت تلك التراتبية الاجتماعية التي تمنح تفوقاً ذكورياً وتخفيضاً أنثوياً، وهل لتلك المعادلة مستند تاريخي في الأصل أم أنها جاءت بفعل عوامل أخرى قد تكون مرتبطة ببيئة ثقافية وإجتماعية مغلقة جرى تسييدها. وتوصّلت الدكتورة هاتون في دراسة جادة عن النساء في الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل الإسلام إلى أن المرأة كانت تتمتع بحقوق أكبر في الدولة النبطية منها في الدولة السعودية الحالية.

حين تنادى العلماء والوزراء ورجال الأعمال للإجتماع في لقاء بالرياض في مايو الماضي لمناقشة موضوعة عمل المرأة، لم تكن الأخيرة حاضرة، فقد تم تغييبها عن شأن خاص بها، فيما كان يتداول الذكور ما يلزم من حدود وقيود ومن ثم تشريعات. لم يقبل المجتمعون حتى مجرد الإمتثال للتقليد ساري المفعول حيث يتم تخصيص غرفة منفصلة للنساء كيما تستمع لما يقوله الرجال في شؤونهن.

هذه العورة المتضاربة تمثّل جزءاً من نظام معقّد من السيطرة الإجتماعية الذي يديره العلماء، وهو النظام الذي أرادت الدكتورة الفاسي أن يكون محوراً لاشتغالها البحثي على الفقه الوهابي. في دراستها الموسومة (النساء في جزيرة العرب قبل الإسلام)، تجادل الدكتورة الفاسي المناصرة لحقوق المرأة بأن النساء في فترة ما قبل الإسلام تمتّعت بحقوق معتبرة في الدولة النبطية، وهي مملكة عربية حضرية تتمركز في الأردن الحديد، وجنوب سوريا، وشمال غرب السعودية خلال الإمبراطورية الرومانية. وتمضي الفاسي للقول بأن النساء في الدولة النبطية، التي كانت عاصمتها المدينة المشهورة البتراء في جنوب الأردن، تتمتع بحرية أكبر من السعودية الحالية لأن العلماء أساءوا فهم جذور الحكم الإسلامي.

وتقول الفاسي بأن بعض القيود السعودية المفروضة على النساء قد يكون لها جذور في التقاليد الإغريقية الرومانية. تحدد الفاسي أهداف كتابها الجديد في التحقيق من فرضية تخفيض النساء في الجزيرة العربية قبل الإسلام. وتقول بأن (معظم الممارسات ذات العلاقة بوضع المرأة قائمة على بعض الممارسات التقليدية المحلية وليست بالضرورة إسلامية، أو حتى عربية من حيد الأصل).

وترى الفاسي بأن النساء في الدولة النبطية كن أحراراً في إبرام عقود قانونية بإسمائهم دون حاجة إلى ولي ذكر، بخلاف ما كان عليه الحال في القانون الإغريقي والرومامي وفي السعودية حيد الولي يمثّل صميم فكرة العلماء حول المجال الأخلاقي العام. فالتفسير الوهابي للشريعة يملي وجود (محرم)، أباً أو زوجاً أو أخاً او إبناً يرافق المرأة في الحياة العامة، ويسمح لها بالسفر أو المصادقة على العقود القانونية. وكانت منظمة هيومان رايتس ووتش هاجمت النظام التشريعي السعودي في تقرير لها صدر في أبريل الماضي حيد يتم التعامل مع المرأة بوصفها قاصرة قانونياً.

في الحوار الوطني المتلفز في أبريل الماضي، أصرّ العلماء على أن تعمل النساء فحسب في مواقع عملة منفعلة ومخصصة للنساء. في المقابل، يحمّل رجال الحكومة العلماء مسؤولية إرتفاع معدلات البطالة بين النساء والتي تصل الى ٢٦ بالمئة.

تقول الدكتور الفاسي (توصّلت الى أن الوضعية القانونية والتمثيل الشخصي للنساء النبطيات كانت أرفع شأناً وبصورة لافتة منها بالنسبة للمرأة الأغريقية التي كانت بحاجة الى (مربي) أو ممثل، من أجل إبرام أي عقد). وبالرجوع الى مفهوم الولاية، فإن ثم تكييفاً للقوانين الإغريقية والرومانية أفضى إلى إدماجها في القانون الإسلامي. وتعلّق الفاسي بأنني أتمسك بأن ذلك التكييف القانوني القديم لم يكن علماء المسلمون مدركين له، وقد يعابوا بعدمة حيال ذلك.

وتجادل الدكتورة الفاسي بأن ليس من المحتمل كسب مؤيدين بين العلماء التقليديين لفكرة أن عناصر رئيسية من الشريعة نشأت من التاريخ الإنساني وليست من الله. ولكن بالتأكيد ستجد الدكتورة الفاسي من زميلاتها في الوطن من يناصر النتائج التي خلصت إليها وتزيد في رسوخها. فوزية العيوني، الناشطة الحقوقية، تقول مثلاً بأن (تدهور مكانة المرأة بات واضحاً. فنحن نعيش في أسوأ حال يمكن تخيّله كنساء، فليس هناك نص ديني يقضي بـ 'الولاية').

من وجهة نظر الفاسي، فإن حال المرأة قبل ألفي عام أفضل من حالها الآن في المملكة السعودية. في فحص للعملات والنقوشات على القبور النبطية وكذلك النصب التذكارية في اللغات الإغريقية والساميّة، تظن الفاسي بأن المكانة المستقلة للمرأة كانت مرتبطة بتنامي التبادل التجاري والسياسي في العالم القديم في ذلك الوقت. وكانت العملات النبطية تحتوي على رسم يشتمل على أسماء ووجوه الملكات النبطيات وهنّ بحجاب خفيف يغطي شعرهن. ولكن اليوم، فالعلماء يسهبون بصورة مفتوحة وعلى التلفزيون أو وسائل أخرى في شرح القوانين المعقّدة الخاصة بالمرأة ومتى يكون بمقدورها الكشف عن وجهها.

نشير الى أن الدكتورة الفاسي منعت من التدريس في جامعة الملك سعود منذ العام ٢٠٠١، بسبب نشاطها الحقوقي السلمي ومطالبها بوضع حد للتمييز الواقع على المرأة في مجالات عدة بما فيها قيادة السيارة، حيد تصاعدت التحرّكات النسائية في الشهور الأخيرة من أجل الضغط على العائلة المالكة لكسر التابو السياسي والديني المفروض على قيادة المرأة للسيارة، وخصوصاً من قبل الأمير نايف وزير الداخلية الذي عارض بشدة الفكرة على أساس أن ذلك مخالف للشريعة حسب زعمه.

في سياق متصل، ألقت في الخامس عشر من يونيو الماضي، شرطة مدينة (بريدة) القبض على إمرأة بعد أن قادت سيارة لمسافة عشرة كيلومترات لاحضار زوجها، بحسب صحيفة (الحياة) اللندنية. وقالت الشرطة إنه طلب من الزوج (الولي) أن يوقّع على تعهد بأنه لن يسمح لها بقيادة السيارة مرة أخرى. وكان الرجل طلب من زوجته من منزلهما في بريدة أن تقود سيارة الأسرة، لتعيده إلى المنزل من منطقة معارض بيع السيارات التي تبعد عن قلب بريدة نحو ١٠ كيلومترات.

ولبت الزوجة نداء زوجها بقيادة السيارة حتى اقتربت من المكان الذي حدده لها للقائه. غير أن دورية أمنية ضبطت (السائقة)، متلبسة بمخالفة

الأنظمة التي تحظر على المرأة قيادة السيارة.

وكان الزوج توجه إلى منطقة معارض السيارات الواقعة إلى الشمال من بريدة، ويبدو أنه وجد عرضاً صادف قبولاً منه، فباع سيارته التي جاء بها إلى المعارض. وبما أن المعارض تبعد حوالى عشرة كيلومترات، ولا توجد هناك سيارات أجرة، فاتعل بزوجته، طالباً منها أن تأتي لاصطحابه إلى المنزل.

ونشرت وسائل إعلام سعودية عدداً من الحالات في العام الماضي (إنتهكت) فيها بعض النساء الحظر الذي بدأ نشطاء الحقوق المدنية في الضغط على الحكومة علناً من أجل رفعه. وقد نشرت بعض (الانتهاكات) على شبكة الإنترنت بالعوت والعورة.

وكانت الشرطة ضبطت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي امرأة تقود سيارة، يرافقها زوجها على طريق الربيعية، الذي يربط مركز الربيعية ببريدة من ناحية الشرق. وأحيلت 'السائقة' المخالفة إلى جهة الاختصاص التي أخلت سبيلها بعد الحصول على تعهد مماثل من ولي أمرها، تلتزم بموجبه بعدم معاودة قيادة السيارة.

السعودية أكبر مستورد: لمن السلاح؟

وراء كل صفقة عسكرية بين السعودية والغرب يتجدد السؤال التقليدي: هل ثمة بنك أهداف عسكرية تملي عقد صفقات فلكية؟. فقد تخلى خصوم الحكومة عن تهمة كانوا يسوقونها ضمن أدبياتهم الاحتجاجية حين كانوا يقحمون الشعب كأحد استهدافات الصفقات العسكرية الفلكية، وإن كانت وسائل القمع التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية المخصصة لقمع التمردات الشعبية جزءً جوهري من مشتريات الدولة من السلاح.

حتى نهاية الثمانينات أنفقت السعودية ما يربو عن مائتي مليار دولار على السلاح تم تسديدها عن طريق المقايضات بالنفط مقابل السلاح إلى جانب بطبيعة الحال التسديد النقدي المباشر. بالرغم من أن السعودية لم تخض حرباً واحدة حقيقية بصورة مباشرة طيلة تاريخها الحديث، سوى ما تقوم به من إمدادات لوجستية لبعض الدول الحليفة مثل العراق، والإردن، واليمن، والسودان في عهد جعفر نميري، والمغرب وغيرها، أو حتى القوى العسكرية المتمردة في القارتين الأفريقية والأميركية الجنوبية.

وقد بات واضحاً، أن وتيرة المشتريات من السلاح تزداد بمعدّلات قياسية مع زيادة المداخيل النفطية، حيث يتم تثمير الأخيرة في الصفقات العسكرية كجزء من الإلتزام المتبادل بين السعودية وحلفائها الغربيين.

نشير هنا الى أن جدلاً متصاعداً جرى في الآونة الأخيرة داخل دوائر صنع القرار الأميركي حول تركز مصادر الثروة بعيداً عن الولايات المتحدة والغرب، بما يهدد بنشأة عالم عديم الأقطاب بحسب ريتشارد هاس في مقالته في يونيو الماضي في مجلة (فورين أفيرز)، والذي دعا فيه ضمنياً إلى ضرورة إبقاء مصادر الثروة الخليجية ضمن الدورة الرأسمالية الغربية، من أجل إحباط مفعولها السياسي المستقبلي، وإبقائها تحت السيطرة المالية الأميركية والغربية بصورة عامة، وهو ما سعت الإتفاقيات الأربع بين الرياض وواشنطن الى تحقيقه، من خلال توظيف المداخيل النفطية في عقود تجارية كبرى مع شركات أميركية إضافة إلى شراء كميات كبيرة من سندات الخزينة الأميركية.

وفيما تخشى الولايات المتحدة من ظاهرة (صناديق الثروة السيادية) التي تزمع دول عديدة في العالم إنشائها أسوة بصناديق مماثلة في أميركا وأوروبا، فإن ثمة تركيزاً على صناديق الثروة السيادية في دول الخليج الست والذي بلغ نحو ١.٥ تريليون دولار في أواخر عام ٢٠٠٧، ويتوقع بلوغ قيمة الصندق ٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ في حال واصلت أسعار النفط إرتفاعها.

مصادر التخوف الأميركي والغربي من خروج الثروات الخليجية من السيطرة بفعل عمليات الفساد في الاستثمارات والإبتزاز السياسي دفعت بهم إلى إبرام إتفاقيات شراكة إستراتيجية بين واشنطن والرياض، تشجّع الأخيرة على توظيف نسبة عالية من مداخيلها في المؤسسات المالية الأميركية، والدخول في عقود تجارية مدنية وعسكرية تعزّز سياسة الـ (بترودولار).

لم يكن مستغرباً، والحال هذه، أن تحتل السعودية المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للسلاح في العالم. وكما أفادت وكالة فرانس برس في الثامن عشر من يونيو الماضي، فإن أبرز الدول المستوردة للأسلحة على مدى خمس سنوات هي السعودية (٣١ مليار دولار) ثم الهند (١٨ مليار) والولايات المتحدة (١٧ مليار دولار). وكانت الرياض وقعت في أيلول/سبتمبر مع بريطانيا وبعد مداولات مطولة عقداً تبلغ قيمته حوالى تسعة مليارات دولار لشراء ٧٢ طائرة مقاتلة من نوع 'يوروفايتر تايفون'.

مجاهدي خلق: حاضنة جديدة ولكن سعودية

معركة إستخبارية بين الرياض وطهران

ما يجري على السطح المبرّد بين طهران والرياض لا يعكس بالضرورة وضعاً صحياً مستقراً في جسد العلاقات الإيرانية السعودية، فثمة عالم خفي يخوض فيها الطرفان معارك شرسة، ليس العراق ولبنان وفلسطين ومياه الخليج وحدها الساحات التي تصطك فيها الأسنّة السياسية والأمنية بين الجانبين، فقد تصل أحياناً الى مستوى أخطر يتعلق بالمجال السيادي لكل منهما.

ضرب خفيف تحت الحزام، بعد جديد يدخل الى حلبة التنافس الإيراني السعودي، رغم أن التجارب السابقة تلقي بظلال قاتمة على معادلة تبدو للوهلة الأولى مقبولة طالما بقيت في حدود السيطرة، خصوصاً حين يكون التجاذب يجري في منطقة اعتاد الطرفان على ضبط مقاساتها، فثمة تجربة طويلة نسبياً من التعاون الأمني بين البلدين تعود الى فترة هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني الأسابق الأثير لدى الملك عبد الله، ورئيس تشخيص مصلحة النظام حالياً.

وفيما تبقى طهران مركز الإستهداف الدائم في أية إضطرابات أمنية في المنطقة، كجزء من التعبئة الأميركية المفتوحة على خلفية الملف النووي الإيراني، تصبح لعبة الإستخبارات غير متكافئة لا من حيد القدرات الأمنية لكل من الرياض وطهران، ولكن من حيد نسبة الحقيقة والدعاية في فصول المعركة الإستخبارية.

بالنسبة لطهران، فإن وجود حركة معارضة إيرانية لها في العراق تحت الإحتلال الأميركي

يجعل إمكانية إستغلالها في أية معركة سياسية وأمنية سهلة، ليس من الجانب الأميركي بل ومن جانب خصومها كافة، والحال نفسه بالنسبة للسعودية التي ترى في كل شيعة الخليج بمن فيهم الشيعة في المنطقة الشرقية حواضن أمنية نموذجية يخشى أن تنمو فيها حركات إعتراضية ضد الدولة.

في كل الأحوال، تبدو المعركة الأمنية بين الرياض وطهران شاخصة في أكثر من مكان يتزاحم فيه النفوذان الإيراني والسعودي. مصادر أمنية عراقية تحدّثت عن خلفية التحرّك السياسي والأمني العراقي في الآونة الأخيرة لحسم مصير حركة (مجاهدي خلق) الإيرانية في العراق أثر تقارير عن قيام قادة الحركة بعقد لقاءات واتصالات مع جهات عربية بدأت بالإردن التي سهّلت مرور قيادات من الحركة الى عمّان حيد أجرت مشاورات مكثّفة مع الأجهزة الأمنية الأردنية والسعودية من أجل التخطيط لعمليات عسكرية داخل إيران. وفيما يبدو، فإن المسؤولين الإيرانيين تنبّهوا الى تحرّكات غير طبيعية لقيادات (مجاهدي خلق) حيد أقدمت على قصف معسكر أشرف العراقي، وفي الوقت نفسه أبلغوا حكومة المالكي إحتجاجهم على السكوت عن تحرّكات المعارضة الإيرانية في العراق.

مصادر أمنية عراقية ذكرت في ٢٠ يونيو الماضي بأن السعودية تتحرك لاستيعاب مجموعة قيادية من (مجاهدي خلق) داخل أراضيها لمواجهة نفوذ إيران وتصاعد خطرها وتأثيرها في المنطقة. المصادر ذكرت أيضاً بأن السعودية لن تتأخر في تسريب نبأ وجود هذه المجموعة لإبلاغ الإيرانيين بأنها تملك ورقة مماثلة كتلك التي بحوزتهم، أي وجود بعض قيادات شبكة القاعدة على الأراضي الإيرانية. وأضافت المصادر تلك بأن قرار إستيعاب قيادات في المعارضة الإيرانية جاء من أمين عام المجلس الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان الذي وعد بتزويدها بكل الدعم اللازم المالي والعسكري. وتشرح هذه المصادر خلفية قرار السعودية بأن الأخيرة تلقت طلباً أميركياً بهذا الشأن لجهة تطوير علاقة خاصة مع (مجاهدي خلق) كمرحلة تمهيدية لتسوية ملف الحركة في العراق وخروجها بصورة كاملة منه.

في المقابل، كان إحتجاز ثمانية بحرينيين يعملون في وزارة التربية البحرينية في سجن بالرياض منذ فبراير الماضي بتهمة التجسس لصالح إيران ورقة راجحة حتى الآن في يد الجهاز الأمني السعودي. بدأت القضية بتسريب الإتهامات التي دامت لفترة من الوقت عبر مواقع سعودية مقرّبة من وزارة الداخلية ريثما تصل إلى الجانب الإيراني، قبل أن تقرر الرياض وعلى لسان وزير الداخلية الأمير نايف التخفيف من وطأة الإتهامات والتنصّل من مسؤولية التسريبات حيد أكّد في الثاني والعشرين من يونيو الماضي أنه (لا صحة لما تناقلته وسائل الإعلام وبعض المواقع الإلكترونية حول مسببات اعتقال مجموعة من المواطنين البحرينيين في السعودية)، فيما أبقى الباب مفتوحاً بقوله (ما زالت الأمور في مجال الاتهام، والتحقيقات ستظهر الحقيقة..).

دعوة لهدم مساجد بعرفات!

أدمن المتشدّدون عادة الهدم لكل ما يخالف ميولهم العقدية، فبينما تهوي معاول الأمراء على البيوت والممتلكات والعقارات الخاصة في مكة والمدينة تحت ذريعة توسعة الحرمين، كانت معاول الفتاوى المتطرّفة تهوي على المساجد وبيوت النبي وأهل بيته وصحبه الكرام وآثار الإسلام التاريخية تمهيداً لإزالتها بصورة كاملة.

لا يتطلب الأمر عناءً طويلاً وجهداً تحقيقياً من أجل التثبّت في دعاوى السائلين وصائدي الفتاوى الإستدعائية، فمن النادر أن تجد الجواب يأتي بخلاف سنخ السؤال الشرعي، بل بات مألوفاً أن يدسّ السائل الجواب في طيات سؤاله، فيأتي متطابقاً مع (ما يطلبه السائلون)، إذ يتحوّل العالم إلى مجرّد ختم بشري يصادق على رغبات جمهوره وأنصاره وأهل دعوته.

بين أيدينا نموذج من الفتاوى يكاد يتكرر بصورة متفشيّة في كتب (فتاوى العلماء) على اختلافها، وخصوصاً في المسائل الخلافية، التي أتقن أتباع العلماء فن إثارة العاطفة الدينية لديهم لجهة إستصدار فتاوى تطابق أحياناً أهواءهم ورغباتهم.

كتاب (فتاوى المرأة المسلمة) المشتمل على تعليقات وفتاوى السادة العلماء: إبن باز، عبد الله بن حميد، عبد الله آل الشيخ، إبن عثيمين، إبن جبرين، وأقوال وفتاوى الإمام إبن تيمية والإمام إبن الجوزي والإمام النووي، وقرارات وفتاوى أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، إبن قعود، إبن عذبان، عبد الرزاق العفيفي وغيرهم. وقد جمع الكتاب وحققه الشيخ عرفان العشا حسونة الدمشقي، وطبعته دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

اشتمل الكتاب على دعوة من أحد العلماء المتشدّدين لمسؤولي الدولة بهدم أربع مساجد في عرفات تعود الى أزمنة غابرة في التاريخ الإسلامي، دون أن تثير حفيظة العلماء والأمراء السابقين، بل بقيت مصونة من أيدي العابثين، حفظاً لتراث عزيز على قلوب المسلمين، وصوناً لحرمة مساجد الله عزّ وجلّ.

في قسم خاص بعنوان (الوقوف بعرفات)، وفي الصفحة ٦٥٩ وجّه أحد الأتباع سؤالاً الى أحد العلماء الكبار مانصه:

سؤال: يوجد بجبل الرحمة بعرفات ثلاثة مساجد بمحاريبها متجاورة غير مسقوفة، يؤمها الحجاج للتمسح بمحاريبها وجدرانها، ويضعون أحياناً النقود ببعض محاريبها، كما أنهم يصلون في كل منها ركعتين، وبعضها يكون في وقت النهي، ويحصل ازدحام الرجال والنساء بها، وجميع هذه الأفعال تحدث من الحجاج في الأيام التي قبل اليوم التاسع من ذي الحجة. نرجو من سماحتكم إفتاءنا بالحكم الشرعي فيما ذكر. جزاكم الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

الجواب: أولاً: عرفات كلها من شعائر الحج التي أمر الله تعالى أن يؤدى فيها نسك من مناسكه، هو الوقوف بها في اليوم التاسع من ذي الحجة وليلة عيد الأضحى، وليست مساكن للناس فلا حاجة إلى بناء مسجد أو مساجد بها أو بجبلها، المعروف عند الناس بجبل الرحمة، لإقامة الصلوات بها وإنما بها مسجد نمرة بالمكان الذي صلى فيه النبي (صلى الله عليه وسلم)، الظهر والعصر في حجة الوداع، ليتخذه الحجاج مصلى لهم يوم وقوفهم بعرفات، يصلي به من استطاع صلاة الظهر والعصر ذلك اليوم، وكذا لم يعرف عن السلف بناء مساجد فيما اشتهر بين الناس بجبل الرحمة، فبناء مسجد أو مساجد عليه بدعة، وصلاة ركعتين أو أكثر في كل منها بدعة أخرى، ووقوع الركعتين أو الأكثر في وقت النهي بدعة ثالثة.



ثانياً: توجه الناس الى هذه المساجد وتمسحهم بجدرانها ومحاريبها والتبرّك بها بدعة منكرة، فيجب على المسؤولين الأمر بإزالة هذه المساجد والقضاء عليها سداً لباب الشر، ومنعاً للفتنة، حتى لا يجد الحجاج ما يدعوهم إلى الذهاب إلى الجبل والصعود عليه للتبرك به والصلاة فيه. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

إشكالية المرجعية بين الأمة والدولة

الوهابية وآل سعود

الوهابية: أيديولوجية فوق ـ وطنية، لم يتم حتى الآن إخضاعها لشرائط الدولة الحديثة

(٢ من ٢)

هاشم عبد الستار

مع نشأة الدولة السعودية سنة ١٩٣٢، تم إدماج بقايا الإخوان في الجهاز الدولتي، حيث أصبح كثيرٌ منهم أعضاء في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي تأسست سنة ١٩٣٠. وتمت هذه الخطوة بموجب صفقة بين إبن سعود والعلماء الوهابيين، الذين حصلوا على حوافز سخيّة في المجال الديني، في مقابل الولاء والدعم للحكم السعودي.

وبالرغم من أن العلماء الوهابيين بدا وكأنهم تكيّفوا مع شروط بناء الدولة، فإن أيديولوجية الغزو بقيت متماسكة. ولذلك من الصعوبة بمكان أن نعثر على إعادة تقويم للتراث الوهابي بما يتناسب ومتطلبات الدولة الوطنية، بالرغم من المسعى المتواصل من قبل الملوك السعوديين لجهة إبقاء الوهابية ضمن الحدود القابلة للسيطرة والتوجيه، وبما لا يعطيها قدرة التعطيل أو التمرّد على الدولة السعودية، لا بما هي دولة وطنية وإنما بما هي سلطة مركزية سيادية تهبها هيمنة مطلقة على المجال الجيوبوليتيكي للفضاء الذي تمارس عليه سلطانها.

لم يكن حرّاس العقيدة الوهابية على استعداد للتنازل عن المبادىء الأصلية الخاصة برؤيتهم الكونية واستراتيجية التغيير. الدولة، بما هي إبتكاراً حديثاً نسبياً، لم تحظَ باعتراف غير مشروط ونهائي من قبل العلماء الوهابيين، ما لم تكن، أي الدولة، مصمّمة لخدمة هدف علوي، أي إعادة إحياء مفهوم الأمة الإسلامية. ولذلك، يزدري علماء الوهابية مفهوم (الوطن)، الذي يتم تخفيضه بطريقة تهكمية الى (وثن) يعبد من دون الله، ما يستعيد تجربة الجيل الأول من الصحابة في إزالة الأوثان.

> **لم يكن حرّاس العقيدة السلفية على استعداد للتنازل عن رؤيتهم الكونية واستراتيجية التغيير، ولذلك لم تحظ الدولة باعتراف مفتوح**

يضاف الى ماسبق، أن السلوك العقدي لرجال الدين الوهابيين بصورة عامة إزاء المسلمين لم يتبدّل حتى بعد إنتهاء الغزوات الممهّدة لقيام الدولة. ففي تصنيف دقيق، يميّز العالم الوهابي البارز الشيخ محمد بن صالح العثيمين بين نوعين من التوحيد: توحيد الربوبية، وتوحيد العبودية، وهما، حسب إبن عثيمين، ما يجحدهما غالبية البشر، ولذلك بعث الله الرسول بالكتب. أما مسلمو هذا العصر، حسب إبن عثيمين، فقد وقعوا في التصنيف نفسه، حيث أنهم لم ينكروا وجود الله، ولكن وقع معظم المسلمين في ما وصفه (شرك العبادة). وعليه، أوصى بالتركيز على هذا النوع من التوحيد وتقديمه الى هؤلاء الذين يصفوا أنفسهم بالمسلمين، ولكنهم في واقع الأمر مشركون، حسب قوله.

وتنسحب هذه النظرة العقدية على مذاهب المسلمين قاطبة باستثناء، بطبيعة الحال، أهل دعوته. ويرى إبن عثيمين بأن المسلمين السنة لم يلتزموا بمعايير (أهل السنة والجماعة)، حيث أنهم لم يلتزموا لا بالسنة ولا بالجماعة، كما أنهم ليسوا متوحّدين في نظراتهم، فكتبهم متناقضة، ومتعارضة، ومضطربة بل إن بعضها، حسب رأيه، مضلّة ومتناقضة في ذاتها. (أنظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، ص ٥ ـ٦).

يبدو هذا الرأي أشد فصاحة في تعبيرات الشيخ صالح عبد الله الفوزان، عضو اللجنة الدائمة للإفتاء والدعوة والإرشاد. وينطلق الفوزان من رؤية كونية تقوم على اعتبار أن (الجهل في القرون المتأخرة قد فشا وغشى الأديان الأخرى، وقد تسلل الشرك الى قطاع كبير من الأمة). وعلى الضد من رؤية سيد قطب في موضوعة الجاهلية، التي تتسم، حسب الفوزان، بالعمومية، فإنه يتبنى جاهلية المجتمع ولكن وفق رؤية دوغمائية تخرج الوهابية من نطاقها. ولذلك، يلحّ الفوزان على تطبيق محدد لحكم الجاهلية، ويرى بأنه ينطبق على بعض الناس في هذا القرن أو غالبية أهل هذا القرن، حسب قوله. وحيثما نسهب في قراءة كتابه (التوحيد)، نجد من حاصل محتوياته وتلميحاته أن المجتمع السلفي الوهابي في نجد يمثل الإستثناء الوحيد في عالم الجاهلية.

الرؤية الكونية بما تمثله من عنصر مندغم في العقيدة الوهابية، تصوّر العالم بأسره على أنه حبيس انحرافه الكبير. هذه الرؤية تمت صياغتها بصورة واضحة في عقيدة (الولاء والبراء)، والتي تشكل حجر الزاوية في المدرسة الفكرية السلفية. يجادل محمد سعيد القحطاني، المحاضر في قسم العقيدة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بأن الجهاد في سبيل الله من أهم متطلبات الولاء والبراء، حيث أنها الخط المائز بين الحق والباطل، وبين حزب الرحمن وحزب الشيطان. وإن العداوة بين المعسكرين، حسب القحطاني، ستبقى حتى نهاية الزمان، على أساس تباين المناهج، التي لن تلتقي أبداً، حيث أن حزب الله يعمل على تطبيق كلمة الله في الأرض، وسيادة الشريعة الإسلامية. وفق رؤيته، فإن عقيدة الجهاد هي الواجب الأشد إلحاحاً عبادة الله عز وجل. وينقل عن الشيخ إبن تيمية بأن الجهاد عقيدة شاملة، والتي تحوي كل جوانب العبادة الباطنية والظاهرية، فهي

تشمل حب الله، والإخلاص له، والإعتماد عليه، وتقديم الروح والمال، والصبر والزهد وقول الله، وغير ذلك.
ونتيجة ذلك، فإن الجهاد هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطبيق الإسلام. إذاً، فثمة علاقة بين نشر عقيدة التوحيد والإستعداد للموت في سبيل سوق الإنسانية لاعتناقها، وهو ما يشرحه القحطاني بقوله أن هذا الدين يدعو البشرية لاعتناق عقيدة التوحيد، فإذا فعلوا ذلك فإن الغاية من إرسال الرسل والوحي قد تحقق، ولكن في حال رفضوا فإن من الواجب محاربتهم. تلخيص ذلك، أن لا خيار أمام البشرية سوى التسليم بالله وحده من أجل ضمان بقائها على قيد الحياة.
وبحسب التفسير الوهابي للجهاد في الإسلام، ثمة أهداف يلزم تحقيقها كما يلي:
- محاربة الكفار لجهة تحقيق حرية العقيدة.
- الجهاد من أجل تحقيق حرية الدعوة الإسلامية.
- الجهاد من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في الأرض.
وليس ثمة حاجة للقول بتناقض هذه الأهداف في ذاتها، ولكن التناقض يرتفع حين يوضع في سياق عقدي، خصوصاً حين نقترب من العقلية الدغمائية التي تملك شروحات خاصة لمفاهيم مجرّدة مثل حرية الإعتقاد، فأهل الدعوة يدركون الحرية لا بوصفها حقاً مشاعاً للبشر بل متلبسّة ببعد تيولوجي، بما يلفت الى المقولة اليسارية الدراجة (لا حرية لأعداء الحرية)، ولكن من منظور مختلف تماماً، حيث تصبح الحرية مصمّمة لغايتين مندمجتين هما: الإعتقاد وفرض الإعتقاد على الآخر. فالحرية هنا تبدو متواشجة مع القهر، الذي لا يرى فيه الدوغمائي السلفي مايدعو للدخول في مماحكة عقدية عقيمة، من وجهة نظره. ولكن في حقيقة الأمر، أن هذه الرؤية ترسم خطوطاً رئيسية لإستراتيجية فرض الدعوة باللجوء الى القوة المجرّدة. تجدر الإشارة هنا الى أن هذا التفسير للجهاد لا يحظى بقبول غالبية علماء المسلمين.
في فبراير ٢٠٠٦، قدّم نحو ١٥٦ شخصية سلفية بارزة، من بينهم فقهاء، وقضاة، ومحاضرون، عريضة الى الملك عبد الله، عبّروا عن اعتراضهم على تعديل المناهج. وحدّد الموقّعون على العريضة نقطة مركزية تدور حولها العقيدة الوهابية، وهي عقيدة الولاء والبراء، والتي تمثّل حسب الموقّعين، الأساس الذي قامت عليه الدولة.
إن الدلالة المباشرة للرؤى السابقة هي أن نشأة الدولة السعودية فشلت في إلغاء صلاحية الجهاد، من جهة كونه متعلقاً بتكفير المجتمعات المستهدفة.
ولذلك، يمكن مد أفق المجادلة لتستوعب حركة جهيمان وتنظيم القاعدة بوصفهما تجسيدين أصيلين لعقيدة الفتح. إنتقد قادة الإخوان الملك عبد العزيز حين عطّل فريضة الجهاد، وهو انتقاد أعاد طرحه جهيمان العتيبي، قائد إنتفاضة الحركة في نوفمبر ١٩٧٩.
في يناير ١٩٩٢، نشرت مجموعة من الناشطين السلفيين كتاباً للسلفي الأردني أبو محمد المقدسي، ولكن باسم مستعار، بعنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية)، طبع في بشاور، شمالي باكستان. يسلّط الكتاب الضوء بصورة أساسية على القوانين الأجنبية التي تسللت الى النظام القضائي السعودي، ويلقي شكوكاً على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأجنبية، والتي يصفها المؤلف بالكافرة والمشركة، وكذلك تورّط الحكم السعودي في نشاطات المؤسسات الدولية.
بيد أن الجانب الأشد أهمية الذي حظي بحصة كبيرة من النقد يتّصل بعقيدة الجهاد، ويشدّد الكتاب على الحاجة الى إعادة مبدأ الجهاد لإطاحة الحكم السعودي، من أجل تطبيق حكم الله ومفهوم التوحيد. (أنظر: مرشد النجدي، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، طبعة لندن ١٩٩٤، ص ١٩٦)


ابن سعود: لستُ إماماً أعظم!

خطوة أخرى لافتة قام بها مئات من الناشطين السلفيين في سبتمبر ١٩٩٢، حيث وقّعوا على عريضة أسموها (مذكرة النصيحة)، موجّهة الى الملك فهد. وبنظرة فاحصة تبدو الرسالة واضحة في المذكرة، فهي تنزع بصورة ضمنية المشروعية عن الدولة السعودية لمخالفتها الأحكام الإسلامية، وتعطيل العقائد الأصلية للإسلام الوهابي، مثل عقيدة الولاء والبراء. وتكشف مقترحات الموقّعين على المذكرة بإعادة أسلمة كل حقول عمل الدولة تقريباً، الى أن ثمة تصدّعات عميقة وخطيرة أصابت الأساس الأيديولوجي للدولة والعقيدة المشرعنة لوجودها واستمرارها.

العقيدة الوهابية تعتبر كل أرض لا تلتزم بأحكام الشرع دار حرب، وبذلك تكون كل بقاع العالم تقريباً قابلة لأن تكون دار حرب

في العام ٢٠٠٢، كتب الشيخ عبد العزيز بن صالح آل جربوع، وهو شخصية سلفية بارزة: (التأصيل لمشروعية ما أصاب أمريكا من دمار). وقد لقي الكتاب حماسة خاصة من قبل رجل الدين المتشدد البارز الشيخ حمود العقلا، والشيخ علي الخضير. ويصوّر الشيخ آل جربوع المتورّطين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بأنهم أبطال. ويجادل بأن تلك الضربة جلبت السرور للمسلمين، وأدخلت الفرح عليهم، وندعو الله بالمزيد من الضربات.
وفي ردّه على الخطباء المسلمين الذي أنكروا العلاقة بين الإسلام والإنتحاريين، قال آل جربوع بأن من الواجب علينا أن نعلن إنكارنا لهم - أي الأميركان -، وكراهيتهم، والجحود بما يعبدون من دون الله، ومن الواجب علينا التحريض عليهم، وفضحهم، وكشف مؤامراتهم. ومن الواجب علينا تقسيمهم، والتآمر عليهم، وجلب الفضيع لهم على يد الله أو على أيدينا. ويشدد في سياق هجومه، على أن (الأصل مع الكفار هو الحرب وليس السلم).
ويشير آل جربوع الى شكل من المواجهة بين الدولة والدين، ويرى بأن سيادة الدولة ليست نهائية او غير مشروطة، وإنما تخضع للمسائلة الدائمة بما يفتح المجال لتدخّل سيادة أخرى أعلى منها، أي سيادة الشريعة والعلماء، كونهم خلفاء الله في عباده.

علاوة على ذلك، يشدّد على الشروط القبلية لتعيين الإمام بالمعنى التاريخي والتيولوجي السياسي، ليس من بينها ما ينطبق على حكام المسلمين الحاليين، بمن فيهم الملوك السعوديين. وينقل عن الملك عبد العزيز قوله لقادة الأخوان بأنني لست بإمام لكل المسلمين. وإنما أنا حاكم لهذه الجزيرة. وإن ما سألتم عنه بشأن واجب الجهاد ضد الدول الكافرة هو واجب الأمام الأعظم، وأنا لست كذلك.

وكما الحال بالنسبة لزعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، يقسّم آل جربوع العالم الى معسكرين: دار الحرب ودار الإيمان. ويعرّف دار الحرب بأنها (الأرض التي تكون فيها قوانين الكفار سائدة، وليس بينها وبين المؤمنين عهد..). ويشدّد على أن العهد بين الكفار والإمام لن يغيّر من واقع الحال شيئاً، كونها دار حرب. زد على ذلك، إذا عاش المسلمون في أرض لا تلتزم بأحكام الشرع فإنها تعتبر دار حرب. ولذلك، فإن كل بقاع العالم تقريباً قابلة لأن تكون دار حرب، لكونها غير ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. في السياق نفسه، ثمة من يرى من المتشدّدين السلفيين بأن السعودية أصبحت دار حرب، بسبب انحرافها عن خط الشريعة الإسلامية.

إن استحواذ أيديولوجية طهرانية وفي الوقت نفسه تحريضية كالوهابية مصمّمة لشرعنة الحروب ضد من تعتبرهم كفّاراً، يضع الدولة أمام تحديات دائمة تتصل ليس بسياق العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل في أصل وجود الدولة كإطار سيادي ينظّم مصالح المحكومين، ويمارس وظائف محددة ذات طبيعة دنيوية محض.

لاشك أن العلاقة الجدلية بين الوهابية والدولة السعودية تتغذى على تطوّرات راديكالية بالغة الخطورة، وتشعل المناظرة العويصة مع اشتعال أعمال العنف عبر العالم، كالتي شهدنا أحد جوانبها الشرسة في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، حيث أفاق المواطنون والأجانب على أيديولوجية تملي على اتباعها شن حروب مقدّسة ضد كل العالم.

المشاريع الطوباوية التي نشأت في بقع عديدة من العالم الإسلامي كانت تستلهم من التجربة الناجحة التي قام بها مؤسس الوهابية

لاشك أن الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣، قد أحيت حلم إستعادة الامارة الإسلامية، بعد سقوط إمارة طالبان في أفغانستان سنة ٢٠٠٢. فقد وجد مقاتلو القاعدة في العراق ملجأً، ودار هجرة وجهاد بديلة، وفوق ذلك أرضاً يتطلعون إلى إقامة (دولة العراق الإسلامية) على ترابها، بحسب بيان صادر عن القاعدة في مارس ٢٠٠٧. ومنذ بداية دوامة العنف في العراق، ناضلت قيادة القاعدة لتحويل العراق الى إمارة إسلامية.

وفي يونيو ٢٠٠٧، كانت هناك محاولات أخرى لتحقيق حلم الإمارة الإسلامية في طرابلس، شمالي لبنان، والذي قدّر له الفشل لاحقاً. وكانت منظمة (فتح الإسلام) على وشك البدء بتنفيذ خطة رقم (٧٥٥) لتدشين أساس (الإمارة الإسلامية في طرابلس)، وبدأ عناصر المنظمة بتطبيق بعض الحدود والتعزيرات كجزء أساسي واستعلاني لتجسيد مشروع الإمارة الإسلامية. بذور (الإمارة الإسلامية) زرعت في مناطق أخرى من الشرق الأوسط بعد الغزو الأميركي للعراق من بينها: الرقه بسوريا، القبائل بالجزائر، ونابلس بفلسطين، إلى جانب ديالى بالعراق، وطرابلس بلبنان.

ومن الواضح، فإن المشاريع الطوباوية كانت تستلهم من التجربة الناجحة التي قام بها مؤسس الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب.



جهيمان: لا تعطيل لجهاد المشركين

خلاصة

الوهابية، في جوهرها، حركة موجّهة للمجتمع وليس الحكومة، وتستهدف القيام بعملية إعادة أسلمة المجتمع وصولاً الى إعادة إحياء مفهوم الأمة الإسلامية. على أية حال، بعد إقامة الدولة بدأت الوهابية في نقل جزء أساسي من اهتمامها واشتغالاتها لتغيير التركيبة المؤسسية للدولة، على قاعدة انحرافها عن المعتقدات الإسلامية (الوهابية). ولكن حين واجه الناشطون الوهابيون تحدّيات داخل حدود الوطن، نقلوا أحلامهم الى بقاع أخرى مثل أفغانستان، والشيشان، وباكستان، والبوسنة، ودول عربية مثل اليمن، وسوريا، ولبنان، والعراق، وأفغانستان، والجزائر إضافة بطبيعة الحال الى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تلخيص الرؤية الكونية للوهابية في مكوّنات ثلاثة:

- التكفير
- الهجرة
- الجهاد

ويمكن وضع هذه المكوّنات في العناوين التالية:

- الرؤية الكونية: حيث أن العالم بأسره واقع في الظلال والإنحراف والجاهلية (التكفير).
- الأيديولوجيا: يملي الواجب الديني على المؤمنين عزل أنفسهم نفسياً وجسدياً عن المجتمع الذين يعيشون فيه (الهجرة).
- الإستراتيجية: الجهاد هو الوسيلة الوحيد لإعادة الإسلام الى الحياة وإحياء نموذج الإسلام في القرن الأول الهجري/أو القرن السابع الميلادي.

وفي الأخير، يجدر وضع بعض الحقائق والأرقام التي تنطوي على دلالات بالغة الأهمية:

- في الفترة مابين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨، شكّل السعوديون أكثر من ٦٠ بالمئة من المقاتلين الأجانب. ويدلل ذلك على المدى الذي بلغته حملة التعبئة من تأثير بالغ، الأمر الذي يدفع شباباً للإنخراط في عمليات إنتحارية في العراق.
- بحسب تصنيف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والأرشاد، تم تصنيف ١٥ عقيدة إسلامية في خانة الفرق الضالة.
- ٤ من أصل ٦ طلاّب مرحلة الدكتوراه في السعودية في تخصص الدراسات الإسلامية.
- ٧٠ بالمئة من المتعاطفات مع تنظيم القاعدة في السعودية حائزات على شهادات في التعليم العالي.

المجتمع المدني في السعودية.. تحدّيات وتطلّعات

عمر المالكي

التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في السعودية بالغة التعقيد، بالرغم من الإصرار المتعاظم لدى ناشطي هذه المنظمات على النضال من أجل حشد الزخم الممكن من أجل تطوير وسائل المجتمع المدني كيما تصبح لاعباً مؤثراً في حاضر ومستقبل البلاد. ولكن السؤال هنا ماهي التحديات التي تواجه دعاة المجتمع المدني، وماهي أيضاً تطلعاتهم؟ تخبرنا الحكمة البالغة التي ولدت من رحم المعاناة الإنسانية على امتداد عدّة قرون بأن الضمانة الوحيدة المتوفّرة من أجل نحاح أية تجربة ديمقراطية في أي بلد تتوقف على حجم وفعالية منظمات المجتمع المدني. فالأخيرة تمكّن المجتمع من إعادة تنظيم نفسه في مؤسسات حديثة تتجاوز الإنتماءات التقليدية.

من المؤسف القول، أن هذا التحوّل لم يتم حتى الآن في السعودية بالصورة التي يمكن من خلالها رؤية مجتمع حديث يناضل من أجل مطالب معاصرة، ويتأسس على اعتبارات تتجاوز خطوط الانتماءات الفرعية والخاصة. ويلزم القول في هذا السياق، أن النظرة النمطية في الغرب كانت تقوم على اعتبار أن المجتمع السعودي غير مؤهل حتى الآن للإصلاح. لقد نجحت العائلة المالكة في إنتاج وتعزيز هذه النظرة بهدف قمع المطلب المتزايد للإصلاح داخل السعودية.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا: لماذا خاضت بلدان مجاورة مثل اليمن، والكويت، والبحرين، وقطر تحولات سياسية هامة، فيما السعودية لم تخضع لهذا القانون؟.

في سنة ٢٠٠٣، تأسس عدد من الجمعيات، من بينها (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، تألفت من ٤٢ عضواً، من بينهم ٩ نساء. وبحسب البيان التأسيسي للجمعية فإن الأخيرة تهدف الى حماية حقوق الإنسان بما يتطابق مع النظام الأساسي المستمد من الكتاب والسنة، وكذلك قوانين ومعاهدات حقوق الإنسان، والتي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وبالتعاون مع المنظمات الدولية.

على أية حال، فإن التحفّظ المبدئي والأساسي الذي يمكن تسجيله هنا يتعلق بالعلاقة بين الجمعية والحكومة، الأمر الذي يثير شكوكاً جديّة ومشروعة حول استقلالها. وهو ما نبّه الحكومة التي أقدمت على إزالة مصطلح (مدنية) واستبدلتها بمصطلح (وطنية)، بما تنطوي على معان مختلطة ومواربة في الثقافة السياسية الرسمية.

يقال الشيء ذاته عن منظمات أخرى مثل (لجنة العمل والعمال)، و(هيئة الصحافيين السعوديين)، وهما خاضعتان بصورة شبه كاملة للحكومة من خلال وزارة العمل ووزارة الإعلام على التوالي. والأخطر من ذلك، أن وزارة الداخلية تعيّن أعضاء هاتين الجمعيتين، وترسم سياساتهما، وتراقب نشاطاتهما.

يتوقف التأهل لنيل العضوية في هذه الجمعيات على الولاء للعائلة المالكة وخلو ملف العضو من تجارب سياسية سابقة. لهذا السبب، واجهت الطلبات التي تقدّم بها إصلاحيون سنة ٢٠٠٣ للحصول على رخص لتأسيس منظمات مجتمع مدني قراراً بالرفض القاطع. بل إن مقدّمي الطلبات تعرّضوا إما للإعتقال أو التحقيق أو المنع من السفر، ووجّهت إليهم إتهامات بتهديد الوحدة الوطنية والخضوع تحت تأثير قوى أجنبية. على الرغم من ذلك، يبدو أن ثمة إجماعاً صلباً على أهمية منظمات المجتمع المدني.

عند هذا المفترق، من المفيد تسليط الضوء على العوامل التي تشرح طبيعة التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في السعودية. وتلتقي هذه العوامل عند نقطة بالغة الخطورة تتمثل في التماهي بين المجالين العام والخاص في البلاد. فسيطرة الدولة تستوعب كل جوانب الحياة تقريباً، والتي تجعل من المستحيل بالنسبة لمنظمة أهلية مستقلة أن ترى النور.

يضاف الى ما سبق، أن اختراق الدولة للمضمار الحيوي للمجتمع يعكس النزعة المتزايدة لدى الحكام السعوديين من أجل فبركة آليات لإجهاض المبادرات الوطنية الحقيقية التي تبناها الإصلاحيون والهادفة الى تطوير أداء كل من المجتمع والدولة.

إن النتيجة المباشرة لوضع كهذا يمكن شرحها على هذا النحو: أن المسعى الهادف لتشكيل منظمات مجتمع مدني سيتم تفسيره على أنه تعبر موجّه ضد الدولة، وأن أولئك المتورّطين في نشاطات كهذه، سيتتم تصنيفهم على أنهم معارضون وخصوم وقد يخضعوا للتحقيق او الاعتقال، وهو ما تم عملياً في مناسبات عدّة خلال الأربع سنوات الماضية.

وفي مارس ٢٠٠٣، قدّم عدد من ناشطي حقوق الإنسان عريضة الى الأمير (الملك حالياً) عبد الله، يذكّروه فيها بطلب سابق تقدّموا به الى وزير العمل والشؤون الإجتماعية في فبراير ٢٠٠٢ لإصدار ترخيص يسمح بتأسيس (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) ولكن الوزارة تجاهلت الطلب، في الوقت الذي أصدرت تراخيص لعدد من الطلبات التي جاءت متأخرة على الطلب سالف الذكر. الجدير بالذكر، أن هذه العريضة التذكيرية لم يتم الكشف عنها سوى بعد عامين من رفعها الى الملك عبد الله، وتحديداً بعد اعتقال الإصلاحيين في مارس ٢٠٠٤.

وفي بلد يتم فيه حظر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، فإن الجماعات تلجأ الى الإنترنت كبديل للتعبيرات الجماعية عن المظالم، والمصالح، والأهداف ضمن نطاق المجتمع المدني. في واقع الأمر، أن ثمة عدداً كبيراً من المواقع السعودية الأهلية على شبكة الإنترنت تخفي وراءها نزوعات وتطلعات جماعية وتمارس دوراً مشابهاً لعمل المجتمع المدني في محاولة للهروب من



هيئة خاضعة للحكومة

ضغوطات الحظر المفروض على دعاة المجتمع المدني.

أدركت السلطات السعودية هذه الحقيقة في مرحلة مبكّرة وأقدمت على فرض قيود صارمة وغالباً قمعية ضد من يقف وراء تلك المواقع الإلكترونية، التي تدار الى حد كبير من قبل عدد كبير نسبياً من الأفراد وتسلط الضوء على جوانب محددة من القضايا الجارية. مواقع ذات شهرة عالية مثل (طوى)، و(دار الندوة)، و(طومار)، و(منتدياتنا)، و(منبر الحوار)، و(راصد) و(هجر) وغيرها الكثير تعرض إما للإغلاق التام من قبل السلطات السعودية أو الحجب الكلي من قبل هيئة الرقابة على المواقع الالكترونية التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية في جدة. وفي بعض الحالات يتم اعتقال المشرفين على المواقع، أو مصادرة محتوياتها، أو المقايضة عليها في مقابل تجنيب المشرفين العقوبة.

وبصورة عامة، في الفترة ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠١، تم حجب ما يقرب من ٢٠٠ ألف موقع على شبكة الإنترنت، أي بمعدل ٢٥٠ موقع يومياً. وقد تضاعف عدد المواقع المحجوبة سنة ٢٠٠٦. التقارير الرسمية تزعم بأن ٩٥ بالمئة من هذه المواقع تعرض مواد إباحية، فيما تحتوي بقية المواقع المحجوبة على مواد سياسية وإجتماعية تخالف قوانين البلاد الدينية والوطنية. وهذا يدلل على أن ٢٠ ألف موقعاً لا صلة لها من قريب أو بعيد بموضوع الجنس. على أية حال، فإن مدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية يصوّر الرقابة على أنها (عمل حسن)، لأن ذلك حسب قوله (يضع قيوداً على الانترنت كيما لا يساء إستعماله).

اختراق الدولة للمضمار الحيوي للمجتمع يعكس النزعة المتزايدة لدى آل سعود تجاه فبركة آليات لإجهاض المبادرات الوطنية

ومن أجل الوصول الى فهم دقيق لتحديات المجتمع المدني في السعودية، نحن بحاجة الى تسليط الضوء على معوّقات تقدّمه:

١ - العائلة المالكة: ونقصد بصورة محدّدة الجيل القديم في العائلة المالكة، لا على سبيل تبرئة من يلي هذا الجيل من إثم تعويق المنظمات الأهلية المستقلة، وإنما لكون الجيل القديم يؤسس سلوكه على رؤية تقليدية تشرعن الممارسات القمعية ضد المنظمات الأهلية. إضافة الى ذلك، فأعضاء الجيل القديم يمسك بالمواقع الحيوية في الجهاز البيروقراطي للدولة وفي الوقت نفسه يرفض التغيير الذي يفضي الى تآكل قبضته المحكمة على السلطة. ولذلك، فهو غير قادر على الإستجابة بصورة فورية ومؤثّرة لمنطق العصر والمسائل الملحّة الاجتماعية - السياسية، وكذلك في التنمية الشاملة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وفيما تتمسّك العائلة المالكة بالتقاليد القديمة التي تعود الى شروط وأوضاع ما قبل الدولة، ومن بينها ما تطلق عليه (المجالس المفتوحة)، فإن هذا الأسلوب يؤسس لترسيخ فكرة إعتماد الناس على العائلة المالكة كمصدر حماية ورعاية وإنقاذ. ولهذا السبب يمكن أن ندرك خلفية حظر منظمات المجتمع المدني، كونها تطيح قيماً تقليدية طالما أراد الأمراء فرضها عنوة لتأكيد مفاهيم الهيمنة والخضوع والإستتباع.

معارضة الأمراء بصورة عامة لنشاطات الجميعات الأهلية المستقلة تنبع بدرجة أساسية من خوف متخيّل، حيث تصوّرها العائلة المالكة بوصفها وسائط تخصيب عالية الكفاءة لنشاطات سياسية إعتراضية قد تهدد النظام.

ومن المفيد التذكير مجدداً بأن الإصلاحيين الوطنيين من خلفيات أيديولوجية متنوّعة الذين ناضلوا لتأسيس منظمة حقوقية قد جرى اعتقالهم بناء على أوامر صادرة من الأمير نايف بند عبد العزيز، وأجبروا على التعهّد بوقف كل الأنشطة السياسية. ونتيجة ذلك، تم منعهم من السفر، وسحبت جوازات سفرهم جميعاً، فيما حرم بعضهم من وظيفته. وكانت التهمة الموجّهة إليهم: تهديد الوحدة الوطنية، والتعاون مع قوى أجنبية.

في كلمته أمام مدراء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦، زعم الأمير نايف بأن هناك أشخاصاً (لديهم إرتباطات مع جهات خارجية)، وعلّق بعدها بالقول (سنقطع ألسنتهم). ودعى من أسماهم بـ (المتغربين)، قائلاً (كل من يرى في الغرب خيراً كثيراً، فعليه أن يعيش معهم ويتّبع طرقهم).

وفي رده على مطالب المرأة في السعودية، دافع الأمير نايف عن وضع المرأة في بلاده مدّعياً بأن المتغرّبين (يريدون أن يدفعوا بها الى المراقص والملاهي).

جدير بالذكر أن المرأة السعودية لا يمكنها السفر بدون محرم، وتمنع من قيادة السيارة، فضلاً عن تولي مناصب وزارية أو مواقع علياً في الجهاز الحكومي. ولا يسمح للنساء من المشاركة في النشاطات العامة، أو إدارة منظمات أهلية. وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة حالات إضطهاد لنساء على أساس تهمة مخالفة القوانين والتعليمات الخاصة بالدولة فيما يرتبط بقيادة السيارة أو تأسيس منظمات مهتمة بالحقوق السياسية والإجتماعية للمرأة. وجيهة الحويدر، من بين ناشطات حقوقيات أخريات، خضعت للإعتقال والتحقيق لمطالبتها بحق المرأة بقيادة السيارة.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ٦٠ عضواً سنة ١٩٩٢ الى ١٥٠ عضواً في ٢٠٠٤ لم يؤد الى استيعاب المرأة داخل المجلس. المثير للسخرية، أن عضواً في المجلس صرّح بأن المرأة السعودية ستكون قادرة على المساهمة في المجلس، كونها حاضرة للاستماع للمناقشات الجارية داخل المجلس. فما يبديه تصريح عضو



هيئة أخرى تخضع للحكومة مباشرة

مجلس شورى يفترض فيه تبنيّه لفكرة إدماج المرأة، أن الأخيرة ليست مخوّلة بأن تكون عضواً في المجلس وإنما مجرد مستمعة، تماماً كما هو حال المراة في وزارة الخارجية السعودية التي يمثل وجودها جزءً من الديكور السياسي المملكة السعودية في الخارج.

٢ - المؤسسة الدينية الرسمية:

إن الدور الفارط والنزوع المتعاظم نحو احتكار مجال التوجيه الروحي والتربوي لرجال الدين في المؤسسة الدينية الرسمية يجعل أصل نشأة منظمات أهلية فضلاً عن نشاطها خاضعاً لمسألة عويصة ترتبط بالمشروعية الدينية بحسب تفسير أقطاب المؤسسة، الذين يقفون من الناحية الأيديولوجية على النقيض من التغيير مهما كان شكله. وهذا يمثل بحد ذاته تحدياً حقيقياً للمجتمع المدني في السعودية.

من وجهة نظر النخبة الدينية الرسمية، فإن المنظمات المدنية ستفضي الى تخفيض سلطتها السيادية وحصتها في كل من المجتمع والدولة معاً. ثانياً، أن هذه المنظمات ستؤدي بصورة غير قابلة للشك تغيير طبيعة الدولة، الأمر الذي يعني في حاصل العملية النهائي أن السيادة الدينية في فضاء الدولة ستنكمش بصورة دراماتيكية، وثالثاً: أن هذه المنظمات ستؤدي إلى إزالة التوجيه التسلطي الواحدي للمؤسسة والذي كان على الدوام تحت سيطرة المؤسسة الدينية بما يؤدي الى دخول مصادر توجيه جديدة، وذلك يؤسس للتنوع والتعددية وبالتالي سيخلق مناخاً جديداً يكون فيه

التعايش، وحق الإختلاف، وحرية الرأي، قوانين جديدة. وهذا ما يفسر معارضة المؤسسة الدينية للإصلاح، بوصفها الخاسر الرئيسي.

وعلى الضد من الطلب المتزايد لدور فعّال للمرأة في الشؤون العامة، فإن وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ يحصر دور المرأة في واجبات محددة. وبالرغم من زعمه بأنه من دعاة الحقوق المتساوية لكل البشر، إلا أنه يرسم خطاً فاصلاً بين الحقوق والواجبات لكل من الرجل والمرأة. ويقول بأن (للمرأة حقوقاً، ولكنها تقوم على رؤيتنا لواجباتها في الحياة). وبالرغم من الغموض المحيط بعبارات من هذا القبيل، وهي جزء من قانون التعميم المتبع في تصريحات الأمراء ومسؤولي الدولة، إلا أنه يكشف بوضوح أن ليس هناك حقوق مفتوحة للمرأة، بل إن الواجبات مقدّمة وحاكمة على الحقوق.

٣ ـ إنعدام ثقافة المجتمع المدني:

حتى بداية الألفية الثالثة، كانت غالبية السكان في السعودية تملك قدراً متواضعاً من المعلومات والمتابعات الجديّة لنشاطات المنظمات الأهلية في العالم. ونحن هنا لا نتحدث عن عمل الجمعيات الأهلية التي تمارس أعمالاً خيرية محددة مرتبطة بالمرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو مساعدة الفقراء، بالرغم من أهميتها الكبيرة، ولكن نتحدث عن الجمعيات ذات الأهداف المشتركة والعامة والتي تعمل في الفضاء الممتد من جدار بيت المواطن الى جدار قصر الحاكم، بما يجعل المنظمات الأهلية وسائط نقل نموذجية

عدد كبير من المواقع الحوارية على شبكة الإنترنت تمارس دوراً مشابهاً لعمل المجتمع المدني للهروب من ضغوطات السلطة

لرسالة المجتمع ومطالبه المشروعة الى الدولة. وهذا يعود إلى عدة أسباب، من بينها الميول التقليدية القائمة على إنتماءات قبلية، ومناطقية، ودينية/مذهبية. بالرغم من أن ذلك يعكس فشل الدولة السعودية في أن تتحول الى دولة مدنية أو وطنية.

٤ ـ العامل الخارجي:

ونتحدث هنا بصورة خاصة عن الدور الأميركي. نشير هنا فحسب الى أن الغرب بصورة عامة والحكومة الأميركية على وجه الخصوص كان حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر متردداً إن لم يكن معارضاً بشدّة فكرة تشجيع الديمقراطية في السعودية. وكان يتم شرح الموقف الأميركي على نحو خوف من اختطاف الديمقراطية من قبل الإسلاميين، الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى تهديد المصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة.

على أية حال، فإن التعديل الحاصل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر بقي موارباً حتى سنة ٢٠٠٦، ثم أصبح متواطئاً الى حد كبير مع الشمولية والاستبداد السياسي الذي قبل سنوات قليلة كان يعتبر السكوت عليهما عاراً على السياسة الأميركية. إن التخفيض المفاجيء في اللهجة الديمقراطية من قبل المؤسسة الرسمية الأميركية بعد تحسّن العلاقات السعودية ـ الأميركية ويعود الفضل في ذلك الى صعود نجم النفط في سماء السياسة مجدداً بعد تزايد الطلب عليه عالمياً، وكذلك الحرب على الإرهاب، والقضايا الإقليمية مثل العراق، وعملية السلام في الشرق الأوسط، والمعضلة النووية الإيرانية.

وبإستثناء التصريحات اللفظية المتقطّعة، فإن العامل الأميركي لعب حتى الآن دوراً سلبياً للغاية بل وتعويقياً لأي عملية تحول سياسي نحو الديمقراطي، بل حتى في مجال دعم المنظمات الأهلية، حيث لم يصدر عن الإدارة الأميركية ما يفيد بجدية تبنيّها لفكرة تشجيع منظمات المجتمع المدني في الوقت الذي تصلها تقارير عن اعتقالات لعناصر فاعلة في مجال عمل المجتمع المدني في السعودية. بل يخشى في المرحلة القادمة أن تغطي الولايات المتحدة والغرب عموماً عمليات قمع بالغة القسوة ضد ناشطين حقوقيين وعاملين في حقل المنظمات الأهلية بعد أن نجحت إدارة بوش في العودة الى السعودية من خلال إتفاقيات شديدة التعقيدة وباهظة الكلفة على الإقتصاد الوطني والمصالح الحيوية للمجتمع.



واحد من ٢٠٠ ألف موقع محجوب

من نافل القول، أن عدداً ضخماً من منظمات المجتمع المدني تعمل بصورة غير قانونية في السنوات الخمس الماضية في هذا البلد، وهذا ملمح شديد الوضوح عن التطلع المتنامي باتجاه المشاركة الفاعلة في الشؤون العامة.

بصورة عامة، في سنة ٢٠٠٤، تم إغلاق أكثر من ١٥٠ منتدى أهلي من قبل السلطات الأمنية السعودية بذريعة أنها تعمل بصورة غير قانونية.

إن ضلوع الأجهزة الأمنية السعودية في الشؤون العامة سيؤدي ليس الى تفجير توترات بين الدولة والمجتمع فحسب ولكن قد يتطوّر الأمر الى إضطرابات إجتماعية وأمنية متنقلة في البلاد. إن إصرار الدولة على استعمال القوة لقمع نشاطات المنظمات الأهلية سيبرر الميول الراديكالية ويغذي النزعات العنفية.

إن المنظمات الدولية مدعوّة لممارسة ضغط متواصل وفاعل على الحكومة السعودية من أجل فتح الباب أمام الشعب لحشد جهوده لتأسيس منظمات مجتمع مدني تساهم في تنظيم نفسه ضمن منظومات فاعلة في مجال خدمة المجتمع ونقل رسالته ومطالبه الى الدولة. ومالم توجّه هذه الجهود ناحية نشاطات سلمية ومثمرة، فإنها قد توظّف من قبل جماعات العنف لخدمة أغراض خاصة، وتهدد الإستقرار الإجتماعي والسلم الأهلي.

قلق التمثيل والهويّة الوطنية

إيمان القويفلي

معقول أن يهتمّ الدبلوماسي والسياسي بمسألة (التمثيل)؛ التمثيل بمعنى اختزال كيان كبير في فردٍ معيّن أو منظمة معيّنة، تمثيل السفير للدولة، تمثيل العضو المنتخب للشعب، الذي يعني تفويضاً رسمياً للكلام باسم الكيان الأكبر. معقول أن يهتمّ الدبلوماسي، وأن تهتم شريحة شعبية بشخص المُنتخب الذي اقترعت له ليمثلها. لكن ما معنى أن يتحدث شخص عاديّ عمّن يمثله ومن لا يمثله ويؤكد أن هذا (لا يمثلنا) وهو يشير إلى أشخاص عاديين مثله لا يتمتعون بصفة دبلوماسية لا سياسية؟!

قلق التمثيل يأخذ شكلاً مغلفاً بغلاف رقيق من الوطنية، والوطنية تحتاج كما هي العادة إلى (جبهة) تحارب عليها. وهكذا يبرز قلق التمثيل على الجبهات العصرية المفتوحة على العالم وأمامه: الأقنية الفضائية، المواقع الإخبارية، ومخزن (يوتيوب) العامر، وأيّ وسيطٍ يوفر شروطاً شبيهة: عرض الذات الكبرى مختزلة في شخص أو مشهد أمام الآخرين مع إمكانية الاتصال بهؤلاء الآخرين، وربما سماع رأيهم في هذه الذات، بل وتركيزهم المقصود على هذه الذات: (شاهد السعودي وهو كذا)، (المتسابق السعودي كذا يخرج من البرنامج بعد كذا)، (أول شابة سعودية تتخصص في كذا). وضمن التركيبة التقليدية لردّة الفعل عليها، سيقول أحدهم بالتأكيد (هذا لا يمثلنا)، وهو يقصد نزع الشرعية عن الشخص موضع الإشكال.

المعنى الضمني لـ(هذا لا يمثلنا) هو تنزيه الذات ـ الذات الكبرى وليست ذات القائل وحسب ـ عن صورة معيّنة، مسار أو فعل معيّن. والإشارة إلى ما تستبطنهُ ذات القائل من تخيُّل للهوية النموذجية لا يمثلها الشخص المرفوض: الشاب الذي يشترك في برنامج لأنه يريد أن يحترف الرقص والغناء والتمثيل، الشابة السعودية التي تشترك في مسابقات للهواة أو تقدّم برنامجاً غنائياً.

ما معنى أن تقول عن مواطن بلدك إنه لا يمثلك؟ هل يفترض بكل مواطن أن يمثلك؟ هل تمثل أنتَ كل المواطنين؟ هل أنتم جميعاً متفقون على نموذج واحد يمثلكم؟ هل يمكن تمثيل ١٧ مليون إنسان، بإنسان واحد؟

قلق التمثيل بعيد جداً عن طرح مثل هذه الأسئلة على ذاته. إنه اندفاعة غير عقلانية ومجانية تقريباً، تُذكّر بعالمٍ موازٍ من الاندفاعات العريقة المتعالية على المساءلة رغم تعقيدها الشديد: الحميّة والرجولة والسمعة والشرف. حتى إن قلق التمثيل يحاكيها ويستمدّ منها بعض مركبه، فيقلق المواطن الرجل لأن مواطِنَهُ الرجل (الناعم) الذي ظهر على التلفزيون لا يمثله (لا يمثل نموذجه للرجولة)، ولأن مواطنته البنت التي ترقص في البرنامج لا تمثل بنات البلد الطاهرات (يفكر في شقيقته)، ولأنه (ماذا ستقول عنا العرب؟)، ولأننا بالطبع (أشرف وأكرم..).

لأنّ قلق التمثيل اندفاعة غير عقلانية فإنها تكشف الكثير عن ذاتها. بالإضافة إلى أنها تُضمر التصورات التقليدية حول معنى الرجولة وماهية الأخلاق والشرف، يكشف قلق التمثيل عن تصورات أخرى لعناصر مستحدثة نسبياً في هذه الثقافة، مثل التصورات حول الجنسية الوطنية (nationality)، والهويّة، والآخر.

قلق التمثيل يُعبّر بشكلٍ رئيسي عن نظرة حالمة إلى الذات، ودائماً المقصود في هذا السياق هو الذات الكبرى. نظرة حالمة معظّمة ومُنزّهة للذات، لا عن الجرائم والانحرافات فقط، لكن أيضاً عمّا لا يُعدّ جريمة ويدخل في نطاق الخيارات الشخصية. الصورة الحالمة للذات تتحدد بعناصر ثابتة، محافظة بطريقة محددة، متدينة بطريقة محددة، متحفّظة. وعندما توضع بإزاء نموذج لا يحمل نفس المواصفات المعيارية فإنها ترفض الاعتراف به أو الاعتراف بكونهِ جزءاً من الذات رغم أنه منتمٍ إلى ذات الجنسية الوطنية. هذا الرفض هو رفض للاعتراف بتشظي الذات وتعددها.

التعدد والتنوّع يمكنه أن يُنتج هوية وطنية مميزة، لكن قلق التمثيل يفهم الهوية الوطنية بطريقة افتراضية، مُتخيّلاً هوية شديدة التجانس والانسجام تحمل مواصفاتٍ نموذجية لشريحة محددة (طبقة متوسطة متدينة محافظة، على سبيل المثال)، بينما الهويّة الواقعية تتشكل بواسطة الخيارات الفعلية لعموم الناس والتي تتغير باطراد، وقد لا تعبّر في كل جوانبها عن توجّه وحيد أو خياراتٍ متجانسة.

الهوية الواقعية يمكنها أن تحمل في وقتٍ واحد استجابة لمتطلبات الواقع (مثلما في تقبّل فكرة سفر البنت الموظفة إلى مقرّ عملها يومياً أو أسبوعياً)، وتمسكاً نقيضاً له بخيار محافظ. قلق التمثيل هو عجز عن النظر بملء العين إلى هذا التعدد وهذا الافتقار الطبيعي إلى الانسجام. يتعذّر على القَلِق العاجز إلغاء وجود الآخرين من الحياة أو التحكم بخياراتهم، فينفّذ عبر تصريحه بـ(هذا لا يمثلنا) إلغاء رمزياً وطرداً خارج الهويّة وخارج الجنسية الوطنية. لا يستطيع أن يعي أن وجود الـ(هذا) بلحمهِ ودمهِ وجوازه الأخضر يعني أنه جزء فعليّ من الذات ومساهمٌ في تشكيل الهوية وإن لم يكن ممثلها النموذجي.

نزع الجنسية الوطنية عن فردٍ معيّن يوحي بعجز عن فهم الجنسية الوطنية كحق لا يمكن لأحد سوى الدولة انتزاعه وبشروط، ويعبّر عن فهم للجنسية الوطنية كمكافأة للسلوك والالتزام بالجماعة، وأن للجماعة صلاحية نزع هذه الجنسية الوطنية عندما لا يلتزم فرد بخياراتها، مثلما تطرد القبيلة أحد أفرادها أو تعلن عائلة براءتها من أحد الأبناء المارقين.

يُذكي قلق التمثيل أن الجبهات الإعلامية والتقنية منفتحة على جمهورٍ عربيّ يطرب أيّما طرب للاختزال الفضائحي للشعب الخليجي الشقيق، جمهور قارئ أو مُتلقٍ بمُخيِّلة ضيقة تعجز عن إدراك المسافة بين ما هو فنّ أو صنعة إعلامية؛ وما هو واقع، فضلاً عن التساؤل العميق حول ماهيّة الفن: إخبار قصة أم تقديم نموذج (نموذجي)؟ هذا الجمهور الذي على سبيل المثال اعتبر أنه أنهى استكشاف حياة العاصمة

بواسطة قراءة (بنات الرياض). اللافت أن هذا الاعتناء بما يعتقده الآخرون عنا يظهر كحجّة للسيطرة على المادّة المنشورة، لكنه لا يظهر كسلوكٍ فعليّ عند مقابلة هذا الآخر في بلاده، أو الأسوأ: لا يظهر عندما يكون وافداً إلى بلادنا، وتحت رحمتنا.

لا يحمل صبي يرغب في الغناء من الشرعية والجدية لتمثيل بلاده بقدر ما يحمل وفد رياضي إلى الألعاب الأولمبية، أو وفد أكاديمي أو طبّي إلى مؤتمر أو مسابقة ما، أو موقع البلد ضمن المؤشرات العالمية لقياس الشفافية والتنمية والفساد وجودة التعليم والخدمات الصحية، لكن ومهما كانت هذه المؤشرات متردّية وتشير بشكلٍ رسمي إلى تردٍ عام، يظل الصبي الراغب في الغناء هدفاً للكمّ الأكبر من الغضب والأسف. فالذات تقابل تردّي المؤشرات الرسمية الدقيقة على أساس أنه مسؤولية الحكومة لا مسؤوليتها ولا يد لها فيه، رغم أن أيّ تردٍ عام لا بد أن تكون الذات (بما هي ذاتٌ شعبية) متورطة فيه بدرجة أو بأخرى، لهذا تجد حالاتٍ متقدمة من قلق التمثيل ترفض الاعتراف بمشكلاتٍ عامة تعترف بها القيادة. إنها فقط تخشى خدش الذات، ذاتها المنزهة.

يمكن رؤية قلق التمثيل كتوأمٍ للانفتاح التقني والفضائي الذي يضعنا طوال الوقت في مواجهة جمهورٍ خارجيّ غير متسامح. لكنه في أصلهِ العميق رفض لاستحقاقات التشارك في ذاتٍ واحدة كبرى، بما تعنيه هذه الاستحقاقات من فهمٍ واقعيّ لمركّبها وتنوعها وافتقارها للتنميط والانسجام. ذات حافلة بالمفاجآت يمكنها - إذا كنت ممن يشعرون سريعاً بالصدمة - أن تضمن لك صدمة جديدة كل يوم. الاختلاف في ردّة فعلك بعد الصدمة، أن تقول (لا يمثلنا) أو أن تفكّر في الطريقة التي بها نشأت هذه الأنماط وصنعت لها مكاناً، في جوارك.

عن الوطن السعودية، ٠٨/٧/١٠

ازدواجي، مدجّن، قلق وعدائي تجاه الآخرين

سيكولوجية الفرد السعودي

شتيوي الغيثي

منذ الطفولة تخلق المجتمعات قيماً وتعبورات وأخلاقيات يجب على الطفل أن يتمثلها في مجمل سلوكه، وهذه القيم أو الأخلاقيات المجتمعية تمارس سلطتها على الفرد بشكل كبير مما يخلق نوعاً من الازدواجية في السلوك، وبحسب الرؤية الفرويدية فإن الإنسان واقع بين الأنا العليا الواعية التي تمثلها الأخلاقيات والقيم والتعبورات والسلوكيات الواعية الموجهة، وبين الأنا السفلى غير الواعية والتي تمثلها الرغبات والحاجات والضرورات النفسية والجسدية، والانشداد نحو الرغبات كونها فطرية في الإنسان هي ما تخلق لدى الفرد نوعاً من الازدواجية بسبب أنه يحاول كبت هذه الرغبات لصالح الأخلاقيات المجتمعية العامة، وهذا الكبت تنتج عنه حالات في العصاب النفسي، والتشوهات النفسية لدى الخاضعين إلى الضغوطات الأخلاقية أكثر من غيرهم ممن يتمتعون بجزء من الحرية لا يتوفر لدى غيرهم، ولعل المرأة هي أكثر الشرائح البشرية كبتاً مما يفسر لدي شخصياً حالات الأمراض النفسية لدى الكثير من النساء في مجتمعنا السعودي، وكثرة جلسات العلاج من خلال مستخدمي الرقية أو مروجي الشعوذة والخرافة.

نحن دائما ما نرى تلك الازدواجية التي ربما يوصف بها سلوك العديد من أفراد المجتمع السعودي، ذلك أنه المجتمع الأكثر محافظة، وتبرز هذه الازدواجية عندما يخرج هذا المجتمع ويحتك بالمجتمعات الأخرى المجاورة أو البعيدة عن الحدود المرسومة؛ بل إن هذه الازدواجية واضحة أشد الوضوح في التعامل مع الحياة العادية داخل المجتمع السعودي، فكيف يمكن تفسير سلوك من قبيل التعامل مع السينما مثلاً والموقف الرافض منها في حين أنه تم التعالح مع الفضائيات التي تأخذ حيزها فوق سطوح بيوت غالبية الناس وبأقذر المشاهد أحياناً إلا من خلال هذه الازدواجية التي ذكرناها؟!

لكن.. وهنا السؤال الأساس، في رأيي، في فهم هذا السلوك. ما سبب هذه الازدواجية؟ ويسؤال آخر: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه الازدواجية على قابلية التغيير الثقافي في المجتمع السعودي؟

الأنا العليا والأنا السفلى في الرؤية الفرويدية يمكن أن تكون إحدى الإجابات التي توصلنا إلى فهم سيكولوجية الفرد في هذا المجتمع. خضع المجتمع السعودي في فترة طويلة إلى نوع من التدجين الثقافي من خلال الفكر التقليدي، وقولبت هذا المجتمع في قوالب تقليدية وطافحة في تقليديتها أحياناً، حتى لقد أصبح الجديد، أي جديد، مشكلة أخلاقية، وربما رفعها البعض إلى المشكل العقائدي، وهذا الوضع يخلق مستويين في العلاقة مع المجتمع بالنسبة للفرد ومع الحياة بالنسبة للمجتمع ككل.

المستوى الأعلى: (الأنا العليا) يخضع إلى قيم ومعايير غاية في التقليدية والأخلاقية الجامدة أحياناً إلى حد الانغلاق الثقافي لدى الكثير من الناس، والمستوى الأدنى: (الأنا السفلى) خاضع إلى المحركات البشرية الأساسية في الفطرة الإنسانية، أقلها الرغبة في الاكتشاف مثلا في المجال الثقافي أو الامتلاك في المجال الاقتصادي، ويمكن رفعها إلى مستوى الرغبة في معرفة كل شي، والرغبة في امتلاك كل شي وتجريبه، وكوننا كنا خاضعين حتى الآن إلى ضغط القيم التقليدية فإن ذلك ينتج عنه الصراع بين الأنا العليا والأنا السفلى.

هذا الوضع يؤخر كثيراً من تطور الفرد وينتج عنه قلق تجاه الحياة بشكل عام، وتجاه الآخرين. نحن نرى كمية العدائية التي يحملها البعض تجاه الآخرين. نرى التوتر في وجوه الناس في الطوابير الطويلة. نرى القلق من كل شيء تقريباً.

تفسير آخر يمكن أن يفتح لنا ثقباً في فهم سيكولوجية الفرد في هذا المجتمع، وهو ما يطرحه المفكر العراقي: علي الوردي من خلال رؤيته حول الصراع بين البداوة والحضارة والتي أثرت على شخصية الفرد العراقي، فالعمق الحضاري لدى العراق والهجرات البدوية قديماً من الصحراء جعل الفرد العراقي يعيش في الصراع بين عمقه التاريخي والحضاري وبين القيم البدوية التي جاءته من الصحراء. مجتمعنا ربما ينطبق عليه العكس من ذلك، فالقيم التقليدية الناتجة عن الثقافة البدوية سابقاً أصبحت تهتز كثيراً مع قيم جديدة أنتجتها الحضارة المعاصرة، وهذا الصراع بين قيم الثقافة التقليدية وقيم الثقافة الحديثة يخلق حالة من التوتر والقلق تجاه الذات، وهو ما نلحظه من خلال الاستماتات العجيبة من قبل البعض في رفض قيم الحضارة الجديدة.

مع اتصال الفرد السعودي بالآخر، ومع قابليته للجديد يمكن أن تخف لدى مجتمعنا الكثير من الازدواجية، وتقل لديه الحساسية تجاه الآخر، وربما كان أكثر تصالحاً مع ذاته ومع الحياة بشكل عام شريطة أن يعلي من قيمته الإنسانية وقيمة الآخر إنسانياً، ويعيد ذاكرته إلى المواقف البسيطة التي تعامل معها مباشرة مع الآخر ومع الحضارة ليكتشف عمق التشوهات النفسية التي أصابتنا، وليكتشف أن الكثير من تخوفاته ما كانت إلا محض وهم زرعه لذاته منذ فترة.

عن الوطن، ٠٨/٧/١١

أين السعوديّة من مستقبل العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة؟

إبراهيم الأمين

غير بعيد جداً عن الأضواء، يدور نقاش حول مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية. والأكيد أن الكل يعتقد بأن وصول العماد ميشال سليمان من شأنه المساعدة في إعادة وصل ما انقطع في العلاقات الرسمية بين البلدين، وأن العلاقة الجيدة التي تربطه بالرئيس السوري بشار الأسد سوف تساعد أكثر على ترتيب هذه العلاقات، ومن ثم إعادة الاعتبار إلى التعاون الذي كان موجوداً في بعض القطاعات. وإذا كان في فريق الأكثرية من لا يعجبه الأمر ربما بأمور كثيرة، بينها ملف جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فإن الممثل الرسمي لهذا الفريق في السلطة، أي رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، يدرك أن دوراً كبيراً ينتظره على هذا الصعيد. وهو يعرف وقد تلقى من الرسائل ما يكفيه ليعرف أنه مرحّب به في سوريا كرئيس للحكومة لا لشخصه الكريم. وذلك ربطاً بالخلاف السياسي القائم بين فريقه وبين دمشق من جهة، وبالخلاف السعودي مع سوريا من جهة ثانية، وخصوصاً أن زوّار الرياض والملك عبد الله لا يسمعون ما يشجع على استعادة علاقات طبيعة مع دمشق، بل يسمعون الكلام الذي ينتهي الى أخذ الحيطة والحذر مع قدر أعلى من العنف اللفظي الذي يمارسه مقربون من الملك ومسؤولون في المملكة، من الذين يحمّلون سوريا مسؤولية أشياء كثيرة، من بينها مقتل الحريري وتوسّع نفوذ إيران في لبنان والمنطقة، وتحريض فئات فلسطينية على السعودية ودول عربية أخرى، واعتماد علاقات مع دول خليجية ترى السعودية أنها يجب أن تتم عبرها إضافة الى أمور تتخذ الطابع الشخصي.

لكن السعودية التي تتصرف بأنها خسرت الكثير في لبنان خلال الفترة الماضية، لا يمكنها بعد الآن أن تفرض السياسة العامة للدولة اللبنانية، وإذا كان رئيس الجمهورية، كما القوى المعارضة، يأخذون بالاعتبار النفوذ القوي للمملكة في لبنان، فإن واقع الحال يشي بتطورات من النوع الذي ستهضمه السعودية على مضض، لأن مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية بات يتحكم بمصير ملفات كثيرة تخص لبنان داخلياً وخارجياً، سياسياً وأمنياً واقتصادياً. إلا أن الرياض تريد من حلفائها أن يصمدوا أكثر خلال السنة الباقية أمام ولاية المجلس النيابي الحالي، لترتيب الأمور بطريقة مختلفة. وترد في هذا السياق عودة بعض (الميامين) في فريق ١٤ آذار إلى الحديث عن (متغيّرات إقليمية كبرى آتية خلال أشهر قليلة)، من دون أن يضطر السامع الى طرح المزيد من الأسئلة، ويتابع هؤلاء: (سوف تتعرض إيران كما سوريا لضربة عسكرية كبيرة من شأنها تبديل كل المعطيات، وأول الانعكاسات سوف تكون في لبنان ثم فلسطين، فالعراق).

وبعيداً عن القراءات والمعطيات التي تدفع البعض الى الرهان على أمر من هذا النوع، وعلى حقيقة ما سوف تقوم به الولايات المتحدة الاميركية في ما بقي من ولاية إدارتها الحالية، فإن البحث في مستقبل العلاقات بين بيروت ودمشق، سينطلق من باريس الأسبوع المقبل، حيث سيلتقي الرئيسان سليمان والأسد على هامش مشاركتهما في قمة الاتحاد بدعوة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وسوف يمهد الاتصال الأول هذا الى لقاءات وزيارات متبادلة، قبل أن تشرع الحكومة اللبنانية ومعها الحكومة السورية في وضع تصورات بشأن مستقبل العلاقات، من ملف العلاقات الدبلوماسية الى مصير المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري الى المعاهدة المشتركة ومتفرعاتها من اتفاقات اقتصادية وأمنية ومالية، وصولاً إلى الملف الأمني ـ السياسي المتصل بالحدود، الذي يحاول فريق ١٤ آذار في بيروت كما الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل أن يجعلوه أولوية من خلال طرح ملف ترسيم الحدود بين البلدين، واعتماد إجراءات أمنية خاصة بقصد منع كل أنواع التهريب التي تهمّ الغرب من زاوية ما يصل من سلاح عبر الحدود مع سوريا الى المقاومة في لبنان.

في الشق الدبلوماسي، يبدو أن سوريا أخذت قراراً واضحاً بأنها على استعداد عملي لإقامة علاقات دبلوماسية، وفتح سفارة لها في بيروت كما فتح سفارة للبنان في دمشق، لكن الأمر سيكون ثمرة تفاهمات تتجاوز هذا الجانب الشكلي، وإن كان بمقدور سوريا أن تعمد بسبب وجود عشرات الألوف من مواطنيها في لبنان، الى فتح عدة قنصليات تهتم بأمورهم، كما تهتم بالجانب التجاري بين البلدين، وتنتشر هذه القنصليات في عدد غير قليل من المدن اللبنانية، وبالطبع سوف يخرج في بيروت من يعتبر السفارة وأي مكتب تمثيلي آخر وأي مكتب قنصلي بمثابة مركز أمني هدفه القيام بأنشطة سياسية وأمنية لمصلحة سوريا وحلفائها في لبنان، وسوف تكثر الروايات والخبريات حتى قبل أن تختار سوريا ممثليها في لبنان.

وفي الشق الاقتصادي، سيكتشف اللبنانيون أن مطلب مراجعة ما تم من اتفاقات قد لا يكون بمعظمه في مصلحتهم، وخصوصاً إذا ما جرى تطبيق مبدأ التعامل بالمثل، لأن سوريا تشكل الآن مورداً لكل أنواع التجارة الموازية، وهو أمر يحصل منذ سنوات بعيدة، وسوف يؤثر كما الإجراءات الحدودية على مستوى معيشة نحو نصف مليون لبناني يعيشون فعلياً من سلة استهلاك تتم وفق السوق السورية لا وفق معايير السوق اللبنانية، برغم أن الأسعار في سوريا بدأت رحلة الارتفاع التي سوف تجعلها في وقت ما قريبة جداً الى أسعار بيروت.

أما الملف الأخطر، فهو المتصل بترسيم الحدود. وإذا كان في لبنان من يرى أن وثيقة سورية لترسيم الحدود عند النقاط الجنوبية الشرقية المتاخمة لفلسطين المحتلة من شأنها تسهيل حصول لبنان على مزارع شبعا المحتلة، فإن هذا الفريق يعلم أن الإصرار الغربي ليس هدفه الحصول على وثيقة سورية لتأكيد لبنانية مزارع شبعا، بل توريط سوريا في جعل حدودها مع فلسطين المحتلة تكون رهن الخط الذي رسمه الاستعمار الفرنسي والبريطاني عام ١٩٢٣ والذي يحرم سوريا مساحة من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها عندما حصل عدوان عام ١٩٦٧ والتي كانت تجعلها شريكة في مياه بحيرة طبريا. علماً بأن الجانب الآخر من الأمر يهدف الى نشر شرطة دولية تهتم لأمر مراقبة الحدود بغية إيجاد آلية لمحاصرة المقاومة في لبنان... وفي هذه النقطة ثمة أفكار وطموحات غير واقعية عند أحد لا في لبنان ولا خارجه. لكننا سنستمع إلى قدر عال من الصراخ!

عن الأخبار اللبنانية، ٠٨/٧/٩

وجوه حجازية

(١)
علي بن فالح بن محمد بن فالح ظاهر الظاهري
١٢٩٥ ـ ١٣٦٤هـ

هو أبو الحسن نور الدين المدني، ثم المكي. اعتنى به والده فنشأ على حب العلم والتنافس في تحصيله فحفظ القرآن الكريم وجوّده، وحفظ مجموعة من المتون في النحو والفقه المالكي وغيرهما، وقرأ على والده في الفقه المالكي والحديث والنحو والصرف، وحضر دروس المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني في الحديث والفقه المالكي وسمع منه. وقرأ الحديث وغيره على السيد علي بن ظاهر الوتري. كما سمع وروى بعناية والده عن عدة من المسندين الحجازيين ومن علماء الأمصار، فروى عن الشهاب أحمد بن إسماعيل البرزنجي والأديب عبدالجليل بن عبدالسلام برادة، وعثمان بن عبدالسلام الداغستاني، والسيد عمر بن أبي شطا، والسيد حسين بن محمد الحبشي با علوي. ومن أهل الشام يوسف بن إسماعيل النبهاني، وكامل بن أحمد الهبراوي الحلبي، وعبدالله بن درويش السكري، وأبي النصر الخطيب الدمشقي، وبدر الدين البيباني. ومن أهل مصر أبو الفضل الجيزاوي، والشهاب أحمد بن نصر العدوي.

رحل الى استانبول وأخذ هناك عن السيد المكي بن عزوز التونسي، وابي الهدى الصيادي الرفاعي، ومحمد ظافر المالكي، وغيرهم. وبعد وفاة والده انتقل الى مكة المكرمة وسكن بمحلة جرول واشتغل بنسخ الكتب لعدد من علماء الحرمين الشريفين، ودرّس بمنزله وبالمسجد الحرام الحديث، حيث قرأ عليه طلبة العلم الكتب الستة في منزله، وأحياناً كان يدرّس النحو وبعض كتب الفقه المالكي. كان صاحب خلق حسن وتواضع جم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

(٢)
حسن بن عبدالقادر طيب الحنفي المكي
(١٢٥٥ ـ ١٣١٠هـ)

أحد كبار علماء الأحناف بمكة المكرمة في عصره. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، وبعضاً من المتون حتى بلغ النهاية في المنطوق منها والمفهوم. وقرأ على شيخ العلماء الشيخ جمال في التفسير والحديث والفقه والأصلين والعربية. وقرأ على السيد محمد الكتبي الكبير، ولازم الشيخ رحمة الله الهندي وقرأ عليه في المنطق والمعاني والبيان والأصلين والتفسير والفقه والحديث وغير ذلك.

أُذن له في التدريس بالمسجد الحرام فتصدر للتدريس والإفادة، وكان فصيحاً ذا تقدير حسن. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: شرح على منظومة بدء الأمالي، شرح على الأجرومية في النحو، شرح على الرسالة الجامعة، النوادر الغربية والنكات الظريفة، ورسائل في الفقه(٢).

(٣)
عباس صدقة بن عبدالجبار
١٣١٩ ـ ١٣٨٨هـ

تخرج من المدرسة الصولتية على يد نخبة من العلماء البارزين فيها، وكان ذلك في عهد الحكومة الهاشمية (الأشراف). كان أحد مدرسي المسجد الحرام في عهد الملك عبدالعزيز، وكان إماماً بالمسجد الحرام الى جانب قيامه بالتدريس فيه. عمل مديراً لمدرسة الفائزين بمكة المكرمة، ومفتشاً عاماً بالمسجد الحرام، وكان منزله ملتقى للعلماء والشيوخ.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له بعض الكتابات في الفقه وأصول الدين والعقدية(٣).

(١) أبو سليمان، محمود سعيد. تشنيف الأسماع، ص ٤١٩؛ وانظر الفاداني، محمد ياسين. قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٣٩٤.

(٢) مرداد ابو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ١٦٦؛ وانظر عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١١٠ ـ الحاشية؛ وانظر غازي، عبدالله بن محمد. نظم الدرر، ص ١٧٤.

(٣) حلمي، محمد. خواطر من ذكرياتي، ص٢٦.

تحطيم المفاهيم لدى المسعودين!

آل سعود وبالتعاون مع مشائخهم متلاحمان، تلاحم الإستبداد السياسي، بالإستبداد الديني الذي هو أسوأ أنواع الأستبداد، كونه يشرعنها، ويؤسس لثقافة طغيان تستمر لسنين أو لعقود طويلة.

ليست المشكلة في أن آل سعود يحكمون بالقمع والحديد والنار، ولا أنهم يسرقون وينهبون ويعتدون ويمارسون الحكم بصورة بدائية، ويعطلون المسيرة الحقيقية لتطور البلاد وشعبها.

ليست هذه هي المشكلة الحقيقية، رغم أنها مشكلة في واقع الأمر، ومشكلة كبيرة.

لكن المشكلة الأساس، هي أن القيم التي تحكم أفعال سعود، مغطاة بصورة شرعية، بمعنى أن ما نراه نحن، أو يراه الأسوياء خطأً وجريمة بحكم الشرع أو القانون البشري، هو ليس كذلك بعرف آل سعود ومشائخ الوهابية.

لا يهمّ كيف يرى آل سعود فعلهم، وتصنيفهم لسياساتهم وجرائمهم، ولا يهمنا إن عدّوها من أفعال الخير المطلق والفضيلة النقية، أم لا. المهم هو كيف ينظر الناس، المحكومون لتلك الأفعال.

لقد خلق الله الناس وعلّمهم بمختلف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم وأديانهم بأن الصدق ـ مثلاً ـ فضيلة. وأن الكذب رذيلة، كما هي السرقة، وغيرها. لكن الذي يجري في السعودية من تضليل استمرّ لمدّة تقارب من قرن، شيء يفوق الخيال. إن أصل المفاهيم التي لا يختلف عليها البشر تحوّلت الى أداة تعويق للمواطنين السعوديين، وجرى الإلتفاف عليها بصورة ما، أو حتى الإنقلاب عليها بشكل فاضح مباشر.

لنأخذ بعض المفاهيم. فالعدالة، والمساواة، والأمانة، مفاهيم تخترق يومياً من قبل النظام، ويأتي مشايخ الوهابية ليشرعنوا فهماً مناقضاً، ثم تأتي الطبقة الحاكمة من آل سعود، لتبرر كل الأفعال الفاضحة في خطئها. لهذا، لا أحد يحتكم الى تلك المفاهيم، وهي مفاهيم قلّما تذكر في الثقافة المحلية، أو الرسمية، أو الدينية، فالوهابية مشغولة بالتكفير والقتل وشرعنة الباطل.

حتى لا نتيه البوصلة، دعونا نضرب مثالاً. الأمراء يسرقون. هذا أمرٌ واضح، لا يحتاج الى دليل، ولكن الأمراء أنفسهم يقدمون لنا كل يوم أدلّة على تلك السرقات. فهم يعلنون على الملأ تبرعهم بالتافه مما يسرقون ولكنك بدلاً من أن تجد من يسأل: من أين لكَ هذا، يأتي مشايخ الوهابية وأذيالهم فيمتدحون أولئك الأمراء على كرمهم وخدمتهم للإسلام!

مثلاً نشر في ٠٨/٧/٨ أن محمد بن نايف الذي يدير الداخلية نيابة عن أبيه أنه تبرع بمليون ريال فيما تبرع أبوه الوزير بثلاثة ملايين ريال وذلك لنشر العقيدة الصحيحة، حسب صحيفة الجزيرة، وقد سأل أحدهم في منتدى الساحات الوهابي معلقاً على الخبر فقال: (سؤال بريء: من أين لهم بهذه الملايين التي يوزعونها شرقا وغربا؟ أرجو أن لا تفهموني خطأ. ولكن فعلا كيف للإنسان أن يحصل على الملايين. فما زال الواحد يكد ويكدح ولديه أعلى الشهادات والأوسمة.. ولكنه لا يملك الملايين حتى الآن؟).

هنا ردّ عليه مخبر ديني فيما يبدو فقال بحدّة: (..أما الملايين فهي من نعم الله عليهم، أن هيأ لهذا البلد سبل الخير، وفتح لهم أبواب النعم، ومن ذلك النفط.. ضع في حسبانك أنهم هم ولاة الأمر، وقد حكموا بالتوحيد والسيف، فلا لأحد عليهم فضل، وليس لأحد شراكة فيما أكرمهم الله به. الوطن وطنهم، والنفط نفطهم، ولم يبخلوا على رعاياهم، بل بذلوا لهم كل الخير والاحسان والكمال لله تعالى وحده لا شريك له).

هذه صورة واحدة. هناك صورة أخرى، حين تقول بأن هناك سرقات وسمسرات ولصوصيات في وضح النهار، فيرد عليك النجديون المتوهّبون الذين قلبوا المفاهيم: (هذا ملكهم يفعلون به ما يشاء، ولا أحد يسرق نفسه، أو يُفسد بمال غيره)!

خذ مثالاً موضوع المساواة، الذي يفترض أن يطبق بين المواطنين، ولا نقول بينهم وبين آل سعود، فالأخيرون طبقة ملائكية لا يجري عليها قانون أو شرع. ولكن الوهابية وآل سعود فرغوا الموضوع من محتواه. فلا هم يقبلون بفكرة المساواة على أساس المواطنة، ولا يقبلون بها على أساس الشرع باعتبار ان الجميع مسلمون. كيف؟ يكفرون معظم الشعب لصالح معتنقي الوهابية فيحرمونهم من حقوقهم باعتبارهم كفار، ويأتونك بآية ويطبقونها عليك: (أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون)! ثم يأتونك بمفهوم الغلَبة الذي على أساسه يحق للمنتصر أن يفعل ما يريد، وهو مفهوم لا أصل له في الإسلام، بل يتعارض مع نصه وروحه.

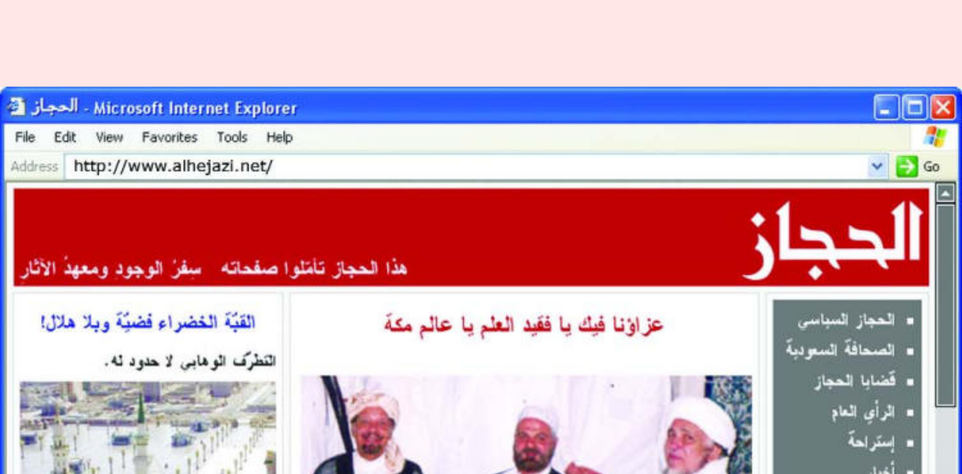
لهذا تختل العدالة والمساواة والأمانة والحقوق وبهذا يشرعن الطغيان حين يقال بأنه يحق لآل سعود أن يدافعوا عما استحصلوه بالسيف من حكم البلاد، فيعتقلوا ويضربوا ويقتلوا من يعارضهم، بهذه الحجة أو بغيرها. أما الشورى، وأما حقوق المواطنين وفق الشرع أو وفق الحقوق المدنية التي هي ملازمة لأية دولة، فتلك مسألة أخرى.

هنا تكون الوهابية وعشيرة آل سعود، قد استنبتا ثقافة تواصل دعم الطغيان والإفساد، وقد آن لهما أن يرحلا.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/



الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

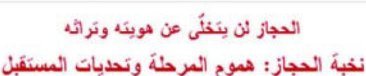
- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.



الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد







My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



أزياء حجازية